تقرير

الأثر العالمي

للبنك الأوروبي للاستثمار
2025/2024

البنك الأوروبي
للاستثمار

تقرير
الأثر العالمي
للبنك الأوروبي للاستثمار
2025/2024

البنك الأوروبي
للاستثمار

تقرير الأثر العالمي للبنك الأوروبي للاستثمار 2025/2024

© البنك الأوروبي للاستثمار، 2025.

European Investment Bank
98-100, boulevard Konrad Adenauer
L2950-Luxembourg

جميع الحقوق محفوظة.
توجَّه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص عبر البريد الإلكتروني التالي: publications@eib.org.

يُرجى زيارة موقعنا على الإنترنت لمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار: www.eib.org
يمكنكم أيضًا التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي: info@eib.org. يمكنكم الاشتراك في النشرة الإخبارية الإلكترونية الخاصة بنا عبر زيارة الرابط: www.eib.org/sign-up.

© حقوق الصور: البنك الأوروبي للاستثمار، Shutterstock.
يُطلب الإذن بإعادة إنتاج هذه الصور أو استخدامها من صاحب حقوق الطبع والنشر.

إخلاء المسؤولية
في حال وجود أي تباين بين هذه الترجمة والنص في لغته الأصلية، يُعتمد النص في لغته الأصلية.

نشره البنك الأوروبي للاستثمار.
مطبوع على ورق معتمد من مجلس الإشراف على الغابات FSC®

pdf: QH-01-25-014-AR-N ISBN 978-92-861-5937-4 ISSN 2812-2372 doi:10.2867/0132623

المحتويات

iv **الرسائل الرئيسية**

1 **المقدمة**

2 التوجه الاستراتيجي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم
2 الإبلاغ عن النتائج والأثر
3 لمحة عن هذا التقرير

9 **بنك الاتحاد الأوروبي عالمي المدى**

10 السياق الاقتصادي العالمي
12 أوكرانيا
16 البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة وبلدان الجوار الشرقي
20 البحر الأبيض المتوسط
22 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
26 آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

29 **تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة**

30 الشراكات من أجل المنفعة المتبادلة
34 المناخ والبيئة
39 دعم التوظيف والشمول
42 الاستثمار في مجال الصحة العالمية
44 السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين
46 الاستجابة للأوضاع الهشة والنزاعات

49 **تحسين نموذج البنك لإنجاز الأنشطة**

50 العمل بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه
51 تلبية الاحتياجات بطريقة مسؤولة
54 العمل في شراكة
56 استخلاص الدروس من التقييمات

57 **التركيز على النتائج والأثر**

58 كيف يقيس البنك الأوروبي للاستثمار النتائج والأثر
61 النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة
64 مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة
67 قياس البصمة الكربونية
68 نمذجة الأثر الاقتصادي الكلي
71 دراسة الأثر: برنامج Boost Africa
74 دراسة الأثر: هل تجذب قروض بنوك التنمية الاستثمار الأجنبي الخاص؟
76 نتائج المشاريع المنجزة
82 أحجام الإقراض

الرسائل الرئيسية

في ظل التحولات الجيوسياسية وزيادة حالة الضبابية وانعدام اليقين التي يشهدها العالم في هذه الفترة، أصبح دور مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار في مواجهة التحديات العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. من هذا المنطلق، ينصب تركيزنا على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال شراكات مربحة لجميع الأطراف.

ولما كانت مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بنك تنمية متعدد الأطراف ومملوكًا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهي تشارك بشكل أساسي في دور أوروبا ومساهماتها في العالم، إن كان على مستوى الاستقرار الاقتصادي، أو الموثوقية، أو الالتزام طويل الأجل.

إنجازات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024:

- توقيع اتفاقيات بقيمة 7.9 مليار يورو لدعم 102 مشروعًا من المشاريع حول العالم؛
- 60% منها تتمحور حول العمل المناخي والاستدامة البيئية؛
- 6.7 مليار يورو لدعم البوابة العالمية؛
- 28% من المشاريع تساهم بشكل كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين.

سيكون للمشاريع الممولة في عام 2024 تأثير ملموس، حيث ستساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

- 1.8 مليون شخص يحصلون على مياه الشرب الآمنة؛
- 7.1 مليون أسرة مزودة بالكهرباء النظيفة؛
- 800 ألف وظيفة مستدامة في الشركات الأصغر؛
- 600 ألف شخص مستفيد من الخدمات الصحية المحسَّنة.

إن التزامنا بإعادة إعمار أوكرانيا وبالاستعدادات لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لا يتزعزع، فقد تم صرف أكثر من 2.2 مليار يورو منذ بداية الغزو الروسي الشامل. استخدم هذا المبلغ لإعادة بناء أكثر من 100 مدرسة ومستشفى بالإضافة إلى إصلاح إمدادات المياه والتدفئة والنقل والبنى التحتية الحيوية الأخرى.

يتماشى عمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مع أولويات الاتحاد الأوروبي:

- يسهم في تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود وجهود إعادة الإعمار في البلاد، كما أنه يدعم توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، ومبادرة البوابة العالمية، والتحوُّل الأخضر، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، يدعم بناء الجسور في الجوار الأوروبي وحول العالم بشكل يعكس المصالح المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.
- يموِّل عمليات الاستثمار في العلاقات التجارية وسلاسل التوريد الآمنة والفعالة، وفي الطاقة الخضراء والتكيف مع المناخ، والأمن الغذائي، والربط الرقمي، والبنية التحتية المرنة للمياه والنقل، والوظائف، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة.
- يعمل مع الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية للجمع بين مزايا المؤسسة الحاصلة على تصنيف ائتماني من الفئة الممتازة (AAA) وإقراض المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية عالية التأثير، بما في ذلك في السياقات التي تنطوي على مخاطر عالية. وهو يستخدم الولايات المسندة إليه والتمويل المختلط لتحقيق التيسير اللازم، مع احترام أطر استمرارية القدرة على تحمُّل الدين، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية التي تساهم في نجاح المشاريع.

تقوم الركيزة الأساسية لفعالية البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على إجراء تقييم دقيق للتأثير الذي يحققه طوال دورة المشروع وتقديم تقارير عنه. يقدم هذا التقرير معلومات مفصلة عن:

- النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في إنجاح هذه المشاريع؛
- النتائج التي حققتها المشاريع المنجزة في عام 2024؛
- تقييمات الأثر المتعمقة ومساهمتنا في تعزيز النمذجة الكلية لأثرنا الاقتصادي.

يواصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز أثره عن طريق:

- العمل بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه من خلال اتباع نهج قائم على السياسات بالدرجة الأولى، والتعاون باستمرار مع المفوضية الأوروبية ووفود الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع؛
- تكييف عروضه مع احتياجات الشركاء، ومزج القروض والمنح لضمان التيسير والقدرة على تحمل الديون، واستحداث منتجات وسبل مبتكرة مثل شروط الديون الداعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ومبادلات الديون لأغراض المناخ التي أُطلِقَت على أساس تجريبي في عام 2024؛
- تقديم المشورة الفنية والمالية للعملاء للمساعدة في إطلاق المشاريع وتعزيز جودتها وتسهيل اعتماد معايير الاتحاد الأوروبي؛
- العمل ضمن الشراكات من خلال فريق أوروبا ومع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتحسين أوجه التآزر والتأثير، بما في ذلك من خلال مبادرة الاعتماد المتبادل.

في عام 2024، اتخذ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم توجهًا استراتيجيًا جديدًا من أجل:

- التوافق مع أهداف الاتحاد الأوروبي المتطورة، لإقامة شراكات اقتصادية وسياسية مربحة للجميع؛
- تقديم مزيد من المنتجات المميزة للعملاء، مع حزم استثمارية متكاملة بشكل متزايد؛
- تبسيط النهج المتبع وزيادة التركيز، والبحث عن حلول فعالة تعتمد على نقاط القوة لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

مع تركيز البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مجددًا على الشراكة والتأثير والكفاءة، واعتماده نهجًا جغرافيًا محدد الهدف للتحالفات الاستراتيجية، يستطيع زيادة مساهمته في تعزيز قوة أوروبا في عالمٍ يكون أكثر ازدهارًا واستدامة وسلامًا.

مركبات ترام جديدة ستصل إلى سراييفو بعد غياب دام 40 عامًا

المقدمة

في ظل التحولات الجيوسياسية وزيادة حالة الضبابية وانعدام اليقين التي يشهدها العالم في هذه الفترة، أصبح دور مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار في مواجهة التحديات العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. من هذا المنطلق، ينصب تركيزنا على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال شراكات مربحة لجميع الأطراف. يعمل البنك على تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود، ودعم جهود إعادة الإعمار في البلاد، وتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، ومبادرة البوابة العالمية، والتحوُّل الأخضر، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم في بناء الجسور في الجوار الأوروبي وحول العالم بشكل يعكس المصالح المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.

في خضم حالة الضبابية وانعدام اليقين المتزايدة والهجمات التي تتعرض لها آليات التعاون متعدد الأطراف، تبقى أوروبا منارة للاستقرار الاقتصادي وشريكًا موثوقًا فيه. ونظرًا لأن البنك الأوروبي للاستثمار يعمل داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، فهو يتمتع برؤية فريدة لأنواع الاستثمار اللازمة لبناء عالم أكثر استقرارًا يعكس قيم السلام والشمول والشراكة الدولية للاتحاد الأوروبي. وهو يركز على المشاريع التي تتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، وتستهدف إقامة روابط تجارية وتوفير سلاسل توريد آمنة وفعالة، والطاقة الخضراء، والتكيف مع المناخ، إلى جانب مجالات أخرى، مثل الربط الرقمي، والبنية التحتية المرنة للمياه والنقل، واستحداث فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة.

يعتمد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى حد كبير على الولايات المسندة إليه من الاتحاد الأوروبي، والتي تسمح للبنك بالجمع بين مزايا المؤسسة الحاصلة على تصنيف ائتماني من الفئة الممتازة (AAA) وإقراض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، بما في ذلك في عدد كبير من البلدان الأقل نموًا والبلدان التي تعاني من ظروف هشة، التي تتطلب درجة تيسير عالية. وهو ينفذ الولايات التي يسندها إليه الاتحاد الأوروبي بموجب أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI). كما أن جمع موارد البنك الأوروبي للاستثمار مع موارد وضمانات المفوضية الأوروبية والجهات المانحة يؤدي دورًا حاسمًا في تحقيق التيسير وتقديم المشورة والمساعدة الفنية التي تكفل نجاح المشاريع، مع مراعاة أطر استمرارية القدرة على تحمل الدين ذات الصلة.

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بشكل وثيق مع المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية الأخرى، ويشارك في ثلثي مبادرات فريق أوروبا الجارية.

التوجه الاستراتيجي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم

في عام 2024، اتخذ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم توجهًا استراتيجيًا جديدًا لضمان التوافق المستمر مع احتياجات الاتحاد الأوروبي وأولوياته. ويستند هذا التوجه إلى خارطة الطريق الاستراتيجية للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم التي تمت الموافقة عليها في عام 2023. ويهدف هذا التوجه إلى مواكبة التحولات الجيوسياسية وتحسين أثر البنك الأوروبي للاستثمار في العالم وكفاءته. سينطوي التوجه الاستراتيجي الجديد على درجة عالية من الوضوح من حيث دور آلية اختيار المشاريع لدى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في تلبية احتياجات البلدان الشريكة، ولكن أيضًا في دعم أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. يهدف البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى ما يلي:

- إقامة شراكات اقتصادية وسياسية مربحة للجميع، بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي المتطورة؛
- تقديم مزيد من المنتجات المميزة للعملاء، مع حزم استثمارية متكاملة بشكل متزايد؛
- تبسيط نهجه، مع التركيز على الحلول الفعالة التي تستفيد من نقاط القوة لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

سيضمن التوجه الاستراتيجي مواءمة تخطيط الأعمال وجهود تطوير المشاريع وعروض المنتجات ومستوى تقبُّل المخاطر مع الواقع الفعلي الذي نعمل فيه بشكل تام، ولا سيما مع أهداف السياسات الجديدة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مبادرة البوابة العالمية والأمن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، مع الاستمرار بتلبية احتياجات الشركاء بما ينسجم مع دور البنك بصفته ركيزة من ركائز منظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف.

يعتبر مفهوم "الدوائر متحدة المركز" عنصرًا أساسيًا في التوجه الاستراتيجي الجديد. ففي حين أن جميع التمويلات التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم ستبقى مشروطة بالامتثال التام لسياسات الاتحاد الأوروبي، إلا أن عروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم ستختلف من منطقة إلى أخرى. في المناطق الأبعد، ستكون معايير الأهلية مُعرفة بصورة أدق، حيث تعطى مثلًا الأولوية للمشاريع التي تدعم الربط، وسلاسل القيمة الحيوية، وفرص التجارة والاستثمار، والاستجابة للكوارث. في المقابل، سيستفيد العملاء في البلدان الأقرب إلى الاتحاد الأوروبي من عدد أكبر من الأنشطة المؤهلة ومجموعة أكثر شمولًا من عروض المنتجات.

الإبلاغ عن النتائج والأثر

يُعد تقييم النتائج التي تحققها عمليات مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار وآثارها أمرًا أساسيًا. فهو يساعدنا على التركيز على المشاريع عالية الأثر التي تُحدث فرقًا كبيرًا في الحياة اليومية، والتي تتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي واحتياجات الاستثمار في كل بلد. كما أنه يتيح لنا تحسين الدعم الذي نقدمه ويضمن وفاء البنك بالتزامه تجاه الأطراف المعنية المتعاملة معنا. ويشكل توثيق طريقة تتبع النتائج والأثر هدفًا رئيسيًا لهذا التقرير.

نستعين بطرق تكميلية مختلفة لدراسة تأثيرنا، باستخدام نهج ثلاثي المستويات:[1]

- نتتبع النتائج ونواكب مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في كل مشروع طوال دورة المشروع؛
- ندعم الدراسات المتعمقة لاكتساب فهم مفصل للأثر الذي تحققه المشاريع؛
- نلجأ إلى وضع نماذج للاقتصاد الكلي لتكوين نظرة ثاقبة عن التأثير الاقتصادي الأوسع لقروضنا.

ويتم دمج التقييم وتتبع النتائج في عملية تقييم ومتابعة المشروع الكاملة للبنك الأوروبي للاستثمار من خلال إطار قياس الإضافية والأثر الذي نعتمده. يحتوي قسم التقرير الذي يركز على النتائج والأثر على تفاصيل حول النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة الموقعة في عام 2024، ومساهمة البنك الأوروبي للاستثمار فيها. كما يسلط هذا التقرير الضوء على النتائج التي حققتها المشاريع المنجزة في عام 2024. ونعرض في القسم نفسه نتائج تقييمنا للأثر الاقتصادي الكلي الذي حققته أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على العمالة والتوظيف، باستخدام نموذج الأثر المشترك. كما نقدم ملخصًا عن دراسات الأثر المتعمقة الحديثة حول الاثر التحفيزي الذي تخلّفه مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار في بلد ما على استثمارات صناديق الاستثمار الخاصة، وحول تأثير برنامج تعزيز الاستثمار بالأسهم الخاصة في أفريقيا (Boost Africa) الذي يدعم الشركات المبتكرة ذات التأثير الإنمائي الكبير.

1. انظر: قياس أثر مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار: الطرق والدراسات. https://www.eib.org/en/publications/measuring-the-eib-groups-impact-methods-and-studies

لمحة عن هذا التقرير

لهذا التقرير ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

- **عرض أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024**، وكيف تتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي ومبادراته في مختلف المناطق.
- **توفير الشفافية بشأن النتائج والأثر** الذي تحققه هذه الأنشطة.
- **تقديم معلومات توضيحية حول الجهود التي يبذلها البنك لتحسين نموذجه لإنجاز الأنشطة** من أجل تعزيز الأثر.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية:

بنك الاتحاد الأوروبي عالمي المدى

يستعرض هذا القسم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، ويسلط الضوء على أبرز التحديات وأولويات الاتحاد الأوروبي وتأثير البنك الأوروبي للاستثمار في مناطق جغرافية مختلفة، من **أوكرانيا** إلى **البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة**، ومناطق **الجوار الأوروبي**، وصولًا إلى البلدان الشريكة في **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأمريكا اللاتينية**.

تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة

يصف هذا القسم كيف ينفذ البنك الأوروبي للاستثمار في العالم أهم أهداف السياسات التي يضعها الاتحاد الأوروبي، مبتدئًا من كيفية مساهمته في بناء **الشراكات من أجل المنفعة المتبادلة** في جميع أنحاء العالم، لا سيما في إطار **استراتيجية البوابة العالمية**. كما يتناول الخطوات التي يتخذها البنك الأوروبي للاستثمار لمساعدة البلدان الشريكة على تكثيف **العمل المناخي** من خلال تدابير التخفيف والتكيف، فضلًا عن دعمه **للوظائف والشمول** والاستثمار في مجالي **الصحة العالمية** و**المساواة بين الجنسين**، وكيفية عمل البنك في **الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات**.

تحسين نموذج إنجاز الأنشطة

يدرس هذا القسم الفارق الذي يحدثه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم من حيث تحسين نموذج إنجاز الأنشطة من أجل تعزيز وزيادة أثرها. ويتطرق إلى التوافق بين الاستثمارات و**معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه** وعرض القيمة للبنك الأوروبي للاستثمار من حيث الاستثمارات التي **تلبي الاحتياجات بطريقة مسؤولة**، وذلك من خلال طرق عدة، منها الانتشار المحلي وابتكار المنتجات والمساعدة الفنية ومساهمتنا في استمرارية القدرة على تحمل الدين. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن هذا القسم أن البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يقدم ما هو **أكثر من مجرد قرض**، فهو يبني شراكات مع الجهات المانحة لتقديم التمويل المختلط، ويوفر الدعم الاستشاري أيضًا. كما يلقي الضوء على عمل البنك ضمن الشراكات من خلال فريق أوروبا ومبادرة الاعتماد المتبادل، **مستخلصًا الدروس من التقييمات**.

التركيز على النتائج والأثر

إن تعظيم أثر الاتحاد الأوروبي هو الهدف النهائي للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم؛ والشفافية في نتائج المشاريع وتأثيرها هي عنصر جوهري للمساءلة. من هنا، يصف هذا القسم كيفية **إدارة البنك للنتائج**، ويستعرض نتائج المشاريع بالتفصيل، بما في ذلك **النتائج المتوقعة عند التقييم** وتلك التي تحققت عند إنجاز المشاريع. كما يتناول إضافية البنك، أي مساهماته في التمويل وبصمته الكربونية وأثره المنمذج على الوظائف.

الشكل 1: عمليات الإقراض الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024 (العقود الموقَّعة)

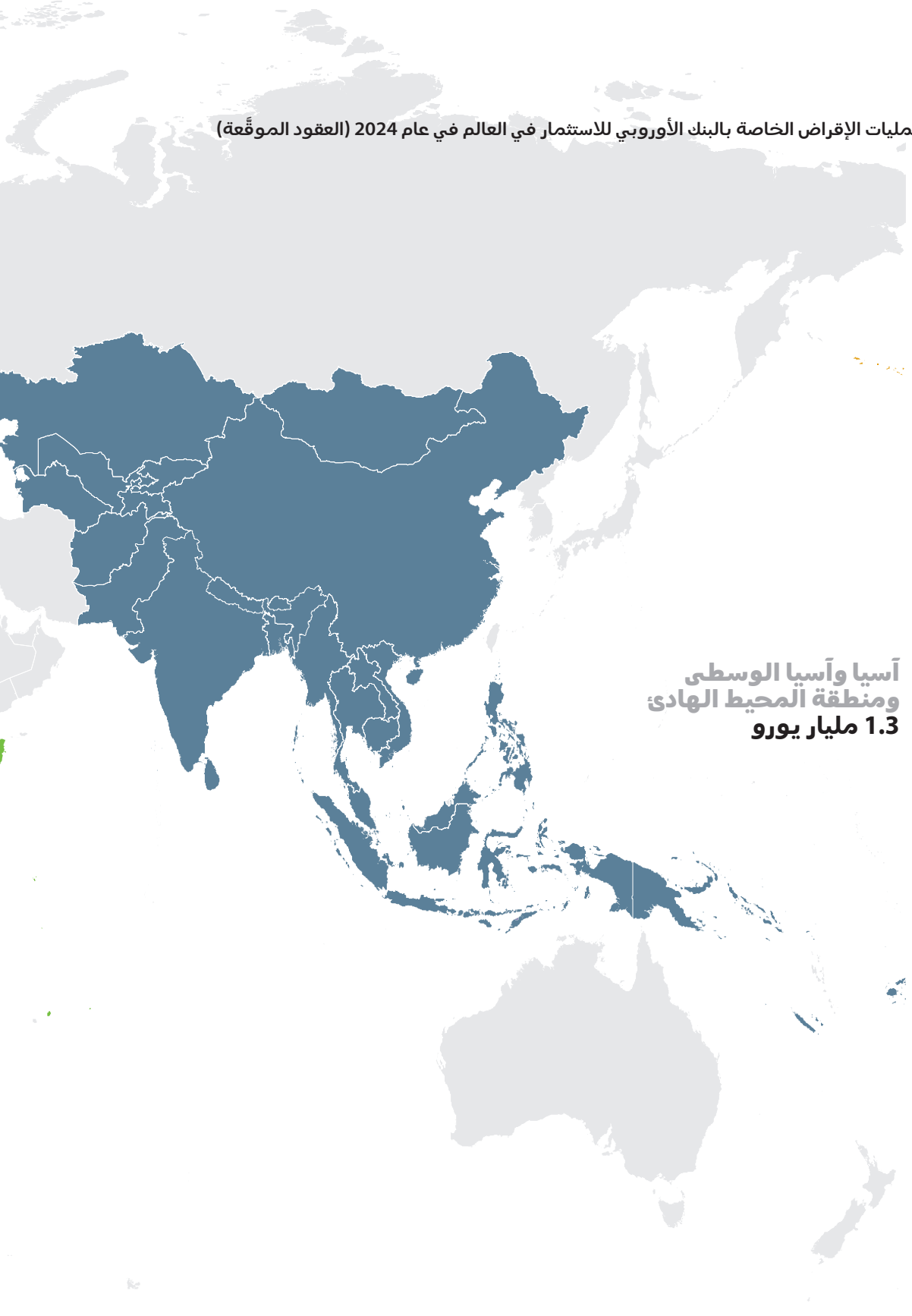

آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة المحيط الهادئ
1.3 مليار يورو

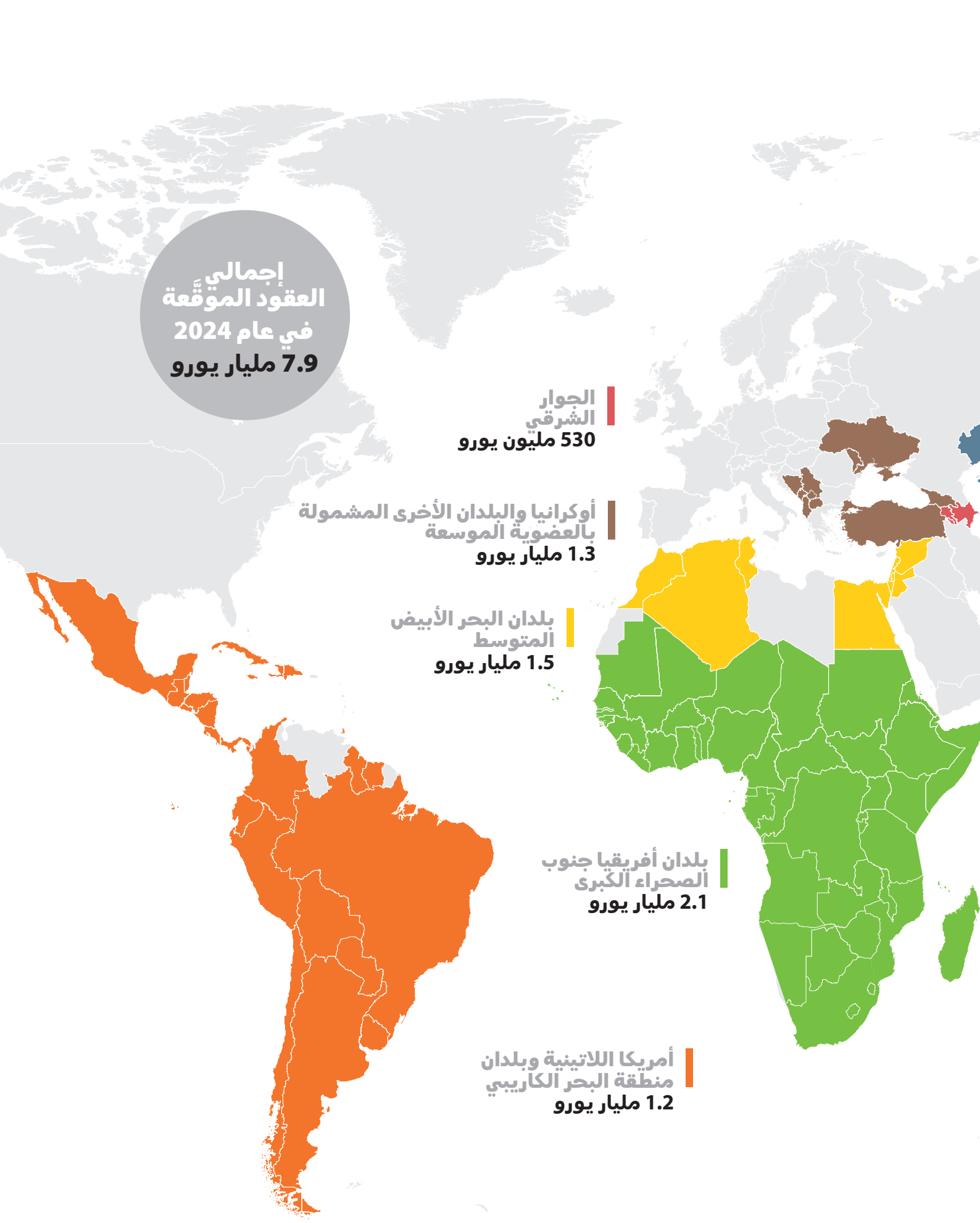

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في هذه الخريطة.

علّق البنك الأوروبي للاستثمار جميع أنشطة القروض والاستشارات في سوريا على إثر العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. لكن البنك الأوروبي للاستثمار هو جزء من مجموعة المانحين الأساسية لسوريا والتي تراقب الوضع تحت القيادة المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أبرز قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024 (العقود الموقَّعة):

6.7 مليار يورو
لدعم
مبادرة البوابة العالمية
منها 6.3 مليار يورو للقطاعات ذات الأولوية

4.7 مليار يورو
للعمل المناخي والاستدامة البيئية*

3.25 مليار يورو
تستهدف المستفيدين من **القطاع الخاص**

2.2 مليار يورو
لمشاريع تُسهم بشكل كبير في تحقيق **المساواة بين الجنسين**

1.47 مليار يورو
للتكيُّف مع تغيُّر المناخ**

1.36 مليار يورو
التخصيص المتوقع **للسياقات الهشة*****

* تخضع أرقام العمل المناخي والاستدامة البيئية للتدقيق حتى يتم نشرها في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار.
** كجزء من التمويل العام للعمل المناخي والاستدامة البيئية
*** السياقات الهشَّة كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير "الدول الهشَّة" لعام **2025**، وتشمل العمليات المباشرة والتخصيص المتوقع في إطار الصناديق والبرامج الإقليمية.
انظر الصفحة 46.

الجدول 1: أهداف التنمية المستدامة: النتائج المتوقعة لمشاريع عام 2024

المزارعون والعاملون في الغابات المستفيدون	136 000	
سعة تخزين المنتجات الزراعية (طن)	983 000	
السكان المستفيدون من الخدمات الصحية	633 000	
الأسِرة في المستشفيات الجديدة	505	
الأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة	1 770 000	
الأشخاص الذين يحصلون على خدمات صرف صحي محسَّنة	314 000	
الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	15 500	
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة	7 110 000	
الوظائف المستدامة في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	798 000	
التوظيف في أثناء بناء المشاريع (بالشخص/السنة)	598 000	
الرحلات الإضافية عبر وسائل النقل العام في السنة	179 000 000	
عدد مواقع شبكات الجيل الثالث والرابع والخامس المقامة	7 510	
السكان المستفيدون من الأنظمة الجديدة لجمع النفايات	237 000	
كمية المواد القابلة لإعادة التدوير والنفايات البيولوجية المجمَّعة بشكل منفصل (بالطن/سنة)	101 000	
الوفورات من تدابير تحسين كفاءة الطاقة (غيغاواط في الساعة/السنة)	1 300	
انبعاثات الغازات الدفيئة المطلقة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة)*	280 000	
انبعاثات الغازات الدفيئة المتجنبة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة)*	2 180 600	

*تخضع أرقام عملية قياس البصمة الكربونية للتدقيق حتى يتم نشرها في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار.

بنك الاتحاد الأوروبي عالمي المدى

تشكل أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دعامةً للدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في العالم، وذلك من خلال تمويل المشاريع خارج الاتحاد الأوروبي بما يلبي احتياجات التنمية ويتماشى مع السياقات المحلية ويتوافق مع أولويات الاتحاد الأوروبي. وتستند أنشطتنا إلى الولايات المسندة إلى البنك من الاتحاد الأوروبي، وتعتمد على التمويل الخاص الذي يقدمه البنك على مسؤوليته الخاصة. وأهم أداة من أدوات الاتحاد الأوروبي التي تتيح للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم تنفيذ عملياته هي أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI).

تصمَّم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بما يتناسب مع كل منطقة على حدة، حرصًا على ضمان التوافق مع أولويات الاتحاد الأوروبي.

- **أوكرانيا:** تلبية الاحتياجات الملحة ودعم جهود إعادة الإعمار واستعدادات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي
- **البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة:** دعم استعدادات البلدان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتحفيز التكامل والتقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي.
- **الجوار الأوروبي:** تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، مثل برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وسياسة الشراكة الشرقية؛ التمويل من أجل الاستقرار والازدهار والقدرة على الصمود في إطار الخطط الاقتصادية والاستثمارية والاتفاق الأخضر.
- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**: المساهمة في مبادرة البوابة العالمية وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على النمو الذكي والشامل للجميع والاستثمارات المراعية للمنظور الجنساني والتكيُّف مع تغيُّر المناخ في الاقتصادات الأقل نموًا.
- **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ:** التركيز على الاحتياجات الكبيرة لتمويل العمل المناخي وتحديات التكيف مع تغيُّر المناخ، فضلًا عن إمكانيات الربط والشراكات الاستراتيجية، في إطار البوابة العالمية.

يتناول هذا القسم بالبحث أولويات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم وإنجازاته في كل من هذه المناطق. ويُستهل بلمحة عامة عن **السياق الاقتصادي العالمي للتنمية**.

السياق الاقتصادي العالمي

تواجه البلدان النامية والأسواق الناشئة سياقًا اقتصاديًا يحفل بالتعقيدات والتقلبات. ومن المتوقع أن يبقى النمو العالمي دون معدله الطبيعي. وفي حين أن موجة التضخم التي ضربت بلدانًا عدة بدأت بالانحسار، إلا أن التوترات الجيوسياسية تهدد بإبطاء التقدم في مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية. مع ذلك، أظهرت هذه الاقتصادات قدرة ملفتة على الصمود بوجه الأزمات، ما يبث الأمل والتفاؤل بمسارها المستقبلي.

فقد أحرزت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على مدى السنوات الـ25 الماضية تقدمًا ملحوظًا على صعيد التنمية. وبينما ازداد تكاملها مع الاقتصاد العالمي حتى باتت تشكل نسبة تناهز 50% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ارتفعت حصتها من التدفقات المالية من 6% إلى 21%.[2] وجدير بالذكر أن العديد من هذه البلدان خرجت لتوها من الصدمات التي شهدها العالم مؤخرًا، ومنها جائحة كوفيد-19 والغزو الروسي لأوكرانيا، فضلًا عن تشديد السياسة النقدية الحاد في الاقتصادات المتقدمة. لكنها تغلبت عليها وخرجت بأطر أفضل للاقتصاد الكلي، ونجحت نسبيًا في احتواء العجز في حساباتها الجارية، كما أوجدت فسحة أكبر للتخفيف من حدة سياساتها النقدية بصورة تدريجية.

الحواجز التجارية المتزايدة تلقي بظلالها على الآفاق الاقتصادية

على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال مستقبل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على المدى الطويل مثيرًا للقلق. فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو المستقبلي نحو 3.5%، بعد أن كان أعلى في السابق حيث بلغ 5.1% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، و4.2% خلال العقد الثاني منها. وهذا يعكس عوامل عدة، من بينها تراجع الاستثمار، وتباطؤ الإنتاجية، وتدهور الاتجاهات الديمغرافية، فضلًا عن صعوبة البيئة الخارجية بما تنطوي عليه من معدلات فائدة مرتفعة ونزعة حمائية تجارية متزايدة وأسواق تزداد تجزؤًا، سواء كانت أسواق رأس المال أو أسواق السلع على الصعيد العالمي. في المقابل، تباطأ التقارب بين الدخل الفردي في البلدان النامية والدخل الفردي في الاقتصادات المتقدمة، بينما أصبحت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تنمو بوتيرة لا تفوق الاقتصادات المتقدمة سرعةً إلا بمعدل نقطة مئوية واحدة تقريبًا.

علاوة على ذلك، أصبحت التوترات الجيوسياسية مصدرًا كبيرًا لمخاطر التطورات السلبية. فالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، نظرًا لانفتاحها الاقتصادي، عرضة بشكل خاص لتفتت النظام التجاري نتيجة الحواجز التجارية الجديدة، في حين أن السياسات التجارية القائمة على الرسوم الجمركية التي أعادتها الإدارة الأمريكية الجديدة تزيد المشهد العالمي ضبابيةً. وعلى الرغم من إعفاء ثلثي التجارة العالمية حاليًا من الرسوم الجمركية، لا تزال التجارة بين بلدان الجنوب تواجه حواجز كبيرة. فمتوسط التعرفة الجمركية على التجارة بين أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، على سبيل المثال، يبلغ حوالي 15%.[3] في الوقت نفسه، لا تزال تدفقات رؤوس الأموال العالمية ضعيفة، ما يزيد من تعقيد الآفاق المستقبلية للبلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي لدعم الاستثمارات وتحقيق الأهداف المناخية.

بالإضافة إلى ذلك، تباطأت وتيرة التحول الهيكلي والإصلاح المؤسسي أيضًا، وشهدت عدة أسواق ناشئة واقتصادات نامية تراجعًا في معدل نمو الإنتاجية، مع تقدم محدود في تنويع نماذج النمو فيها. وقد ضعفت ديناميكية الاقتصاد بسبب ضعف الاستثمار، والفجوات في البنية التحتية، ونقص القدرات في مجالي الصحة والتعليم والمجال الرقمي، ما أثر سلبًا على التقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

لذلك، لا بد من تجديد الالتزام بالإصلاحات، لا سيما تلك التي تعزز الإنتاجية وتزيد معدلات المشاركة في سوق العمل وتقوي المنافسة وتستقطب الاستثمارات الخاصة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، تبرز الحاجة إلى تفعيل التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية، من تغيُّر المناخ إلى انعدام الأمن الغذائي فالنزاعات.

2. البنك الدولي (2025). آفاق الاقتصاد العالمي، كانون الثاني/يناير 2025.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2025). تحديثات التجارة العالمية (آذار/مارس 2025): دور الرسوم الجمركية في التجارة الدولية.

استمرار مشاكل القدرة على تحمل الديون

لا تزال مستويات الديون السيادية في البلدان منخفضة الدخل عالية، إذ ارتفعت بمقدار 12 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى متوسط قدره 88% بين عامَي 2019 و2023، وفقًا لمؤشر الدين العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.[4] مع ذلك، استقرت مستويات الدين منذ الجائحة، ويبدو أن خطر حدوث أزمة دين مؤثرة في النظام المالي لا يزال تحت السيطرة إلى حد كبير. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن 12 بلدًا منخفضة الدخل تبلغ مرحلة المديونية الحرجة أو تعاني من دين عام يتعذر الاستمرار في تحمله، في حين تمر سوقان ناشئتان بعمليات جارية لإعادة هيكلة ديونها.[5] وقد أُنجزت ثلاث عمليات لإعادة الهيكلة مع حملة السندات بحلول نهاية عام 2024، وهي: غانا وزامبيا بموجب إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون، وسريلانكا من خارجه. من المتوقع أن تبقى المشاكل المتعلقة بالقدرة على الاستمرار في تحمُّل الدين أولوية في عهد رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين.

إحدى المشاكل الأوسع انتشارًا هي أن العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لا تزال تواجه أعباء ديون وتكاليف اقتراض مرتفعة، ما يحد بشكل كبير من قدرتها على الاستثمار وإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد ارتفعت مدفوعات الفوائد في البلدان منخفضة الدخل بمقدار 2.5 ضعف (من 13 مليار دولار في عام 2024 إلى 35 مليار دولار في عام 2024)، الأمر الذي وضع ضغطًا هائلًا على ماليات هذه البلدان. أما بالنسبة إلى الأسواق الناشئة، فتراجعت عمومًا كلفة خدمة الدين الخارجي، لكن لا تزال السوق الناشئة الوسيطة تنفق أكثر من 12% من الإيرادات الحكومية (باستثناء المنح) على خدمة الدين الخارجي، وهي نسبة تضاعفت مقارنةً بما كانت عليه قبل عقد من الزمن.

التمويل الذي تقدمه مؤسسات مثل البنك الأوروبي للاستثمار أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى

تمويل التنمية المستدامة آخذٌ في التباطؤ على الرغم من تزايد الاحتياجات الاستثمارية. في الواقع، وفقًا لأحدث البيانات التي أوردها تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،[6] تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 7%، بينما انخفض الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بنسبة تزيد عن 10%. ومن شأن هذا الواقع أن يفاقم الفجوة المقدرة بـ4 تريليونات دولار في حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. في هذا السياق، أفاد تقرير الأونكتاد أن العديد من هذه القطاعات شهدت انخفاضًا في عدد المشاريع أيضًا، إذ استقطب اثنان منها – هما أنظمة الأغذية الزراعية، والمياه والصرف الصحي – عددًا أقل من المشاريع في عام 2023 مقارنة بعام 2015 حين تم تبني الأهداف.

في السنوات الأخيرة، أثبتت بنوك التنمية متعددة الأطراف الدور الحيوي الذي تؤديه في الحفاظ على تدفق التمويل عندما تتقلص مصادر التمويل الأخرى خلال الاضطرابات الاقتصادية. لكن تغيُّر الأولويات الجيوسياسية اليوم يؤدي إلى زيادة الضغوط على مصادر التمويل الموجهة نحو التنمية. ولذا يعتبر عمل البنك الأوروبي للاستثمار حاسمًا بفعل دوره في توفير التمويل التنموي.

4. صندوق النقد الدولي. إدارة شؤون المالية العامة (2024). مؤشر الدين العالمي 2024.
https://www.imf.org/external/datamapper/GDD/2024%20Global%20Debt%20Monitor.pdf.
5. صندوق النقد الدولي. إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة (2025). المخاطر المرتبطة بالديون وتحديات التمويل في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية – نظرة عامة على البيانات الرئيسية، أوراق السياسات، المجلد 2025، العدد 002.
https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2025/02/19/Debt-Vulnerabilities-And-Financing-Challenges-In-Emerging-Markets-And-Developing-Economies-562218.
6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2024). تقرير الاستثمار العالمي 2024: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_overview_ar.pdf.

أوكرانيا

مع مرور ثلاث سنوات على بدء الحرب الشاملة، تواجه أوكرانيا محنة إنسانية عصيبة، بالترافق مع دمار واسع النطاق واضطراب في حركة التجارة، فضلًا عن اقتصاد منهك. ومن المقدَّر أن تتجاوز تكلفة إعادة الإعمار خلال العقد المقبل 500 مليار يورو. غير أن البنك الأوروبي للاستثمار وضع أوكرانيا في طليعة أولوياته منذ اليوم الأول. فقد ساهم الدعم المالي والاستشاري الذي يقدمه البنك في إعادة بناء البنية التحتية ومساندة الاقتصاد ودفع البلاد على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

في عام 2024، صرف البنك ما يناهز 250 مليون يورو لتوفير إمدادات الطاقة في أوكرانيا وإصلاح البنية التحتية الحيوية المتضررة ومواصلة تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد. واليوم يبلغ إجمالي المدفوعات التي صرفها البنك الأوروبي للاستثمار لأوكرانيا منذ بداية الغزو الشامل عام 2022 أكثر من 2.2 مليار يورو. في عام 2024، وقع البنك عقودًا جديدة بقيمة 266 مليون يورو، ووافق على تمويل إضافي بقيمة 540 مليون يورو عبر صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا ومرفق أوكرانيا التابع للاتحاد الأوروبي بهدف دعم إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية. وسوف تسهم الاستثمارات الجديدة في تعزيز قطاع الطاقة ودعم الشركات الأوكرانية وتحديث مترو كييف وتحسين البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات.

توسيع نطاق الخدمات الاستشارية

يستكمل البنك الأوروبي للاستثمار عملياته بالمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى برنامج الدعم الاستشاري "الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا" الذي ينفذه البنك بقيمة 100 مليون يورو، اتفق البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية على توسيع نطاق برنامج JASPERS – وهو من البرامج الاستشارية الرائدة للاتحاد الأوروبي – ليشمل أوكرانيا في عام 2024، بتمويل قدره 20 مليون يورو. سيساعد هذا البرنامج المعروف أيضًا باسم "برنامج المساعدة المشتركة لدعم المشاريع في المناطق الأوروبية"، الحكومة الأوكرانية على تخطيط الاستثمارات الكبرى، وتعزيز القدرات المؤسسية، ومواءمتها مع المعايير الأوروبية لدعم التعافي المستدام والتكامل مع الاتحاد الأوروبي. في إطار هذه الجهود، عمل البنك في عام 2024 مع الحكومة وشركاء آخرين على وضع إطار تنسيقي لإعداد المشاريع في أوكرانيا. وفي الوقت الراهن، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على وضع آلية لإعداد المشاريع ضمن هذا الإطار من شأنها تسريع عملية إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز فرص الاستثمار في أوكرانيا.

خطة إنقاذ قطاع الطاقة

بقي قطاع الطاقة يشغل حيزًا مهمًا بين أولويات أوكرانيا خلال عام 2024. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، أقرَّ البنك خطة إنقاذ الطاقة التي تقدم تمويلًا من الاتحاد الأوروبي تصل قيمته إلى 600 مليون يورو لاستعادة إمدادات التيار الكهربائي وتوفير خدمات التدفئة وتعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود في مجال الطاقة. في إطار هذه الخطة، تم تخصيص 86 مليون يورو لشركة أوكرينيرغو (الشركة المسؤولة عن تشغيل نظام نقل الكهرباء في أوكرانيا) لإقامة ملاجئ تحمي البنية التحتية الكهربائية من هجمات المسيَّرات. وكذلك تسهم هذه الخطة في تلبية احتياجات أوكرانيا على المدى القصير والمتوسط والطويل بهدف تسهيل التحوُّل الأخضر في البلاد وتكاملها مع البنية التحتية للاتحاد الأوروبي والامتثال لمعاييره.

فرص القطاع الخاص وتعزيز التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا

ستحصل آلاف الشركات على تمويل ميسور التكلفة من خلال حزمة جديدة قدمتها كل من مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية في عام 2024. تتضمن الحزمة قرضًا بقيمة 100 مليون يورو وضمانات تهدف إلى إتاحة قروض بقيمة تناهز 400 مليون يورو للمؤسسات الصغيرة عبر البنوك الأوكرانية.

وفي تموز/يوليه 2024، أتاح صندوق الاستثمار الأوروبي – وهو جزء من مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار – آلية تسهيلات ضمانية لتيسير تقديم ائتمانات تصدير من الاتحاد الأوروبي بقيمة 300 مليون يورو، وذلك ضمن برنامج الاستثمار الرائد للاتحاد الأوروبي InvestEU. تهدف هذه الآلية التجريبية إلى تقليص المخاطر المالية على الشركات الأوروبية المصدرة إلى أوكرانيا، بدعم من وكالات ائتمان التصدير. وسيسهم هذا الأمر بدوره في إنعاش التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، ويساعد الاقتصاد الأوكراني على التعافي.

تعزيز الحضور على الأرض

على الرغم من انقطاع التيار الكهربائي ونقص اليد العاملة والقصف المتواصل، واصلت أوكرانيا والبنك الأوروبي للاستثمار في عام 2024 تنفيذ المشاريع وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية. إذ يعمل المركز الإقليمي للبنك الأوروبي للاستثمار الخاص بأوروبا الشرقية في كييف بالتعاون مع الفرق العاملة في لوكسمبورغ على زيادة الدعم على الأرض وتسريع تعافي أوكرانيا.

الشكل 2 أبرز إنجازات المشاريع الجارية في أوكرانيا لعام 2024

لفيف: عشر عربات ترام جديدة منخفضة الأرضية لتحسين النقل الحضري

بوتشا: مرفق مياه مجدد لخدمة 9000 من السكان

كييف: عربات مترو جديدة لإنهاء الاعتماد على الصناعة الروسية

منطقة زيتومير: تحديث قسم الأمراض المعدية للأطفال

دنيبرو: تحسين إنارة الشوارع

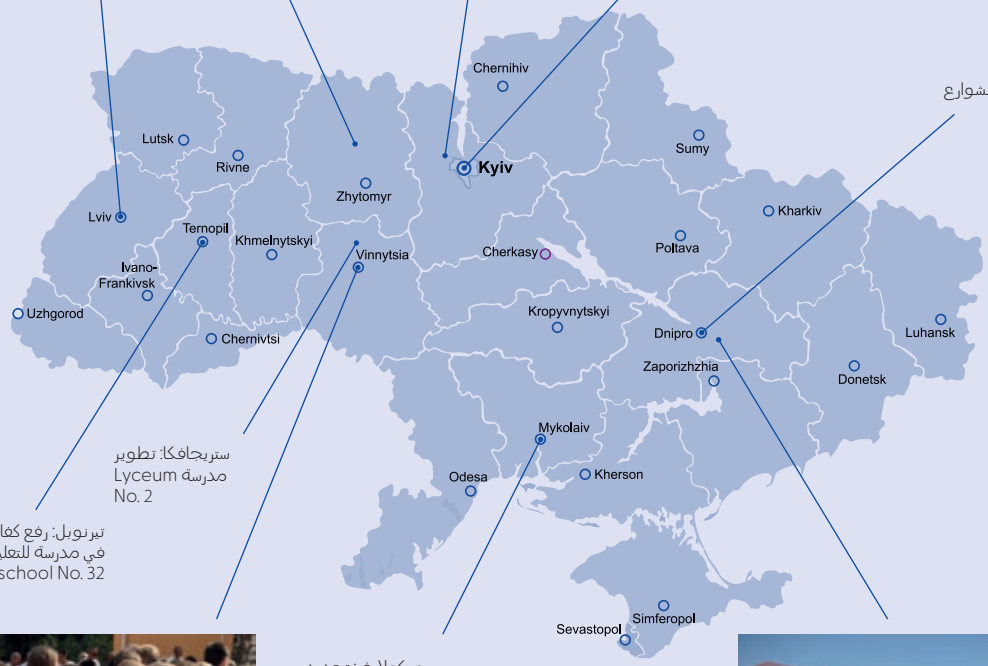

تيرنوبل: رفع كفاءة استخدام الطاقة في مدرسة للتعليم قبل الابتدائي preschool No. 32

ستريجافكا: تطوير مدرسة Lyceum No. 2

منطقة فينيتسا: إعادة بناء مدرسة Miziakivsko-Khutirskyi

ميكولايف: تجديد مرافق إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي

بريفوفتشانسكي: تجديد مدرسة تحتوي على ملجأ للحماية من القنابل

"كلنا نساعد بعضنا بعضًا"

تركز جهود التعافي في أوكرانيا على التدفئة والكهرباء والمياه والمستشفيات والمدارس ودعم المرأة.

فاديم تشيرسين فقدَ والدته قبل اندلاع الحرب بسنوات، وكان والده دميترو بمثابة الأب والصديق المقرب منذ نعومة أظافره. وتوطدت علاقتهما بعد احتلال القوات الروسية بلدتهما القريبة من الحدود الجنوبية لأوكرانيا.

يقول فاديم، البالغ من العمر 16 عامًا: "لم يتبقَّ من منزلنا شيءٌ يُذكر، ولا يوجد مبنى واحد لا يزال قائمًا في بلدتنا القديمة". حين اندلعت الحرب، كان يقطن مدينة أوليشكي بالقرب من خيرسون، حيث كان والده يدير مشروعًا لبناء منازل صغيرة متنقلة. ومنذ عامين، يستأجر الأب والابن نصف منزل في أوديسا، على بُعد نحو 220 كيلومترًا غربًا، بالقرب من مدرسة فاديم الجديدة. يقول: "نحن من الأشخاص الذين يُطلق عليهم صفة نازحين، وهناك كثيرون مثلنا هنا، وكلنا نساعد بعضنا بعضًا".

فاديم يدرس في مدرسة أوديسا رقم 41، التي كانت من أولى المدارس التي تم ترميمها في إطار برنامج التعافي الأول الذي أطلقه البنك الأوروبي للاستثمار في أوكرانيا. منذ ذلك الحين، ساعد البنك في تحديث عدد من مدارس أوديسا وأحد مستشفيات المدينة.

ويساهم البنك الأوروبي للاستثمار في ترميم أكثر من 300 مدرسة وروضة أطفال ومستشفى ومرفق للسكن الاجتماعي في نحو 150 مدينة أوكرانية. كما عمل على تحسين خدمات الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والنقل في أكثر من 12 منطقة، وأكمل أكثر من 100 مشروع. ويتلقى البنك طلبات دعم جديدة كل أسبوع.

في أيلول/سبتمبر 2024، اقترحت ذراع التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ لقطاع الطاقة بقيمة 600 مليون يورو من أجل مساعدة أوكرانيا مع اقتراب فصل الشتاء، بما يضمن توفر الكهرباء والتدفئة للمنازل والشركات. وسيتم بناء ملاجئ لحماية محطات الكهرباء الفرعية من القصف.

قامت مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بصرف أكثر من ملياري يورو لإعادة تأهيل المدن وتغطية الاحتياجات العاجلة في أوكرانيا خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد قدم البنك قروضًا تقارب قيمتها 4 مليارات يورو لبلدان مجاورة لأوكرانيا من أجل توفير السكن والمدارس والرعاية الصحية وفرص العمل للاجئين. وإحدى أحدث أدوات التمويل المتاحة هي صندوق الاتحاد الأوروبي من أجل أوكرانيا، المصمم لإعادة بناء المباني البلدية، واستعادة الخدمات الأساسية ودعم رواد الأعمال.[7] وقد تعهدت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بتمويل هذا الصندوق. كما يُعد البنك الأوروبي للاستثمار شريكًا في آلية تمويل تابعة للاتحاد الأوروبي تدعى "مرفق أوكرانيا"، وهي عبارة عن برنامج للتعافي تبلغ قيمته 50 مليار يورو ويستمر تنفيذه حتى عام 2027. وسيستخدم البنك أكثر من ملياري يورو من هذا المرفق في مجالات الطاقة والطرق والسكك الحديدية والمياه والإسكان والتعليم.[8]

دعم إضافي للنساء العاملات

بينما يقاتل الرجال والعديد من النساء على الجبهات، يتم إغفال جانب آخر من الحرب، وهو العبء الملقى على كاهل النساء المدنيات اللاتي يتحملن مسؤولية إعالة أسرهن ودعم اقتصاد البلاد والمجتمع. فقد تولت النساء أدوارًا جديدة للحيلولة دون انهيار الشركات والخدمات الأساسية. تقول ماريا غوتسمان، التي تعمل عن كثب مع البنك الأوروبي للاستثمار بصفتها رئيس فريق عمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كييف: "النساء يقدن الجرارات في الحقول، وينفذن أعمال التصليح في المنازل والشركات، ويعملن في المناجم، ويتولين مهام شرطية، ويقدن مركبات الطوارئ".[9]

وتُعرب غوتسمان عن رغبتها في رؤية برامج دولية تساعد النساء في أوكرانيا على الحصول على مزيد من التدريب، وتمويل أكبر للشركات الصغيرة التي تقودها النساء، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على المعلومات حول المنح والمساعدات الإنسانية للنساء، والحصول على الدعم المناسب لتنمية مهاراتهن القيادية.

وتضيف: "إنها لحظة فريدة للتضامن في أوكرانيا الآن، ولدى النساء فرصة لتولي وظائف جديدة والحصول على فرص مهنية جديدة ستفيد الاقتصاد أيضًا".

7. https://www.eib.org/attachments/publications/20240080_eu_for_ukraine_fund_en.pdf.
8. https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/commission-welcomes-political-agreement-eu50-billion-ukraine-facility-2024-02-06_en.
9. https://www.eib.org/en/press/news/united-in-ukraine-s-recovery-ec-eib-undp-partnership-is-driving-reconstruction-and-building-resilience.

دعم مرن

تقول فيولين سيلفسترو فون كاميكي، مسؤولة القروض في البنك الأوروبي للاستثمار، إن من أصعب الأمور في مشاريع التعافي هو العثور على عمال بناء مستعدين للعمل على مقربة من مناطق النزاع. غير أن البنك زاد إجراءات تقديم العطاءات مرونة وتسهيلًا بهدف التمكن من إيجاد عدد أكبر من الشركات القادرة على ترميم المدارس وبناء الملاجئ وإصلاح الخدمات العامة. وتطرح عملية بناء المدارس تحديات خاصة لأنها تتطلب إقامة ملاجئ قوية داخل كل مدرسة.

كما بدأ مستشارو البنك الفنيون في العودة إلى أوكرانيا ضمن برنامج المساعدة المشتركة لدعم المشاريع في المناطق الأوروبية (JASPERS).[10] في أيلول/سبتمبر 2024، زار فريق استشاري مدينتَي لفيف وكييف لمناقشة سُبل تحسين ربط المدن الكبرى بالسكك الحديدية وتحديث خطوط القطار ببلدان أخرى.

ومن أبرز المشاريع التي أنجزها البنك الأوروبي للاستثمار مؤخرًا مشروع تحديث مجمع "كولوس" للرياضة وإعادة التأهيل في رشتيليفكا التي تبعد نحو 180 كيلومترًا غرب خاركيف قرب الحدود الروسية. وقد مُول المشروع بقرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 930 ألف يورو. يقدم المركز خدماته لكثير من الأطفال والبالغين الذين يعانون من إعاقات جسدية أو ذهنية، بمن فيهم المصابون في الحرب، ومنهم فريق الكرة الطائرة الأوكراني الذي شارك في دورة الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في باريس.

10. https://www.eib.org/en/press/news/ukraine-wins-eur20-million-eu-extension-of-advisory-assistance-for-economic-development.

البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة وبلدان الجوار الشرقي

واصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم التزامه بعملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات مع بلدان الجوار الشرقي. وقد دعمت المشاريع الممولة البوابة العالمية والخطة الاقتصادية والاستثمارية لغرب البلقان، ومهدت الطريق لاستثمارات جديدة في إطار خطط النمو في البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة.

من أجل المساهمة في إنجاح عملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، يوفر البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مجموعة متكاملة من المنتجات، بما يشمل دعم التقارب مع الاتحاد الأوروبي من خلال مرافق الإصلاح والنمو، وتعزيز تنمية القطاع الخاص تمهيدًا للانضمام إلى السوق الموحدة، فضلًا عن دعم العمل المناخي. بلغت استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في منطقة غرب البلقان خلال عام 2024 نحو 677 مليون يورو، وغطت قطاعات مثل النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي والمؤسسات الصغيرة. وتواصل بلدان غرب البلقان تنفيذ الإصلاحات في هذه المجالات ذات الأولوية في إطار خطة النمو الجديدة التي وضعتها المفوضية الأوروبية وتسهيلات الإصلاح والنمو التي تمنحها لها. يدعم البنك الأوروبي للاستثمار هذه الجهود من خلال خدمات التمويل والاستشارات.

كما وقع البنك اتفاقيات تمويل لدعم مشاريع النقل، مثل تحديث وكهربة سكة حديدية تمتد على مسافة 120 كيلومترًا في ألبانيا، وإعادة بناء خط فربنيتسا - بودغوريتسا في مونتينيغرو، وإنشاء الطريق السريع على محور النقل الأوروبي الخامس - الفرع "ج" (Corridor Vc) بين ميداكوفو وبوبريكوشي في البوسنة والهرسك. بموجب إطار الاستثمار في غرب البلقان، قدم البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا منحًا لمشاريع البنية التحتية البيئية والاجتماعية في مونتينيغرو. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي البنك الأوروبي للاستثمار دورًا رياديًا في حزمة الطاقة التي خصصها الاتحاد الأوروبي للمنطقة بقيمة مليار يورو. وتشمل الاستثمارات الرئيسية في هذا السياق محطات الطاقة الكهرومائية، ومشاريع الطاقة المتجددة الجديدة في صربيا، ومحطة جديدة للطاقة الشمسية في كوسوفو.[11]

أما في بلدان الجوار الشرقي، فيستهدف تمويل البنك الأوروبي للاستثمار تحسين خطوط الربط مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دعم الاستقرار والمرونة الاقتصادية. في عام 2024، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تمويلًا بقيمة 894 مليون يورو لبلدان الجوار الشرقي. في الوقت نفسه، وقع البنك اتفاقية قرض قطاعية بارزة لدعم برنامج تنمية الغابات في مولدوفا، حيث يسهم التمويل بالكامل في العمل المناخي. ويتضمن المشروع أيضًا مساعدة فنية من البنك. كذلك، وقع البنك اتفاقية قرض لبناء طريق سيزيان - كاجاران في أرمينيا، وهو جزء أساسي من ممر النقل بين الشمال والجنوب. وقدّم البنك أيضًا أول قرض للقطاع العام في أذربيجان هدفه تطوير البنية التحتية الرقمية.

في بلدان غرب البلقان، واصل البنك دعم الشركات الصغيرة في عملية التحوُّل الأخضر، وتعزيز الشمول الاجتماعي، والمساهمة في تحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل. علاوة على ذلك، يقدم البنك الدعم اللازم لبناء القدرات في القطاع المالي، بما في ذلك البنوك المركزية في ألبانيا ومقدونيا الشمالية وصربيا. ويسهم هذا الدعم في تعزيز التمويل الأخضر والامتثال للوائح التمويل المستدام الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ويشار إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار عزز دعمه للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل الشركات الأوروبية، من خلال تمويل أول مصنع لتصنيع السيارات الكهربائية في صربيا. تؤكد هذه المبادرات التزام البنك الأوروبي للاستثمار بدعم القطاع الخاص وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

11. لا تُخِل هذه التسمية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن وضع كوسوفو وتتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1999/1244 وفتوى محكمة العدل الدولية.

العقود الموقَّعة في عام 2024

1.8 مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: 65%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

3.99 ملايين رحلة سنوية عبر خطوط السكك الحديدية المُطوَّرة

تركيب **370000 عداد طاقة ذكي**

51400 وظيفة مستدامة في شركات صغيرة ومتوسطة وشركات ذات رأس مال متوسط

الشكل 3: إقراض البنك الأوروبي للاستثمار في البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة والجوار الشرقي
(العقود الموقَّعة في عام 2024 وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2020 إلى 2024)

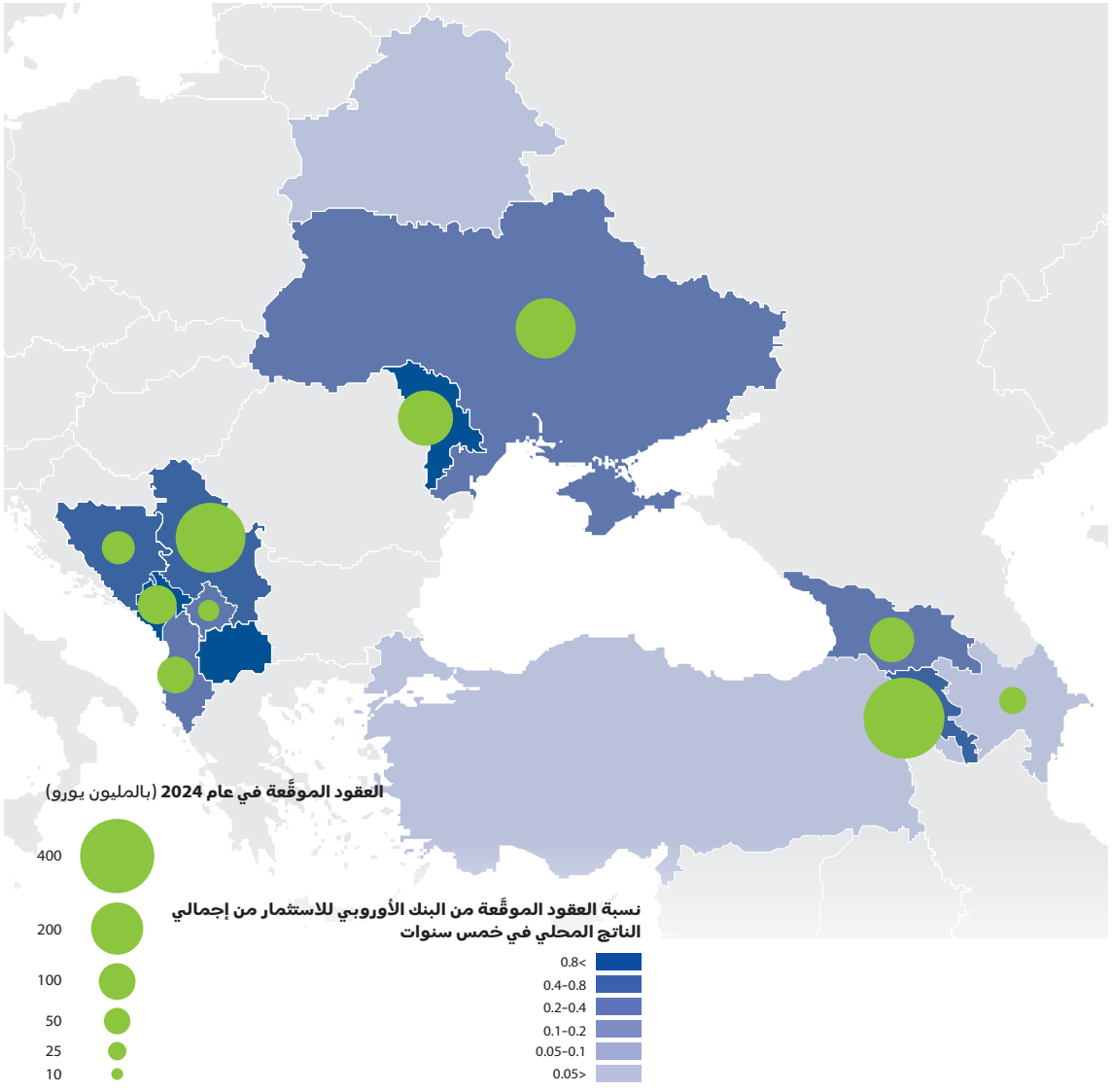

كوسوفو: لا تُخِل هذه التسمية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن وضع كوسوفو وتتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 لعام 1999 وفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ 22 تموز/يوليه لعام 2010 بشأن إعلان استقلال كوسوفو.
إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

التحوُّل الرقمي في مونتينيغرو يبدأ في المدرسة

لقد فرضت عقودٌ من التوسع الحضري ونقص التمويل ضغطًا كبيرًا على نظام التعليم في مونتينيغرو. أما الآن، وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار تحت مظلة فريق أوروبا، فقد بدأت البلاد تستثمر في قطاع التعليم لمنح الطلاب المهارات التي يحتاجونها للحصول على وظائف جيدة، ولدعم محاولة البلد الواقع في غرب البلقان للانضمام إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.

يمثل الدعم المالي المختلط نموذجًا للنهج الذي يعتمده فريق أوروبا. ويقدم البنك الأوروبي للاستثمار قرضًا بقيمة 18 مليون يورو ومنحة مساعدة فنية بقيمة 2.5 مليون يورو في إطار مبادرة الصمود الاقتصادي. تساهم جهات مانحة أخرى إلى جانب الاتحاد الأوروبي بمنحة قدرها 11 مليون يورو من خلال إطار الاستثمار في غرب البلقان التابع للاتحاد الأوروبي. ويبحث البنك عن فرص لزيادة دعمه المالي والاستمرار في جذب تمويل إضافي للمشروع في إطار مبادرة فريق أوروبا.

يقول رئيس قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في مونتينيغرو، ينغفي إنغستروم: "قطاع التعليم في مونتينيغرو بحاجة ماسة إلى الاهتمام في ظل التحديات الكثيرة التي يواجهها. ونأمل أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين ظروف الطلاب والمعلمين وغيرهم من العاملين في المدارس، وأن تدعم الإصلاحات الشاملة المطلوبة في قطاع التعليم".

مهارات لازمة لسوق العمل المستقبلية

سوف تُستخدم الأموال لتحسين المباني وتركيب أجهزة حاسوب ومعدات رقمية حديثة أخرى في 13 منشأة، من ضمنها رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمهنية والثانوية. نتيجة لذلك، سيتم توفير حوالي 1700 مقعد دراسي جديد للطلاب و530 وظيفة بدوام كامل للمعلمين. وسوف يتم تصميم المدارس الجديدة والمُعاد بناؤها بشكل يستوفي المعايير البيئية، بحيث تستخدم طاقة ومياهًا أقل بنسبة 20% على الأقل مقارنة بالمرافق المماثلة وتضع معيارًا جديدًا لكفاءة الطاقة في المباني العامة.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التعليم الجديد في البلاد في تحسين المهارات الرقمية. وفقًا لدراسة أجرتها اليونيسف، يفتقر واحد من كل ستة أطفال في مدارس مونتينيغرو إلى إمكانية الحصول على جهاز حاسوب في المنزل، ويتشارك ما يصل إلى 16 طالبًا في المتوسط أجهزة حاسوب في المدارس.

بالإضافة إلى ذلك، ستتلقى أكثر من 500 مدرسة ابتدائية وثانوية أجهزة حاسوب وأجهزة عرض وطابعات ومعدات أخرى جديدة تسمح بفتح صفوف لتعليم تكنولوجيا المعلومات الحديثة. كما ستتلقى 50 مدرسة مهنية معدات متطورة حتى تتمكن من تقديم دورات عملية تغطي مجموعة من القطاعات، منها الطب والكيمياء والضيافة.

من شأن هذه التحسينات أن تساعد على توفيق مهارات الطلاب مع احتياجات القطاعات، والمساهمة في معالجة الاختلال الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من خريجي التعليم العالي حاملين شهادات في مجالات لا توفر سوى فرص عمل محدودة.

ومن المتوقع أن يُحدث البرنامج فرقًا حقيقيًا بهذا الصدد. في كلمة ألقتها وزيرة التعليم والعلوم والابتكار في مونتينيغرو، أنجيلا ياكشيتش ستويانوفيتش، بمناسبة توقيع اتفاقية التمويل في شباط/فبراير، قالت إن التمويل يمثل "خطوة مهمة نحو تحسين النظام التعليمي في مونتينيغرو، وتوفير ظروف تعليمية أفضل يمكن أن تزدهر فيها الأجيال الصاعدة".

إقراض مبني على النتائج لتحسين قطاع المياه في الأردن

يُعالج مشروع ينفَّذ في قلب الأردن أحد أكثر التحديات إلحاحًا في البلاد، ألا وهو شح المياه. يقوم مشروع الأمن المائي والتكيف مع تغيُّر المناخ في الأردن، المدعوم بأول قرض مبني على النتائج من البنك الأوروبي للاستثمار، بدعم مشاريع صغيرة لتوفير المياه وتحسين الصرف الصحي في مختلف أنحاء البلاد.

يُعد الأردن من أشد بلدان العالم فقرًا في الموارد المائية. ووفقًا للاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040، لا يتوفر للفرد الأردني سوى 61 مترًا مكعبًا سنويًا من المياه العذبة المتجددة - وهي كمية أقل بكثير من الحد المطلق لشح المياه.[12] بينما تُستنزف المياه من الطبقات الجوفية في البلاد بمعدل ضعفَي المعدل الآمن، تتفاوت كميات المياه السطحية بشدة بسبب تغيُّر أنماط هطول الأمطار، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها. كما أن مستويات تخزين المياه تتراجع بسبب الترسب في السدود. ويُتوقع أن يتسبب تغيُّر المناخ بانخفاض إضافي بنسبة 15% في موارد المياه العذبة بحلول عام 2040. أضف إلى ذلك النمو السكاني السريع، بما في ذلك تدفق اللاجئين، الذي يزيد الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية المائية إلحاحًا.

يعتمد المشروع على سلسلة من التدخلات الهادفة، مدعومة بقرض مبني على النتائج. ويقوم هذا النوع من التمويل على صرف الأموال بناءً على تحقيق أهداف محددة. يهدف المشروع إلى تقليص فاقد المياه الناتج عن التسربات والوصلات غير النظامية بمقدار الثلث، ما من شأنه أن يحسن من الاستدامة المالية لقطاع المياه، ويقلل الحاجة إلى الدعم الحكومي الذي يسهم في زيادة عجز المالية العامة للبلاد.

وسينفذ المشروع أعمالًا ملموسة تشمل تركيب أو تأهيل 450 كيلومترًا من خطوط المياه وأنابيب التوزيع، وبناء خزانات مياه بسعة 160000 متر مكعب. كما سيُعاد ربط أكثر من 333600 وصلة منزلية بشبكة إمدادات المياه، وزيادة قدرة معالجة المياه لتحسين الصحة العامة، وتوفير كمية أكبر من المياه المعالَجة للري، بما يُعزز الأمن الغذائي. من المتوقع أن يستفيد نحو 1.6 مليون شخص من تحسن إمدادات مياه الشرب الآمنة (بمعدل 100 لتر على الأقل لكل وصلة يوميًا على مدار الساعة). يشكل هذا المشروع استكمالًا لمشروع العقبة – عمَّان لتحلية ونقل المياه (مشروع الناقل الوطني للمياه)، الذي موله البنك الأوروبي للاستثمار مؤخرًا أيضًا، وسيُسهم بشكل كبير في زيادة إمدادات المياه.

لا يعتبر القرض البالغ 400 مليون يورو، والمدعوم من الاتحاد الأوروبي، أول قرض قائم على النتائج يقدمه البنك فحسب، بل هو أيضًا أكبر عملية تمويل لقطاع المياه من البنك خارج أوروبا. وقد تم دمج هذا القرض مع تمويل في شكل منحة قدرها 54.36 مليون دولار من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر، الذي يدعم البلدان التي تقدم منفعة عامة عالمية من خلال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين.

يدعم هذا القرض الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن، من خلال تحديث البنية التحتية المائية لتتكيف مع تغيُّر المناخ وتتمكن من معالجة المشاكل الحرجة في إمدادات المياه. كما أنه يتماشى مع "برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، وأولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، والبرامج الإرشادية الإقليمية والوطنية متعددة السنوات، وأهداف المبادرة رقم 11 (كفاءة استخدام الموارد) للخدمات المائية ضمن الخطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذلك مع مبادرة فريق أوروبا بشأن الإدارة المستدامة للمياه في الأردن.

12. وزارة المياه والري في الأردن (2023). الاستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام 2023-2040: ملخص.
https://www.mwi.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Ticker/National_Water_Strategy_2023-2040_Summary-English_-ver2.pdf.

البحر الأبيض المتوسط

تُعد منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من الأولويات الهامة للبنك الأوروبي للاستثمار في العالم. فترسيخ الشراكة المتوسطية يدعم الازدهار والأمن والقدرة على الصمود لدى الجانبين.

كما أن إقامة روابط استراتيجية طويلة الأمد مع بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي هو هدف رئيسي. يركز البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تحسين الترابط، بما في ذلك دعم أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعزيز الاستقرار المالي وقدرة الاقتصاد على الصمود. يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بالتماشي مع برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والخطة الاقتصادية والاستثمارية المصاحبة له، وأولويات الشراكة الاستراتيجية والشاملة، لدعم الأهداف طويلة الأمد للبلدان الشريكة. في عام 2024، بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 1.5 مليار يورو. وبما يتوافق مع "الميثاق الجديد من أجل المتوسط"، دعمت الاستثمارات الاستقرار الاقتصادي وفرص العمل والطاقة والنقل والأمن والهجرة. يُعد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مساهمًا رئيسيًا في المبادرة الإقليمية لفريق أوروبا "إتاحة الوظائف من خلال التجارة والاستثمار". ويركز تحديدًا على تعزيز إمكانية إتاحة فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة في المنطقة.

كما يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ودعم التنمية المستدامة في الأردن، الذي يعتبر من أكثر بلدان العالم تضررًا من ندرة المياه. تبلغ قيمة هذا القرض المبني على النتائج والمدعوم من الاتحاد الأوروبي 400 مليون يورو، ويرمي إلى تحسين إمدادات المياه في البلاد للأجيال المقبلة. (انظر الموضوع في الصفحة 19).

في المنطقة محور آخر ينصب عليه التركيز، وهو الشراكة الزرقاء المتوسطية التي تهدف إلى تعزيز اقتصاد المحيطات المستدام. تضم هذه الشراكة كلًّا من المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي في كل من السويد وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. ويجري في إطار هذه الشراكة العمل على مشاريع الاقتصاد الأزرق في كل من مصر والأردن والمغرب.

حين تعرض إقليم الحوز في قلب المغرب لزلزال بقوة 6.8 درجة في أيلول/سبتمبر 2023، دُمِّر 50 000 منزل وتضرر أكثر من 1500 مدرسة. إزاء هذه الأوضاع، تعهد البنك الأوروبي للاستثمار بتقديم مليار يورو لإعادة بناء المدارس والطرق والمستشفيات بأسلوب يعزز مقاومة الكوارث الطبيعية. سيخصَّص هذا التمويل لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية في قطاعات التعليم والصحة والنقل، مع اعتماد معايير معززة لمقاومة الزلازل وحلول الطاقة المستدامة.

وفي تونس، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم اتفاقيات تمويل جديدة لدعم الربط والاتصال، وقدرة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، فضلًا عن دعم التعليم والقدرة على مواجهة الأزمات الغذائية والتحوُّل في استخدام الطاقة. كما تم توقيع منحة بقيمة 18.5 مليون يورو لاستكمال قرض سابق لتحديث 80 مدرسة في مختلف أنحاء البلاد. وسيُسهم هذا المشروع في تحسين ظروف التعلم لحوالي 500 14 طالب في المدارس الابتدائية، من خلال بناء مدارس جديدة وشراء حافلات مدرسية وتوفير التكنولوجيا الرقمية في المدرسة.

العقود الموقَّعة في عام 2024

1.5 مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: 38%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

1.7 مليون شخص يستفيدون من مياه الشرب المأمونة

بناء أو تطوير 720 كيلومترًا من الطرق

4.2 مليون شخص يحصلون على خدمات صحية محسَّنة

الشكل 4: إقراض البنك الأوروبي للاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط

(العقود الموقَّعة في عام 2024 وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2020 إلى 2024)

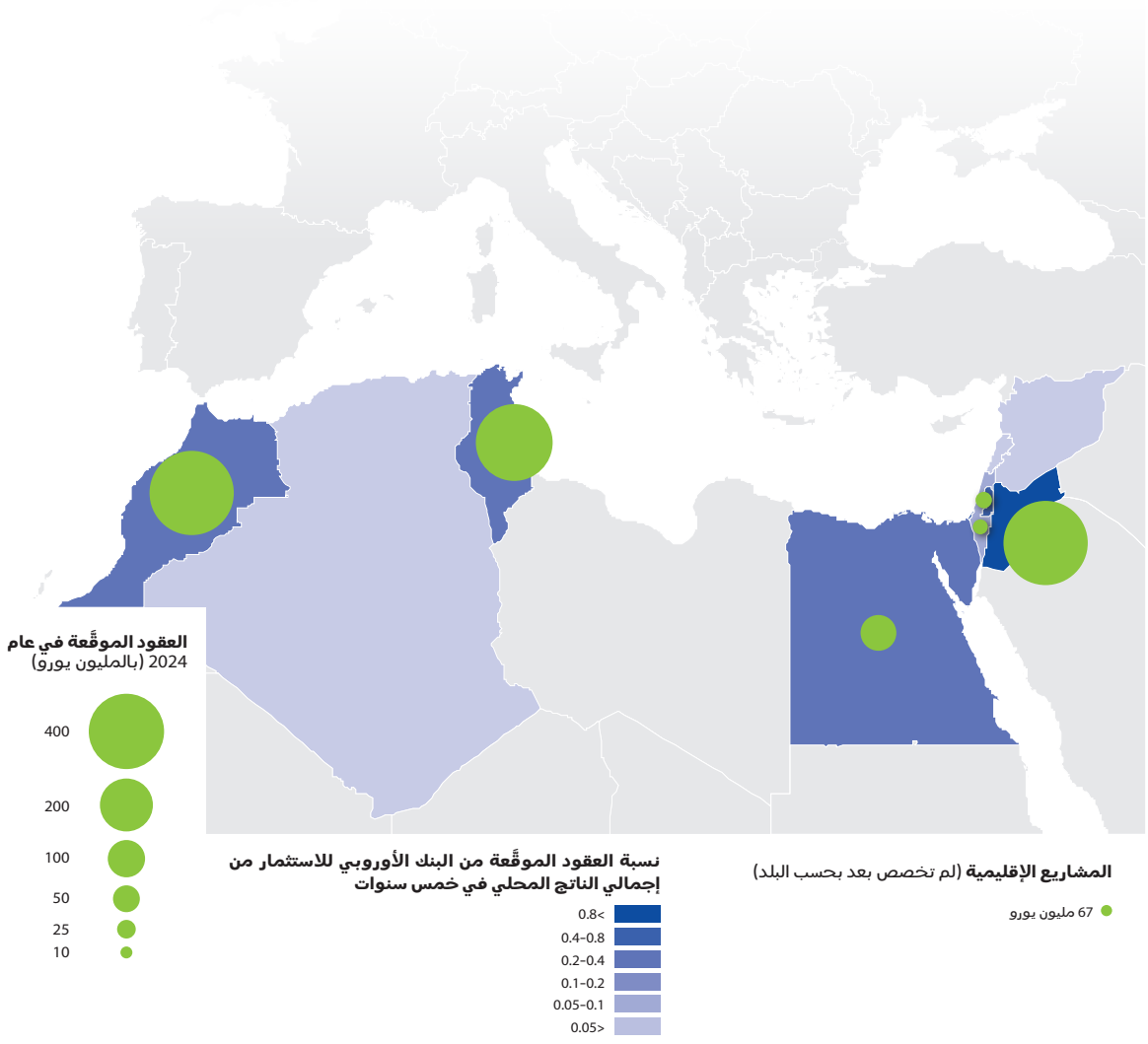

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تمتلك أفريقيا جنوب الصحراء إمكانيات تنموية هائلة، إلا أنها بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتتمكن من مكافحة الفقر واستغلال تلك الإمكانيات بالترافق مع التكيُّف مع تغيُّر المناخ. في إطار مبادرة البوابة العالمية، يدعم البنك الأوروبي للاستثمار مشاريع عالية الأثر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تخدم المصلحة العامة، بدءًا من البنية التحتية الاستراتيجية، مرورًا باستحداث فرص العمل، وصولًا إلى الصحة العامة.

أفريقيا هي قارة الفرص، فهي تضم أصغر سكان العالم سنًّا، وتتمتع بروح قوية لريادية الأعمال وبثروات طبيعية كبيرة. ومع أن القارة شهدت نموًا اقتصاديًا قويًا، إلا أن هذا النمو تباطأ في السنوات الأخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والنزاعات وأزمات الغذاء وتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

على الرغم من حيوية العديد من الاقتصادات الأفريقية، لا تزال مستويات الفقر مرتفعة للغاية، ويُقدر أن نحو 400 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.[13] ولا يتمتع سوى 65% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بإمكانية الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية، في حين أن خدمات الصرف الصحي الأساسية والنقل العام لا تتوفر إلا لـ33% من السكان. وهناك حاجة ماسَّة إلى الاستثمار في الخدمات العامة والبنية التحتية. فتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام واستحداث فرص العمل بحاجة إلى نظام مالي مزدهر، غير أن القطاعات المصرفية ما زالت غير متطورة، ما يحد من إمكانية حصول مؤسسات الأعمال على القروض ويحول دون تطورها ونموها. إذ لا تتمكن سوى 20% من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من الحصول على قرض. وتأتي الحاجة إلى مكافحة آثار تغيُّر المناخ وزيادة توليد الطاقة المتجددة لتزيد من هذه الاحتياجات. في هذا السياق، أظهر تحليل حديث أجراه البنك الأوروبي للاستثمار أن جميع بلدان أفريقيا تقريبًا تواجه مخاطر متزايدة بسبب تغيُّر المناخ، مع العلم بأن هذه المخاطر تشتد بحدة في بعض البلدان.[14] لكن ثمة آمالًا كبيرة معقودة على المنطقة بفضل امتلاكها إمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية.

لذلك، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دعم أولويات أوروبا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل تطوير الممرات الاستراتيجية لتعزيز التجارة والنقل داخل القارة وبين أفريقيا وأوروبا. فهو يدعم البنية التحتية التمكينية، وسلاسل القيمة الرئيسية، وربط المصالح الاقتصادية المحلية والأوروبية، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الحيوية مثل الرعاية الصحية. من هذا المنطلق، ساهم البنك بأكثر من 2 مليار يورو في عام 2024 لصالح التنمية المستدامة والعمل المناخي في أفريقيا جنوب الصحراء.

فقد دعم البنك الاستثمارات في مشاريع التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، مثل حماية الغابات في كوت ديفوار أو الحفاظ على نظافة المحيطات في بنين. (انظر موضوع كوت ديفوار في الصفحة 24) كما يدعم البنك البنية التحتية القادرة على تحمل تغيُّر المناخ في جميع أنحاء القارة. ومن أجل تحسين التجارة، يدعم البنك مشاريع مثل أحد كابلات الألياف الضوئية البحرية في كابو فيردي الذي سيربط أوروبا بغرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك مشاريع لتحسين توزيع اللقاحات والأدوية الحيوية الأخرى. في قطاع الأعمال الصغيرة، تشمل مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الهادفة لتنمية القطاع الخاص التركيز على استحداث فرص العمل من خلال دعم الشركات الصغيرة، مع استهداف الفئات المهمشة وخاصة الشباب والنساء ورواد الأعمال الزراعيين في كوت ديفوار وموريتانيا والسنغال ونيجيريا وموزمبيق وكينيا وزيمبابوي.

13. البنك الدولي (2022). الفقر والرخاء المشترك 2022: تصحيح المسار.
14. انظر م. فيرازي، وف. كالانتزيس وس. زوارت (2021). "تقييم مخاطر تغيُّر المناخ على مستوى البلدان نموذج التقييم الخاص بالبنك الأوروبي" EIB Working Papers 03/2021.

العقود الموقَّعة في عام 2024

2.1مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: 50%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

5.6 مليون شخص تم تمكينهم من خدمات بيانات الهاتف المحمول

1.8 مليون أسرة يمكن تزويدها بالطاقة المُولدة

230 كيلومترًا من حارات الطرق التي تم بناؤها أو تطويرها

الشكل 5: إقراض البنك الأوروبي للاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(العقود الموقَّعة في عام 2024 وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2020 إلى 2024)

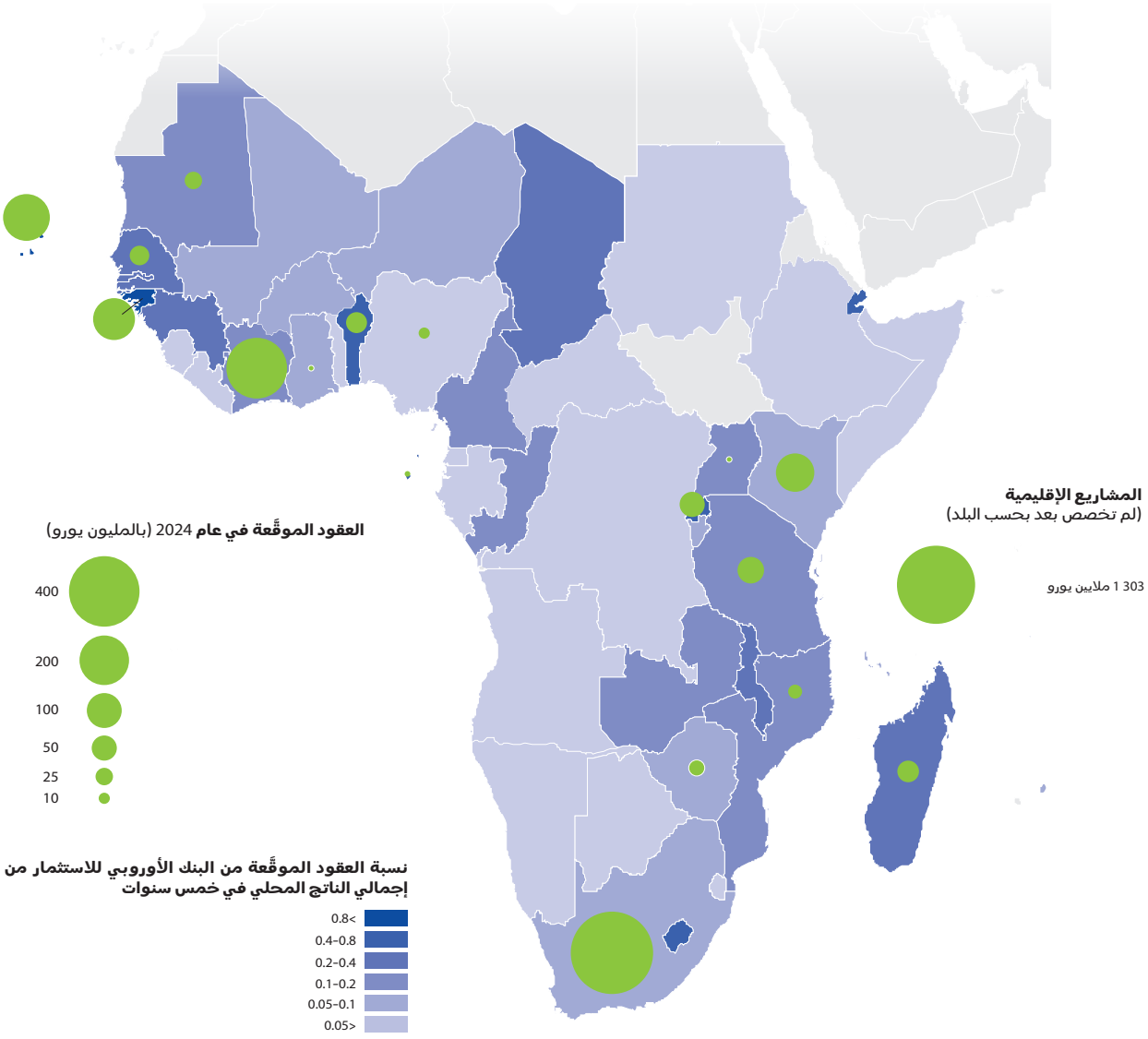

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

دعم الإنتاج المستدام للكاكاو

تُعتبر كوت ديفوار أكبر منتج للكاكاو في العالم ومصدرًا رئيسيًا لشركات الشوكولاتة الأوروبية، إذ تصدر نحو ثلثي إنتاجها من الكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي. لكن قطاع الكاكاو يُعد أيضًا من الأسباب الرئيسة لإزالة الغابات، وتتفشى فيه عمالة الأطفال. فبين عامَي 2019 و2000، تمت إزالة نحو 2.4 مليون هكتار من الغابات في كوت ديفوار من أجل زراعة الكاكاو.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة خطوات لمكافحة إزالة الغابات وعمالة الأطفال من خلال مبادرة الكاكاو المستدام والتحالف من أجل كاكاو مستدام. تدعو هذه المبادرات بلدانًا مثل كوت ديفوار وغانا - اللتين تنتجان 60% من الكاكاو في العالم - إلى تحسين الرقابة على القطاع، ومكافحة إزالة الغابات وعمالة الأطفال، وضمان دخل كريم للمزارعين. وبموجبها، سيتعين على المصدِّرين الامتثال للوائح تنظيمية أوروبية جديدة لمكافحة إزالة الغابات من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2026. في المقابل، تطبق حكومة كوت ديفوار مجموعة معايير جديدة تُعرف باسم "المعيار الإقليمي الأفريقي ARS-1000" بهدف تتبع المحاصيل في مناطق إنتاج الكاكاو وتعزيز حماية البيئة.

دعم التعاونيات وتعزيز سلسلة القيمة

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار قرضًا بقيمة 100 مليون يورو إلى البنك الوطني للاستثمار (BNI) في البلاد لدعم إنتاج الكاكاو المستدام. ويهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز سلسلة القيمة لإنتاج الكاكاو المستدام، ومساعدة المنتجين في الحصول على شهادات معتمدة دولية مثل فيرتريد (Fairtrade) وتحالف الغابات المطيرة (Rainforest Alliance) والزراعة العضوية.

البنك الوطني للاستثمار هو أكبر جهة مقرضة لقطاع الكاكاو في كوت ديفوار. في غضون أسابيع قليلة، تمكن البنك من تقديم قروض إلى التعاونيات الزراعية ومشاريع أخرى تمثل نحو 90% من تمويل البنك الأوروبي للاستثمار للبلاد، وفقًا لما أعلنه مارك أنطوان كورساجيه، مسؤول القروض في البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الذي يتولى متابعة هذا الاستثمار.

وجدير بالذكر أن نحو 60% من هذه التعاونيات تُدار من قِبل رواد أعمال شباب، أو توظف عددًا كبيرًا من الشباب، في حين أن 40% منها تُدار من قِبل نساء أو تضم عددًا كبيرًا من النساء بين عمالها. إحدى المجموعات المستفيدة من التمويل هي أكاغني كاكاو (Akagny Cacao)، وهي شركة مصدرة لحبوب الكاكاو تدعم التعاونيات التي تديرها النساء من خلال شراء محاصيلهن بأسعار عادلة. وقد حصلت أكاغني كاكاو على شهادتي اعتماد تحالف الغابات المطيرة وفيرتريد.

سيقدم البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية المساعدة الفنية اللازمة لمساعدة البنك الوطني للاستثمار على تعزيز نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، وتمكين منتجي الكاكاو من تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي والحصول على الشهادات الدولية. ودعمًا لسلسلة القيمة في قطاع الكاكاو المستدام، حصل البنك الوطني للاستثمار على قرض من مؤسسة التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا لتوسيع نطاق توفيره للتأمينات والضمانات التي تقلل من مخاطر الاستثمارات العامة والخاصة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الكاكاو.

من إزالة الغابات إلى تأمين سبل العيش المستدامة

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا تمويلًا بقيمة 150 مليون يورو إلى كوت ديفوار لحماية الغابات وتوسيعها، ودمج ممارسات الحراجة الزراعية في إنتاج الكاكاو. ويهدف المشروع إلى وقف عمليات إزالة الغابات وزيادة مساحة الغابات في كوت ديفوار بمقدار 2.9 مليون هكتار. كما يسعى إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء ضمن سلاسل الإمداد في مجال الحراجة. في المقابل، ترمي المساعدة الفنية إلى زيادة مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي، والاعتراف بدورهن المحوري في الإدارة المستدامة للغابات.

الأقمار الصناعية توفر الإنترنت السريع للمناطق النائية في العالم

يعتبر توفير الخدمات الرقمية أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المناطق التي تستفيد بشكل محدود من اتصالات النطاق العريض المنتظمة. لذلك، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2024 قرضًا بقيمة 125 مليون يورو مع الشركة الأوروبية للأقمار الصناعية (SES) في لوكسمبورغ، بهدف توفير خدمات الإنترنت عريضة النطاق عبر نظام المدار الأرضي المتوسط (MEO) الخاص بالشركة. ويمكن لأقمار هذا النظام توفير الإنترنت السريع للمناطق المحرومة والنائية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما يساعد أيضًا في ردم الهوة الرقمية بين المدن والمناطق الريفية، وتحسين إمكانية توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحكومية الإلكترونية. سوف يسهم مشروع الشركة الأوروبية للأقمار الصناعية في تعزيز استقلالية أوروبا في مجال حركة البيانات عبر الفضاء، بما يعكس التزام البنك الأوروبي للاستثمار بدعم الاستقلالية الاستراتيجية لأوروبا في مجالات الفضاء والاتصال العالمي.

كما سيدعم هذا التمويل الجيل الثاني من نظام المدار الأرضي المتوسط التابع للشركة والمعروف باسم O3b mPOWER. حتى الآن، أطلقت الشركة ثمانية من أصل 13 قمرًا صناعيًا من الجيل الجديد يعمل على ارتفاع 8000 كيلومتر فوق سطح الأرض، ما يوفر سرعة نقل عالية ومرونة كبيرة.

يتماشى هذا القرض مع استراتيجية البوابة العالمية التي تعزز الاستثمار في البنى التحتية الآمنة والمستدامة لربط الناس بالخدمات وتحسين حياتهم حول العالم. ويندرج أيضًا ضمن أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار المرتبطة ببرنامج الاتحاد الأوروبي للفضاء 2021-2027، بما يرسخ مكانة أوروبا في عالم الابتكار وتكنولوجيا الفضاء.

بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الأوروبي للاستثمار منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 34.4 مليون يورو وقرضًا بقيمة 25.45 مليون يورو، ما سمح لحوالي 1600 قرية في آسيا الوسطى بالحصول على توصيلات إنترنت سريعة عبر الأقمار الصناعية. وسوف تتيح هذه الحزمة المالية تركيب هوائيات تتصل بأقمار المدار الأرضي المتوسط التابعة للشركة الأوروبية المذكورة. تهدف هذه المبادرة من فريق أوروبا إلى توفير خدمات إنترنت سريعة وموثوقة لثلاثة ملايين شخص في المناطق النائية من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

تتميز شراكات الاتحاد الأوروبي في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ بتعدد جوانبها، وتلبي احتياجات استثمارية متنوعة، بما في ذلك مكافحة تغيُّر المناخ. تحت راية مبادرة البوابة العالمية، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في هذه البلدان لتعزيز النمو وتحقيق أهداف التنمية المشتركة.

تكتسب مناطق آسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ أهمية متزايدة بالنسبة لأوروبا. لذا، يسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى توسيع نطاق تأثير التمويل الذي يقدمه، بالتماشي مع خطة الاستثمار الخاصة بالبوابة العالمية، من خلال توجيه التمويل إلى مشاريع كبرى تدعم سلاسل القيمة الحيوية، بما في ذلك المواد الخام الحيوية، والهيدروجين الأخضر، والتحوُّل العادل في استخدام الطاقة. يركز الاتحاد الأوروبي على العمل المناخي وتعزيز الربط من خلال مشاريع بارزة.

وقد بلغ تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في آسيا وآسيا الوسطى 1.3 مليار يورو العام الماضي، وشمل مجالات النقل المستدام والمراعي للنوع الاجتماعي في الهند، والاستثمارات الخضراء في منغوليا وكمبوديا وبوتان. ودعم البنك أيضًا الممر الاستراتيجي للنقل عبر بحر قزوين بالتعاون مع بنك التنمية في كازاخستان، ما عزز الروابط بين أوروبا وآسيا الوسطى. ومع وجود حافظة كبيرة من الاستثمارات مخصصة لهذا القطاع، افتتح البنك مركز كفاءة في مجال التنقل الحضري في الهند بالتعاون مع شركة دويتشه بان للهندسة والاستشارات. ومن شأن هذا المركز مساعدة مدن الهند على تطوير أنظمة نقل مستدامة بشكل سريع وفعال.

كذلك تتمتع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية وثقافية قوية مع الاتحاد الأوروبي، ولديها مصلحة مشتركة في استغلال إمكانات الطاقة المتجددة والإنتاج الزراعي والمواد الخام الحيوية. فهذه القطاعات تقدم فرصًا كبيرة للنمو الاقتصادي والمساواة والاستدامة في المنطقة. في عام 2024، بلغت قروض البنك الأوروبي للاستثمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 1.2 مليار يورو، مع التركيز على خطة الاستثمار الخاصة بالبوابة العالمية في المنطقة، والتي تشمل التحول الرقمي والتعليم والبنية التحتية الصحية وإنتاج الطاقة وحماية البيئة والمواد الخام الحيوية والاندماج العالمي لسلاسل القيمة المحلية.

وقد شملت العمليات الرئيسية ما يلي:

- **مشاريع الطاقة المتجددة في البرازيل** و**مشاريع المياه النظيفة في منطقة البحر الكاريبي**
- **أول مبادلة للدين على الإطلاق لأغراض المناخ** في **بربادوس** (انظر الموضوع في الصفحة 38)
- **دعم فريق أوروبا لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر** في **شيلي** (الصفحة 32)
- تمويل **الشركات الصغيرة والصناعات** المرتبطة **بسلاسل قيمة المواد الخام الحيوية في شيلي**، بالشراكة مع بنك الدولة (بانكو إستادو)
- **قرض بالعملة المحلية بقيمة 300 مليون دولار لشركة إينيل في كولومبيا**، بدعم من وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية (SACE)، بهدف:
  - تعزيز الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء؛
  - تمويل محطات الطاقة الشمسية؛
  - تحسين توزيع الطاقة لأكثر من ٣,٧ مليون شخص في بوغوتا، بما يتماشى مع خطة منطقة بوغوتا ٢٠٣٠ وخطة الاستثمار الخاصة بالبوابة العالمية للاتحاد الأوروبي.
- الاستثمار في صندوق **إكزاغون** (Exagon)، وهو صندوق للاستثمار المباشر يحشد رأس المال الخاص لمشاريع **الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة** في المنطقة (انظر الموضوع في الصفحة 36).

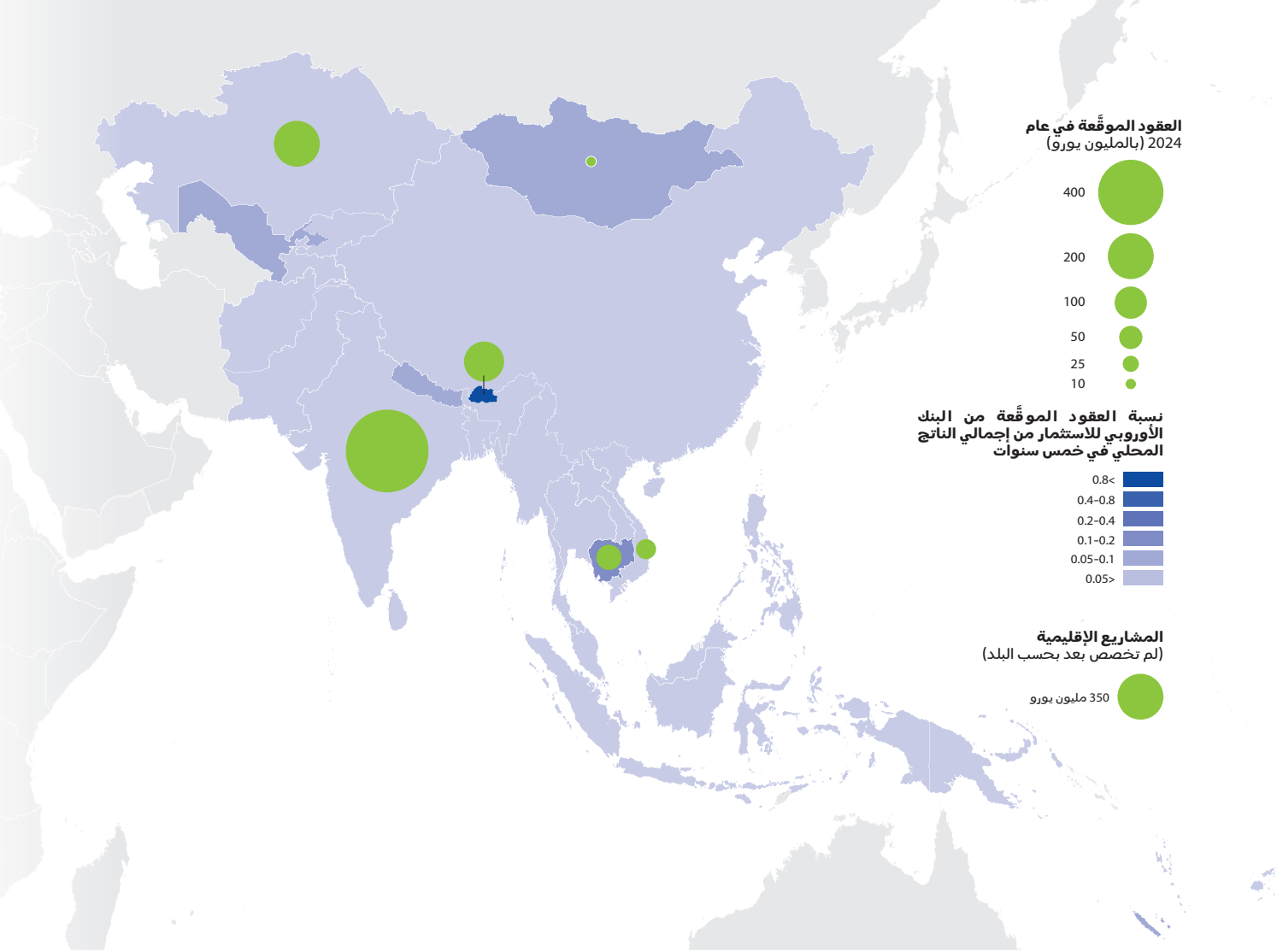

الشكل 6: إقراض البنك الأوروبي للاستثمار في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ
(العقود الموقَّعة في عام 2024 وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2020 إلى 2024)

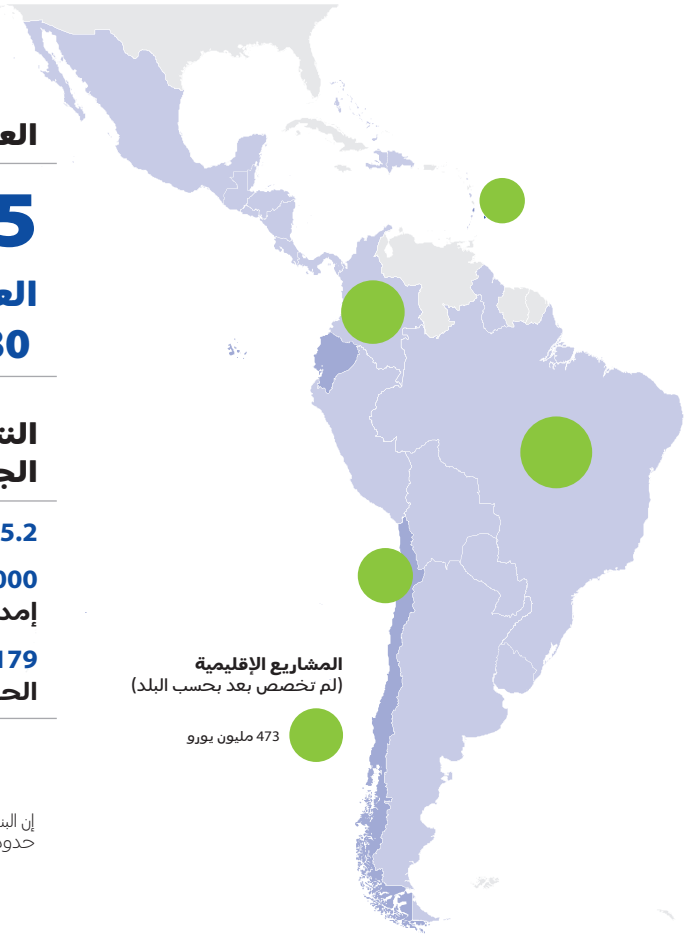

العقود الموقَّعة في عام 2024

2.5مليار يورو

العمل المناخي والاستدامة البيئية: 80%

النتائج الرئيسية المتوقعة من المشاريع الجديدة

5.2 مليون أسرة يمكن تزويدها بالطاقة المُولدة

390 000 شخص يستفيدون من تحسين خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي

179 مليون رحلة سنوية عبر وسائل النقل العام الحضري

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُقر أو يقبل أو يحكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو فئات أو معلومات موضحة في أي خريطة في هذا القسم.

سيعزز الدعم الذي يقدّمه البنك الأوروبي للاستثمار لقطاع الزراعة
في كمبوديا نفاذ المزارعين إلى الأسواق المحلية والعالمية

تحقيق أولويات الاتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة

يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في أولويات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتنمية والعمل الخارجي وفقًا لمبدأ "السياسة أولًا". وهذا يعني تنفيذ استراتيجية البوابة العالمية إلى جانب أولويات أخرى تتراوح بين العمل المناخي والمساواة بين الجنسين، وكلها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتناول هذا القسم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024 في المجالات التالية ذات الأولوية:

- **الشراكات من أجل المنفعة المتبادلة** - يحتل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مكان الصدارة في عملية تنفيذ استراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى تعزيز العلاقات المستدامة والآمنة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من أجل المنفعة المتبادلة.
- **العمل المناخي** – يوجه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم استثماراته لتحقيق التحوُّل إلى تنمية منخفضة الكربون وصامدة في مواجهة آثار تغيُّر المناخ ومستدامة بيئيًا من خلال إعطاء الأولوية للاتفاق الأخضر والامتثال لاتفاق باريس ودعم التحوُّل والقدرة على الصمود العادلين.
- **فرص العمل** – تم تسليط الضوء على تنمية القطاع الخاص في برنامج التغيير الخاص بالاتحاد الأوروبي باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية لدعم النمو الاقتصادي المستدام والمرن، واستحداث فرص العمل. ويولي البنك الأوروبي للاستثمار في العالم اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع حيث يُعد مكملًا أساسيًا للاستثمار في البنية التحتية التمكينية.
- **الصحة العالمية** – كما أظهرت الجائحة، تعتبر صحة الإنسان والأنظمة الصحية المتطورة من المنافع العامة العالمية. والبنك الأوروبي للاستثمار في العالم يساعد في تقليل أوجه التفاوت في الرعاية الصحية على مستوى العالم، بما في ذلك من خلال برامج التلقيح.
- **المساواة بين الجنسين** – يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بشكل متزايد مع الشركات والحكومات لتصميم استثمارات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا، سعيًا منه إلى المساعدة في سد الفجوات بين الجنسين.
- **السياقات الهشة** – على مدى السنوات الخمس الماضية، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم عمليات في 39 من أصل 61 بلدًا مدرجًا في قائمة البلدان الهشة التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو بذلك يعزز التزامه نحو الحد من الأوضاع الهشة والتخفيف من المخاطر والآثار المترتبة عن حالات النزاع.

الشراكات من أجل المنفعة المتبادلة

تقوم استراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي على علاقات مستدامة وموثوق بها تأخذ في الاعتبار احتياجات الناس والكوكب. وتسعى الاستراتيجية إلى معالجة أكثر التحديات العالمية إلحاحًا، من مكافحة تغيُّر المناخ إلى تحسين الأنظمة الصحية، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة أمن سلاسل التوريد العالمية.

أنشئت البوابة العالمية في عام 2021 لسد الفجوة في تمويل البنية التحتية لدى البلدان الشريكة من خلال حشد استثمارات عامة وخاصة تصل إلى 300 مليار يورو بحلول عام 2027. والهدف هو ربط أوروبا بشكل أفضل ببقية العالم ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

لتحقيق ذلك، يلتزم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بحشد ثلث الاستثمارات التي تستهدفها البوابة العالمية، عبر تمويل مشاريع ملموسة تربط بين الأفراد ورواد الأعمال والبلدان في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع نهج قائم على السياسات. في عام 2024، ساهم التمويل الذي وقعه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بقيمة 6.3 مليار يورو في دعم خمسة قطاعات ذات أولوية للبوابة العالمية بشكل مباشر: (1) المناخ والطاقة، (2) النقل، (3) الصحة، (4) التعليم والبحث، (5) الرقمنة. وتشمل أبرز الإنجازات ما يلي:

- مواصلة دعم جهود التعافي وإعادة الإعمار في أوكرانيا؛
- قرض مبني على النتائج في الأردن لتحسين توفير المياه النظيفة وتعزيز إجراءات التكيف مع تغيُّر المناخ؛
- مساهمات في شراكات التحوُّل العادل في استخدام الطاقة حول العالم؛
- أول عملية لمبادلة الدين لأغراض المناخ لدعم مشاريع المياه في بربادوس؛
- بناء شبكة جديدة من السكك الحديدية للضواحي في بنغالور.

يدعم التمويل المتبقي وقدره 409 ملايين يورو، الذي وقعه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024، "القطاعات التمكينية"، بما في ذلك السلطات العامة (وخاصة المؤسسات التنموية العامة) والقطاع الخاص، لتحفيز النمو والتنمية الاجتماعية واستحداث فرص العمل.

أصبحت البوابة العالمية المرجع الرئيسي للتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي، جامعة بين جميع أدوات السياسة الخارجية والتنمية والاقتصاد. وباعتماد نهج يعكس القيم الأوروبية، يبني البنك الأوروبي للاستثمار في العالم ويعزز شراكاته مع فريق أوروبا ومؤسسات التمويل الإنمائي وبنوك التنمية متعددة الأطراف وشركات الاتحاد الأوروبي.

منذ عام 2022، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار على تنفيذ أهداف البوابة العالمية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والربط الرقمي وتصنيع اللقاحات ومرافق التعليم العالي، وغير ذلك الكثير. في المشهد الجيوسياسي الحالي، أصبح من الضروري أن تكون الشراكات وسلاسل القيمة والأمن أقوى لمعالجة التحديات العالمية. لذا يجب أن نعمل معًا لإنشاء روابط أقوى وأكثر استدامة للسلع والأشخاص والخدمات، بما يزيد من استدامة التجارة الدولية وقدرتها على الصمود في مواجهة أي صدمات مستقبلية. بناءً على هذه الإنجازات، أنشأ البنك والمفوضية الأوروبية مرفقًا جديدًا للمساعدة الفنية بقيمة 25 مليون يورو بهدف دعم إعداد المشاريع وتنفيذها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

دعم مبادرة البوابة العالمية: المشاريع الرائدة لعام 2024

المواد الخام الحيوية

يُعتبر الحصول الآمن على المواد الخام الحيوية عنصرًا محوريًا في التحولات الخضراء والرقمية، وعاملًا أساسيًا في القدرة التنافسية العالمية للصناعات الأوروبية. لذا، أنشأ البنك مرفقًا جديدًا للمساعدة الفنية في مجال المواد الخام الحيوية، مدعومًا بمنحة من المفوضية الأوروبية قدرها 10 ملايين يورو. سيساعد هذا المرفق في إعداد مشاريع استراتيجية لمختلف بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بهدف تأهيلها للحصول على تمويل من البنك الأوروبي للاستثمار. يجري تنفيذ هذا العمل بالتنسيق الوثيق مع المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية وشركاء رئيسيين آخرين، مع التركيز بشكلٍ كبير على تحديد الفرص الاستراتيجية وتطوير سلاسل القيمة المستدامة.

تحسين البنية التحتية للسكك الحديدية في مولدوفا

بعد حصول مولدوفا على مركز بلد مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2022، تعمل على تعزيز اقتصادها وتقوية الربط بشبكات النقل مع بلدان الاتحاد الأوروبي. تماشيًا مع أولويات الاتحاد الأوروبي والأولويات الوطنية، واستراتيجية التنمية 2030 في مولدوفا، يُموِّل البنك الأوروبي للاستثمار أعمال تجديد 128 كيلومترًا من البنية التحتية للسكك الحديدية ضمن ممر يبلغ طوله 370 كيلومترًا. ولهذا الممر أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهو - من بين أمور أخرى - طريق عبور من أوكرانيا وإليها، حيث يربط غرب أوكرانيا بموانئ ريني وجورجيو إيستي وغالاتي التي تقع على نهرَي الدانوب وبروت وتصل إليها السفن البحرية.

إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والمائية منخفضة الكربون في بوتان

يهدف هذا المشروع إلى إنتاج الكهرباء من مصادر منخفضة الكربون مثل الألواح الشمسية والطاقة الكهرومائية، ما يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية والحد من تلوث الهواء. من المتوقع توليد الكهرباء بتكلفة أقل من البدائل الموجودة في المنطقة، مع المساهمة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ من خلال تنويع مصادر الطاقة المستخدمة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في زيادة مقدار الطاقة النظيفة المتاحة للشركات وللسكان ككل.

بنية تحتية لشبكات النطاق العريض في مدغشقر وتنزانيا

يتضمن هذا المشروع تصميم ونشر وتشغيل شبكات الاتصالات الجوالة في جميع أنحاء مدغشقر وتنزانيا، بما في ذلك الجيل الخامس (5G). يُعدُّ التحوُّل إلى اقتصاد رقمي ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين. ففي تنزانيا، سيتم استبدال أجهزة الشبكات الراديوية الحالية بمعدات حديثة تعتمد على تقنيات مبتكرة جديدة ستحسِّن بشكل كبير من كفاءة الطاقة في الشبكة، مع تفعيل شبكات الجيل الرابع (4G) في حوالي 3000 موقع إضافي. أما في مدغشقر، فسيتم تفعيل نظام الجيل الرابع في نحو 1300 موقع. كما يشمل المشروع تحديث وتوسعة الشبكة الأساسية في مدغشقر، والاستثمار في وصلات الموجات الميكروية لتوسيع نطاق الوصول إلى الشبكة، وتغطية الجيل الثالث (3G) في البلدين.

إنشاء بنية تحتية مستدامة للطاقة في كولومبيا

يساهم هذا المشروع في تحقيق أهداف البنك في مجال تمويل العمل المناخي خارج حدود الاتحاد الأوروبي، ويتماشى مع التزامات كولومبيا بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (المساهمات المحددة وطنيًا). بالإضافة إلى ذلك، سيزيد توليد الطاقة المتجددة، ويساعد على تحديث شبكة توزيع الكهرباء في منطقة بوغوتا، ما سيحسّن جودة الإمداد الكهربائي وموثوقيته، ويُتيح للنظام استيعاب عدد أكبر من المستخدمين، بمن فيهم منتجو الطاقة المتجددة وحلول التنقل المستدام.

الهيدروجين الأخضر وسلاسل الإمداد الخضراء للمواد الخام الحيوية

بفضل أشعة الشمس الوافرة في صحراء أتاكاما الشمالية، والرياح القوية على السواحل الطويلة، والاحتياطات الضخمة من المعادن الحيوية، تمتلك شيلي المقومات المناسبة لتكون قوة رائدة في مجال الطاقة المتجددة. وفيما تسعى الحكومة إلى الاعتماد الكامل على الطاقة النظيفة بحلول عام 2050، تطمح أيضًا لأن تصبح من أكبر مصدِّري الهيدروجين الأخضر في العالم بحلول عام 2040.

ويساعد البنك الأوروبي للاستثمار البلاد على تحقيق هذا التحوُّل الأخضر. ففي عام 2023، وقّع البنك قرضًا بقيمة 200 مليون يورو مع بنك الدولة (BancoEstado) لتمويل قروض عقارية لحوالي 2600 وحدة سكنية جديدة تطبق معايير محسنة في كفاءة استخدام الطاقة. وفي عام 2024، وقع البنك قرضًا آخر بقيمة 110 ملايين دولار مع بنك الدولة لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، مع التركيز على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات المنتجة للمواد الخام الحيوية.

وجدير بالذكر أن شيلي، بصفتها أكبر مصدر للنحاس وأحد المنتجين الرئيسيين لليثيوم في العالم، تضطلع بدور محوري في التحوُّل الأخضر العالمي. وسيساهم تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والحد من الانبعاثات في سلاسل التوريد الحيوية. ومع ارتفاع أسعار الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، تتسابق الشركات لإيجاد سبل لتقليل تكاليف الطاقة.

الهيدروجين الأخضر

تعتبر شيلي من الدول الرائدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر في أمريكا اللاتينية، مع العلم بأنها تملك الإمكانات اللازمة للتوسع. صندوق الهيدروجين الأخضر في شيلي عبارة عن مبادرة تعاونية لفريق أوروبا أطلقها البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني KfW وبعثة الاتحاد الأوروبي في شيلي. ويهدف الصندوق إلى دعم مجموعة واسعة من مشاريع الهيدروجين، بدءًا من تحلية المياه وتوليد الطاقة المتجددة، وصولًا إلى التخزين والنقل. في هذا المجال، يقدم البنك الأوروبي للاستثمار قرضًا بقيمة 100 مليون يورو لشيلي من أجل دعم مشاريع القطاع الخاص.

يقول غورينيو لارانياغا، مسؤول القروض في البنك الأوروبي للاستثمار: "تقضي الخطة بأن يتولى القطاع الخاص تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر، وذلك في البداية بمساعدة القطاع العام من خلال الإعانات الحكومية وغيرها من أشكال الدعم التي تقدمها بنوك التنمية متعددة الأطراف. فهذه الأخيرة لا يقتصر عملها على التمويل". ويضيف قائلًا: "بل توفر أيضًا الخبرة والمعايير البيئية والاجتماعية العالية".

منصة لتحفيز الاستثمار

تهدف شيلي إلى جعل مصادر الطاقة الرئيسية فيها متجددة ونظيفة، وصولًا إلى تحقيق طاقة نظيفة بالكامل بحلول عام 2050. تتضمن هذه الاستراتيجية الاستعانة بمحلل كهربائي بقدرة 25 غيغاواط لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، وفقًا لما قالته آنا ماريا روز، المديرة التنفيذية لمجلس الهيدروجين الأخضر التابع لهيئة تنمية الإنتاج (CORFO) الحكومية المكلفة بتوجيه التمويل نحو مبادرات الهيدروجين. وبحسب قولها: "هذا رقم ضخم إذا ما قارنته بأوروبا التي تطمح إلى إنتاج 40 غيغاواط للقارة بأكملها".

وتقدر آنا ماريا روز أن يتطلب تحقيق هذا الهدف استثمارات بقيمة 20 مليار دولار. وتتوقع أن يسهم التمويل المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني KfW في جذب المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص. في إطار مبادرة الهيدروجين الأخضر، استقطب البنك الأوروبي للاستثمار عددًا من بنوك التنمية الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وحرصًا على تسهيل التعاون، أنشأ البنك الأوروبي للاستثمار منصة فريدة من نوعها تعتمد على نظام إدارة مشترك للموافقة سريعًا على المعاملات وضمان امتثال المشاريع لمعايير كل البنوك المعنية.

عام 2024 بالأرقام:
مبادرة البوابة العالمية

الشكل 7: تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم (بالمليار يورو) في عام 2024 حسب القطاع

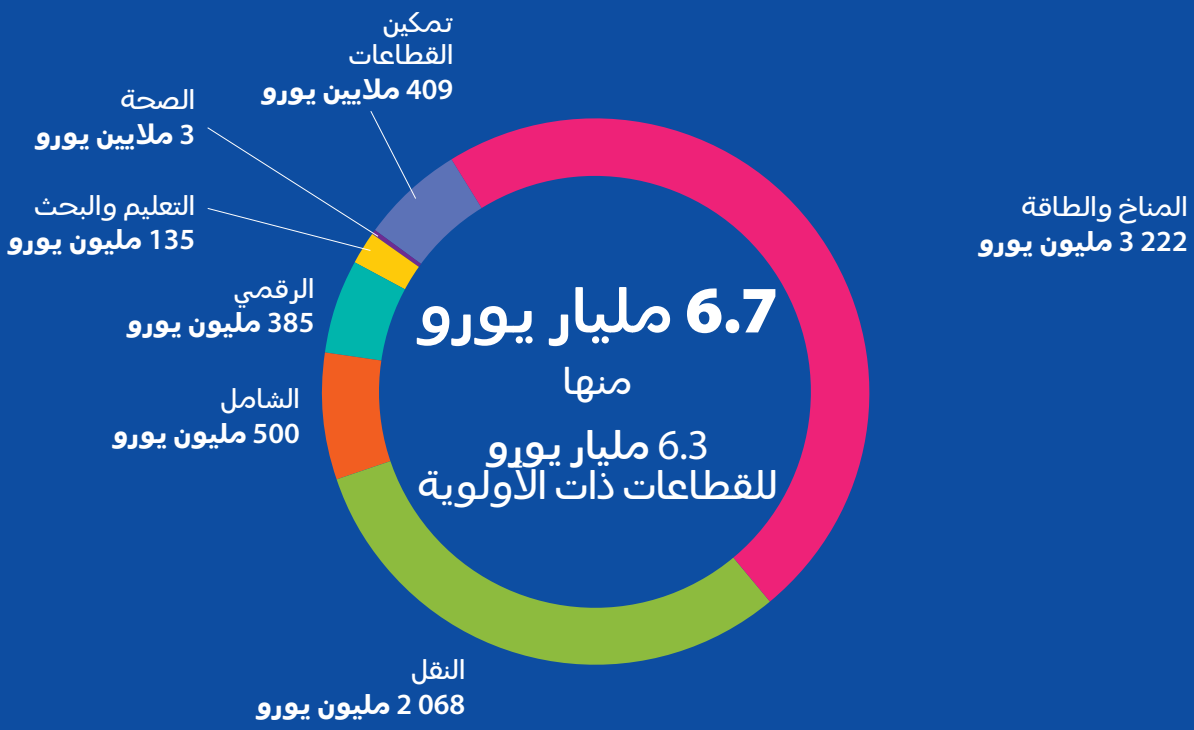

القطاعات ذات الأولوية للبوابة العالمية، النتائج المتوقعة:

توليد الكهرباء النظيفة بما يكفي لتزويد 6.74 مليون أسرة بالطاقة

1.77 مليون شخص يحصلون على **مياه الشرب المأمونة**

3 500 كيلومتر من **الطرق المطورة**

179 مليون رحلة إضافية سنوية عبر **وسائل النقل العام الحضري**

145 كيلومترًا من **خطوط السكك الحديدية المطورة**، مع زيادة قدرها 3.9 مليون راكب سنويًا

633 000 شخص مستفيد من **المرافق الصحية المحلية المحسَّنة**

5.6 مليون شخص إضافيين حصلوا على **خدمات بيانات الهاتف المحمول**

3 أقمار صناعية في المدار

المناخ والبيئة

يُعد الاستثمار في التقنيات النظيفة ضروريًا لضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ورفع مستويات المعيشة، والحد من اضطرابات المناخ العالمية. ويجب أن ينمو حجم الاستثمار بوتيرة سريعة. يؤدي البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دورًا محوريًا في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم التحوُّل العالمي في مجال المناخ.

تمثل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (باستثناء الصين) ثلثي سكان العالم وثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولكنها لا تستحوذ إلا على نسبة 15% من إجمالي الاستثمارات في الطاقة النظيفة.[15] وما يزيد من العقبات التي تعترض الاستثمار في هذه المناطق هو ارتفاع مستوى الضبابية وعدم اليقين وعزوف المستثمرين عن المُخاطرة في العالم، ما يؤكد الحاجة إلى دعم دولي أقوى من شأنه تحسين العائدات المعدلة بحسب المخاطر وجذب رؤوس الأموال من القطاع الخاص.

زيادة التمويل من أجل العمل المناخي والاستدامة البيئية

مع إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار في العالم، زاد البنك الأوروبي للاستثمار حصة تمويل التنمية المخصصة للعمل المناخي والاستدامة البيئية. ويعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على توسيع حافظة المشاريع التي تعالج هذه القضايا الحيوية. في السياق نفسه، يساعد البنك في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن المناخ من خلال مساندة البلدان الشريكة في جهودها لتحقيق الأهداف المناخية التي التزمت بها في مساهماتها المحددة وطنيًا لمكافحة تغيُّر المناخ - التي تعد جوهر اتفاق باريس - بالإضافة إلى تمويل شراكات التحوُّل العادل في استخدام الطاقة. ومن أبرز الأمثلة على هذه الجهود مبادرة فريق أوروبا لدعم الهيدروجين الأخضر في شيلي (انظر الصفحة 32).

بموجب خارطة طريق البنك بشأن المناخ، يلتزم البنك الأوروبي للاستثمار بزيادة نسبة الإقراض المخصص للعمل المناخي. ففي عام 2024، وفي إطار أنشطة البنك خارج الاتحاد الأوروبي، وفر البنك تمويلًا للعمل المناخي والاستدامة البيئية وصل إلى 4.66 مليار يورو، بما ينسجم مع الارتفاع الكبير في حجم التمويل المقدم منذ إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار في العالم (انظر الشكل 8). وقد بلغت نسبة التمويل المخصص للعمل المناخي والاستدامة البيئية في عام 2024 نحو 59% من إجمالي التمويل في هذه المناطق.

ومن أبرز المشاريع الممولة في عام 2024: تمويل مشاريع التحريج وإدارة الغابات في كوت ديفوار ومولدوفا، ومشاريع الطاقة الشمسية في كوسوفو[16] والنقل المستدام في الهند. كما مول البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مشروعًا تعاونيًا مع شركة إينيل الإيطالية لتوسيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة في كولومبيا، والاستثمارات في استدامة المرافئ في كابو فيردي وقدرة البلاد على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ.

زيادة ملحوظة في الإقراض لمشاريع التكيف والصمود بمواجهة تغيُّر المناخ

يبرز خارج حدود الاتحاد الأوروبي أحد أكثر الاحتياجات إلحاحًا، وهو تمويل الاستثمارات في مجال التكيف مع تغيُّر المناخ، بما يتيح للبلدان المعنية مقاومة التأثير المتزايد لهذا التغيُّر. وعلى الرغم من التزام اتفاق باريس بموازنة التمويل بين التخفيف من تأثير تغيُّر المناخ والتكيف معه، لا يزال التكيف يحظى بحصة ضئيلة من التمويل العالمي للعمل المناخي، ولا يحصل سوى على ثلث ما تحتاجه الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في السنوات المقبلة.[17]

15. الوكالة الدولية للطاقة (2024). آفاق الطاقة العالمية 2024 https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2024/overview-and-key-findings.
16. لا تُخِل هذه التسمية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن وضع كوسوفو وتتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1999/1244 وفتوى محكمة العدل الدولية.
17. مبادرة سياسات المناخ (2024). المشهد العالمي للتمويل المناخي 2024: رؤى من أجل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP29 /https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/global-landscape-of-climate-finance-2024.

الشكل 8: قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في مجالَي العمل المناخي والاستدامة البيئية (المحور الأيسر: مليار يورو، المحور الأيمن: النسبة المئوية من إجمالي الإقراض)

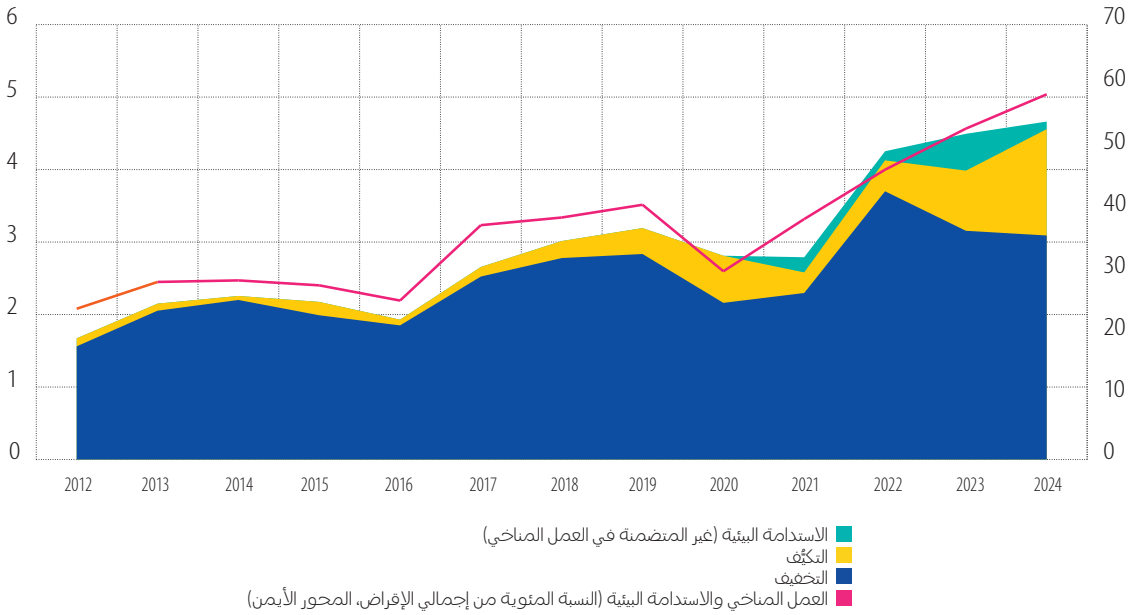

ملاحظة: الإقراض المتعلق بالاستدامة البيئية يتداخل مع الإقراض المتعلق بالعمل المناخي. بالنسبة لفئة الاستدامة البيئية، لا يوضح الرسم البياني إلا الإقراض الذي يسهم في الاستدامة البيئية وليس العمل المناخي.

شهدت تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار لصالح أنشطة التكيف مع تغيُّر المناخ ارتفاعًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، بحيث تضاعفت أربع مرات منذ عام 2022 لتصل إلى 1.47 مليار يورو في عام 2024. ويمثل هذا الرقم نسبة 31% من إجمالي قروض البنك الأوروبي للاستثمار المخصص للعمل المناخي والاستدامة البيئية خارج الاتحاد الأوروبي.

في عام 2024، وقع البنك أول اتفاق لمبادلة الدين لأغراض المناخ في بربادوس (انظر الصفحة 38) وأطلق أول تمويل مبنيًا على النتائج لمشاريع المياه في الأردن (انظر الصفحة 19). ومن منطلق مساعدة البلدان الشريكة في إعداد قائمة من المشاريع لتدعيم القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، تعاون البنك أيضًا مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتنفيذ برنامج مساعدة فنية هدفه تحديد وإعداد مشاريع تتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ والتخفيف من مخاطره في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع التركيز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وبدأت هذه الشراكة في عام 2024 بتطوير عمليات ملموسة في كوت ديفوار وليبيريا وإثيوبيا لتحسين الإنتاجية الزراعية وبالتالي دخل المزارعين واستحداث فرص العمل وتعزيز تمكين المرأة.

إرساء الروابط مع قطاعات التكنولوجيا الخضراء في أوروبا

قدم البنك الأوروبي للاستثمار التزامًا ماليًا قدره 100 مليون دولار لصالح صندوق Copenhagen Growth Markets Fund، الذي يستثمر في مشاريع ضخمة للبنية التحتية للطاقة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، مع التركيز على كبريات مشاريع إنشاءات الطاقة المتجددة، مثل مزارع الرياح البرية والبحرية، التي تُنفَّذ بمشاركة أوروبية. يدير الصندوق فريقه الخاص في شركة Copenhagen Infrastructure Partners، وهي شركة أوروبية رائدة في إدارة الأصول وتتخذ من الدنمارك مقرًا رئيسيًا لها. من شأن هذه العملية التي ينفذها البنك الأوروبي للاستثمار أن تدعم إنتاج الطاقة في البلدان الشريكة وتسهم في تحقيق الأهداف المناخية للاتحاد الأوروبي ونقل التكنولوجيا والخبرة الأوروبية.

ومن الأمثلة على الاستثمارات ذات الأثر الكبير التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتساعد على جذب التمويل من القطاع الخاص، استثمار البنك في صندوق إكزاغون (Exagon)، وهو صندوق استثمار في الأسهم الخاصة يستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أجرى الصندوق أول استثمار له بالشراكة مع شركة إنتوريا للطاقة (Entoria Energy) التي تتعاون مع العديد من الشركات الأوروبية، سواءً كعملاء أو كشركاء في سلاسل التوريد، ما يبين طبيعة المعاملات التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

شراكات استراتيجية لدفع عجلة التحوُّل الأخضر في أفريقيا

من خلال مبادرة المحيطات النظيفة، تمكن البنك وشركاؤه في الاتحاد الأوروبي من حشد استثمارات بنحو 4 مليارات يورو لمكافحة تلوث المحيطات من خلال تحسين البنية التحتية لمعالجة المياه والنفايات الصلبة في البلدان الشريكة. ومن أبرز النجاحات التي حققتها هذه المبادرة هو المساعدة الفنية في تحديد وإعداد مشاريع المحيطات النظيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث جرى تحديد 20 مشروعًا وأجريت دراسات جدوى للاستثمارات في الاقتصاد الدائري في ستة بلدان. ويذكر بشكل خاص مشروع تجريبي نُفِّذ في مومباسا بكينيا بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة، حيث تم بنجاح تبني ممارسات إدارة النفايات المنزلية من خلال تشجيع إعادة التدوير والحد من التلوث الناتج عن النفايات الصلبة. وقد شمل المشروع أكثر من 1200 أسرة.

علاوة على ذلك، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار على توطيد تعاونه مع الجمعيات المتخصصة في قطاعات محددة لتشجيع التحوُّل في مجال استخدام الطاقة وتحفيز النمو المستدام في أفريقيا. وإحدى هذه الشراكات التي أقامها البنك، شراكته مع مؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا (Res4Africa) التي أنشئت عام 2012 بهدف توسيع الاستثمارات في مجال التحوُّل في استخدام الطاقة في البلدان الأفريقية. تضم الشراكة عددًا من الشركات المتخصصة في الطاقة النظيفة مثل إينيل غرين باور (Enel Green Power) وسيمنز غاميسا (Siemens Gamesa) وفيستاس (Vestas) والمؤسسة المالية الإيطالية للتنمية "كاسا ديبوسيتي إي بريستيتي" (CDP)، إلى جانب شركات مالية مثل نيدبانك (Nedbank) وبانكا إنتيسا (Banca Intesa) وبي دبليو سي (PwC)، فضلًا عن جامعتين إيطاليتين، وتعمل على تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والشراكات الاستراتيجية في أفريقيا.

في عام 2024، رعى البنك الأوروبي للاستثمار مبادرة لمؤسسة Res4Africa لتمكين المبتكرين ورواد الأعمال الشباب في أفريقيا ممن يعملون في قطاع الطاقة المتجددة. ويقدم برنامج النهوض بأفريقيا (Raise Africa) الإرشاد والدعم للشركات الناشئة التي تركز على الطاقة المتجددة. كما رعى البنك جائزة أفضل موهبة شابة للعام، التي نظمتها المؤسسة لتشجيع الحلول التجارية الأكثر ابتكارًا، من تقنيات التبريد العاملة بالطاقة الشمسية وابتكارات الطهي النظيف، إلى وسائل التنقل الكهربائي وحلول الطاقة البديلة القائمة على استخدام الكتلة الحيوية. وأخيرًا، أجرت المؤسسة دورتها لعام 2024 لتدريب الكوادر (Executive School) برعاية البنك الأوروبي للاستثمار، حيث تم تزويد 40 مشاركًا من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في 16 بلدًا أفريقيًا بتدريب معمق حول اقتصاديات الطاقة وتكامل الشبكات وتمويل المشاريع، بالتعاون مع الجامعات الإيطالية.

عام 2024 بالأرقام:
المناخ والبيئة

الإقراض المتعلق بالعمل المناخي والاستدامة البيئية:

4.7 مليار يورو تم التوقيع عليه[18]

المناخ والبيئة، النتائج المتوقعة:

15500 غيغاواط/سنويًا من الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة،

ما يكفي لتوفير الطاقة إلى **7 ملايين أسرة**

179000 هكتار من الغابات المزروعة

101000 طن/سنويًا من المواد القابلة لإعادة التدوير والنفايات العضوية المجمَّعة بشكل منفصل

تقدير البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار[19]:

إن دعم الجهود العالمية لمكافحة تغيُّر المناخ لا يعني زيادة الإقراض للمشاريع الخضراء فحسب، بل يعني أيضًا ضمان أن تساعد أنشطتنا في تعزيز الأهداف المبينة في اتفاق باريس.

280 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا من انبعاثات الغازات الدفيئة المطلقة

في سبيل تحقيق ذلك، يجري البنك عملية سنوية لقياس البصمة الكربونية للإبلاغ عن الأثر الكربوني الكلي لجميع المشاريع التي تنتج انبعاثات كبيرة (وليس حصرًا على المشاريع التي تستهدف المناخ)، أو التي تنطوي على خفض للانبعاثات مقارنةً بالوضع الراهن. تشمل هذه العملية ما يلي:

- انبعاثات الغازات الدفيئة المطلقة - الانبعاثات المباشرة من تنفيذ المشروع، بما يتضمن الطاقة المستخدمة

2180 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا من الانبعاثات تم تجنبها

- انبعاثات الغازات الدفيئة التي تم تجنبها بفضل المشاريع، بالمقارنة مع الوضع البديل المتوقع في حال عدم وجود هذه المشاريع
- عزل الكربون من خلال مشاريع الغابات

ترد في الصفحة 67 تفاصيل عملية قياس البصمة الكربونية لعام 2024، بما يشمل الإبلاغ عن الانبعاثات التي تتجاوز سقفًا محددًا وعدد المشاريع المشمولة.

18. تخضع الأرقام المتعلقة بالعمل المناخي والاستدامة البيئية للتدقيق حتى يتم نشرها في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار.
19. تخضع أرقام عملية قياس البصمة الكربونية للتدقيق حتى يتم نشرها في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار.

مساعدة بربادوس على الاستثمار في مشاريع الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ بدون زيادة ديونها

تدفع دول الكاريبي ثمن تغيُّر المناخ بشكل لا يتناسب مع مساهمتها المنخفضة في الانبعاثات الكربونية العالمية. وقد تزايدت وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات، بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ما ألحق الأضرار بالاقتصادات التي تعتمد إلى حد كبير على السياحة والزراعة وصيد الأسماك. من هنا، تسعى بربادوس إلى حشد التمويل اللازم لمواجهة هذه التحديات بواسطة مشاريع حيوية تركز على العمل المناخي والبيئة. غير أن البلاد مثقلة أصلًا بالديون، وبالتالي يتعين عليها الاستثمار من دون تفاقم وضعها المالي.

في هذا السياق، أطلق البنك الأوروبي للاستثمار أول عملية له لدعم الائتمان ضمن أداة تُعرف بمبادلة الدين لأغراض المناخ، وهي: ضمان البوابة العالمية للطبيعة في بربادوس التي تستبدل الديون القديمة ذات الفوائد المرتفعة بقروض ذات فوائد أقل. وتربط هذه القروض الجديدة بأهداف الاستدامة وتحظى بدعم بنوك التنمية متعددة الأطراف. أما الوفورات التي تتحقق نتيجة دفع فوائد أقل فتُستخدم في مشاريع تتمحور حول الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ والحماية البيئية والتنمية المستدامة.

يجمع هذا المشروع بين حكومة بربادوس وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق الأخضر للمناخ وهيئة مياه بربادوس والمفوضية الأوروبية، إلى جانب البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. وهو يدعم التنمية المستدامة والشاملة، بما يتماشى مع استراتيجية البوابة العالمية.

خفض مدفوعات الفوائد لإتاحة الأموال الموفرة أمام التنمية المستدامة

بخلاف عمليات مبادلة الدين بحماية الطبيعة، حيث يتم إعفاء بلد ما من جزء من ديونه مقابل التزامه بالاستثمار في الحفاظ على البيئة، فإن مبادلة الدين لأغراض المناخ آلية مالية مبتكرة مصممة لتحرير موارد مالية تساعد البلدان النامية على مواجهة تغيُّر المناخ. وتقوم هذه الآلية على الشراكات بين الحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف وصناديق المناخ.

تقول آنا ماريا إيبانيز، نائب رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية: "تشكل هذه الصفقة إنجازًا جديدًا في تمويل العمل المناخي كونها تسمح بتحقيق وفورات مالية مسبقة، ما يتيح الاستثمار في الاحتياجات المناخية وتنفيذ الأعمال المناخية الفورية التي تشتد الحاجة إليها في دول عدة". "إن عمليات مبادلة الدين لأغراض المناخ تضع في متناول البلدان أدوات جديدة للتصدي لمخاطر المناخ بما يتجاوز حدود الحفاظ على الطبيعة. ونقوم بذلك من خلال تمويل مشاريع مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ".

دعم حيوي للاقتصاد والنظام البيئي في بربادوس

بربادوس دولة جزرية صغيرة ذات كثافة سكانية عالية، ولذلك فهي معرضة بشكل كبير لمخاطر تغيُّر المناخ وغيره من أشكال الاضطرابات البيئية. يُعد الحفاظ على إمدادات كافية وآمنة من المياه العذبة المستخرجة من طبقات المياه الجوفية مصدر قلق كبير، شأنه شأن تلوث الأنهار والأنظمة البيئية البحرية بالنفايات البشرية. فتكاثر الطحالب وتلوث مياه البحر يشكلان خطرًا على سلامة الشواطئ ومياه السباحة، التي تعتبر من ركائز القطاع السياحي في بربادوس. كما أن التلوث يهدد صحة الشعاب المرجانية التي تشكل حاجزًا طبيعيًا يحمي سواحل الجزيرة من الأعاصير.

لهذا السبب توجه أول الاستثمارات في إطار هذه المبادرة نحو إعادة تأهيل وتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي على الساحل الجنوبي. ستُعالج المحطة المياه العادمة لنحو 30000 شخص، ما يحول دون تصريفها في البحر، وتُوفِّر قرابة 3 ملايين متر مكعب سنويًا من المياه التي سيعاد استخدامها في أنظمة الري أو في تغذية طبقات المياه الجوفية. ومن المتوقع أن تشمل الاستثمارات اللاحقة تقليل تسربات مياه الشرب، وتوسيع نطاق شبكة الصرف الصحي، وتعزيز الحفاظ على المياه وكفاءة استخدامها، إلى جانب الحفاظ على الأراضي الرطبة.

دعم التوظيف والشمول

تواجه الشركات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل. فالقطاعات المالية في هذه البلدان أقل تطورًا من الاقتصادات المتقدمة، وغالبًا ما تعتمد بنوكها على الودائع قصيرة الأجل كمصدر للتمويل، الأمر الذي يحد من قدرتها على تقديم التمويل طويل الأجل الذي تحتاج إليه الشركات للتطور والازدهار. كما أن تقلب التدفقات المالية الدولية قد يؤدي إلى فرض قيود مفاجئة على قدرة البنوك على تقديم القروض للشركات. علاوة على ذلك، فإن أسواق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر في هذه البلدان ليست متطورة، ما يعيق إمكانية توفير التمويل للشركات الأكثر ابتكارًا التي غالبًا ما تكون ضرورية لتطوير وتطبيق تقنيات تغيُّر حياة الناس.

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار الشركات خارج الاتحاد الأوروبي من خلال خطوط ائتمان موجهة إلى البنوك المحلية، لتمكينها من توسيع نطاق الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط. يتيح هذا النهج للبنوك المحلية توفير القروض بشروط أفضل، مثل آجال قروض أطول. بالإضافة إلى ذلك، تساعد خطوط الائتمان مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع نطاق وصولها إلى الشركات الصغيرة للغاية وغير الرسمية في الغالب، ما يساعد رواد الأعمال متناهية الصغر في إقامة أعمالهم وتطويرها. إن الاستثمار في صناديق استثمارات الأسهم الخاصة يوفر الخبرة المطلوبة بشدة ورأس المال المخاطر للشركات ذات إمكانات النمو العالية المختارة بعناية. وغالبًا ما تكون هذه العمليات مصحوبة بمساعدة فنية تمكن المؤسسات الشريكة والمستفيدين من الاستفادة من تمويل البنك بشكل فعال.

بلغ معدل الإقراض لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط ورواد الأعمال متناهية الصغر 1.46 مليار يورو في عام 2024. تتضمن أهم عمليات الإقراض هذه ما يلي:

- **28 خط ائتمان وضمان لتقاسم المخاطر** بقيمة إجمالية تبلغ 1.37 مليار يورو، ستسمح للبنوك المحلية بمعالجة قيود التمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة. 16 خطًا من خطوط الائتمان هذه موجودة في البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي وفي الجوار الأوروبي.
- 11 من خطوط الائتمان والضمانات هذه، إلى جانب خط ائتمان واحد للتمويل متناهي الصغر، ستقدم **مساهمة كبيرة في جهود تعزيز المساواة بين الجنسين** عن طريق استهداف رائدات الأعمال والشركات المملوكة لنساء.
- ثمانية خطوط ائتمان ستقدم **مساهمة كبيرة في العمل المناخي** عن طريق استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى التمويل من أجل الاستثمارات الخضراء، في حين ستركز ثلاثة خطوط ائتمان على الزراعة.
- سبعة من صناديق استثمارات الأسهم ستستهدف على وجه التحديد **الشركات المبتكرة ذات الإمكانات العالية**، فضلًا عن أربعة صناديق أخرى ستستهدف استثمارات البنية التحتية الخضراء والشركات التي تقدمها.

وقد ورد ملخص عن نتائج تقييم الأثر الذي حققه برنامج تعزيز الاستثمار في أفريقيا (Boost Africa)، الذي يدعم الشركات الناشئة الأفريقية من خلال صناديق الأسهم الخاصة الأفريقية، في الصفحة 71.

تعزيز الادماج الاجتماعي لدى الشركات في صربيا

ليس العثور على وظيفة بالأمر السهل، لكن بعض الأشخاص يواجهون عوائق إضافية عند البحث عن عمل أو محاولة الحصول على تمويل. عمل البنك الأوروبي للاستثمار مع بنك يونيكريديت صربيا (UniCredit Bank Serbia) لفهم العوائق التي يواجهها الناس عند البحث عن عمل، ووضع حلول فعالة لها. وقد أسفر هذا التعاون عن إتاحة خط ائتمان مبتكر يستهدف الأثر الاجتماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط، لدعم فرص العمل للنساء والشباب والفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى.

وفي هذا السياق، صرحت جوليا تشامبرز، مستشارة رئيسية في البنك الأوروبي للاستثمار وعملت كخبيرة في مجال الإدماج الاجتماعي في هذا المشروع: "أجرينا تحليلًا اجتماعيًا معمقًا لوضع معايير تعكس الواقع الصربي وتهدف إلى مساعدة الفئات السكانية التي لطالما واجهت حواجز إضافية لدخول سوق العمل".

واستنادًا إلى هذا التحليل، أطلق البنك الأوروبي للاستثمار برنامجًا تمويليًا موجهًا للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي في صربيا بقيمة 30 مليون يورو. ويتضمن القرض آلية مكافأة قائمة على الأداء، تُقدِّم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تُحقق أثرًا اجتماعيًا إيجابيًا. ويتطلب الحصول على منحة تحفيزية إلى جانب القرض أن تُحقق الشركات أهدافًا محددة تتعلق بالإدماج في مجالات التوظيف وريادة الأعمال والقيادة والتعليم المهني. وهذا البرنامج ممولًا بمنحة تكميلية من خلال صندوق مبادرة الصمود الاقتصادي. كما تلقى بنك يونيكريديت صربيا مساعدة فنية للمساهمة في تنفيذ هذا النهج الجديد.

المزيد من المهندسات في قطاع البناء

لا تزال معدلات توظيف النساء في منطقة غرب البلقان أقل من معدلاته في الاتحاد الأوروبي، مع ارتفاع في نسبة العمل غير الرسمي. في صربيا، تبلغ نسبة النساء العاملات في سن العمل نحو 59%، مقارنةً بـ 73% من الرجال.[20] ويعزى ذلك في الغالب إلى التمييز في التوظيف، ونقص مرافق رعاية الأطفال، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية التي تُحمِّل مثلًا النساء عبئًا أكبر من ناحية المسؤوليات المنزلية. وبحسب التقرير نفسه، تكسب النساء في صربيا أقل بنسبة 9% من الرجال، وتقتصر نسبتهن في المناصب الإدارية على 32%.

غير أن قطاع البناء يمثل تحديًا خاصًا للنساء. وتسعى شركة RAS Inženjering في بلغراد، التي تضم أكثر من 150 موظفًا، إلى معالجة هذه المشاكل. يقول المدير التنفيذي، فوك فويوفيتش: "نحرص اليوم، عند توظيف مهندسين جدد، على الحفاظ على توازن في نسبة النساء والرجال. وكان دافعنا للتقدم بطلب هذا القرض هو تعزيز هذه الجهود، مع تقليص التكاليف، بما يحقق المواءمة بين القيمة والغرض".

في قطاعي الزراعة والغذاء، سيكون التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي عنصرًا حاسمًا لتمكين الشركات الصربية من الاستفادة من فرص السوق الموحدة. وقد سبق أن بدأت شركة إنتاج البيض أنيمال كوميرس (Animal Commerce) الاستعداد للامتثال لمعايير السوق الأوروبية عند الحصول على إذن التصدير، وتشمل جهودها أيضًا تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية. يقول المدير المالي للشركة، ألكسندر ليبتش: "الأمر الجديد الذي نتج عن هذا الخط الائتماني هو اعتماد سياسات وآليات الإدماج بشكل رسمي في الإطار المؤسسي لشركتنا".

وقد أحدثت المساعدة الفنية المرافقة لهذا الخط الائتماني فرقًا كبيرًا في دعم هذه الجهود. ويضيف ليبتش: "من شأن المشاريع المماثلة أن تشجع الناس على التفكير في الإدماج وتبنّيه، ما يجعلها مقاربة فعالة لتحقيق هذا الهدف".

20. مجلس التعاون الإقليمي (2022). التقرير المقارن الإقليمي حول توظيف النساء في منطقة غرب البلقان.
https://www.esap.online/docs/188/rcc-esap-2-regional-comparative-report-on-womens-employment-in-western-balkans

عام 2024 بالأرقام:
الوظائف والشمول

الإقراض من أجل تنمية القطاع الخاص:

تم توقيع عقود بقيمة **1.46 مليار يورو**

تنمية القطاع الخاص، النتائج المتوقعة:

- **706 000 وظيفة مستدامة** من خلال 14 000 قرض **للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط**
- **92 700 وظيفة مستدامة** من خلال 15 500 قرض **للشركات متناهية الصغر** من مؤسسات التمويل متناهي الصغر المدعومة
- **38 300 وظيفة تم توفيرها** في الشركات التي تلقت الاستثمارات من 147 صندوقًا للأسهم الخاصة

الاستثمار في مجال الصحة العالمية

يجب أن تكون خدمات الرعاية الصحية شاملة وفعالة وآمنة وميسورة التكلفة. من هذا المنطلق، يسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وخصوصًا في المناطق المحرومة من الخدمات أو قليلة السكان. فالصحة تُعد من الأولويات الأساسية في مبادرة البوابة العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. لذا يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بشكل وثيق مع المفوضية الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة غيتس، إلى جانب المؤسسات الأوروبية للتمويل الإنمائي والجهات الفاعلة العالمية مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة (CEPI) من أجل تحفيز الاستثمار في القطاع الصحي.

في عام 2024، انضم البنك الأوروبي للاستثمار إلى غيره من مؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء الإقليميين ومتعددي الأطراف لتعزيز التمويل الصحي الطارئ لدى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. هذا النموذج التمويلي هو الأول من نوعه ويشكل محورًا رئيسيًا في جهود البنك الأوروبي للاستثمار لدعم التأهب لمواجهة الجوائح وبناء أنظمة وقدرات صحية أفضل في البلدان الشريكة.

واستنادًا إلى شراكة ناجحة سابقة مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، حيث أتاح البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تسهيل سيولة لتمويل اللقاحات الأساسية واللقاحات المضادة للفاشيات، تولى البنك دورًا رياديًا في إتاحة تسهيل سيولة مشترك للمشتريات الممولة من الجهات المانحة. يتيح هذا التسهيل لمؤسسات التمويل الإنمائي تقديم قروض مرحلية بضمان تعهدات الجهات المانحة، ما يسرع عملية حصول البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على التدابير الطبية المضادة، ريثما يتم صرف أموال الجهات المانحة. وهذا مثال واضح على كيفية تسريع الاستجابة العاجلة والمنصفة للأزمات الصحية بواسطة آليات التمويل المبتكرة.

في الواقع، قدمت جائحة كوفيد-19 درسًا بالغ الأهمية في ضرورة زيادة الاستثمارات في البنى التحتية الصحية، والبحث والتطوير، والنظم الداعمة للرعاية الصحية على المستوى المحلي. ويسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى سد هذه الثغرات بوسائل مختلفة. فهو يعمل، على سبيل المثال، مع مؤسسة غيتس والمفوضية الأوروبية على تنفيذ آلية تسريع التنمية البشرية، وهي آلية تمويل تستهدف الاستجابة إلى الاحتياجات الطبية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتدعم تطوير الحلول المحلية.

وفي إطار تعاون آخر مع المفوضية الأوروبية ومؤسسة غيتس، يستثمر البنك مبلغ 500 مليون يورو لدعم منظمة الصحة العالمية واليونيسف في تنفيذ المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، ما يسهم في القضاء على المرض وتعزيز النظم الصحية، لا سيما في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

أفريقيا، التي تضم 54 بلدًا ويبلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة، لا تنتج إلا 1% من اللقاحات التي تُعطى لسكانها، فيما يتم استيراد 99% منها. من هنا، تدعو الحاجة بإلحاح إلى تطوير قدرات التصنيع المحلي في القارة، خصوصًا في مجال اللقاحات الروتينية التي تُعطى للأطفال. لذلك، يعمل البنك على دعم منتجي اللقاحات والأدوية المحليين في السنغال، حيث مول منشأة تصنيع جديدة تابعة لمعهد باستور في داكار، وذلك في إطار برنامج التصنيع في أفريقيا للتحصين من الأمراض وبناء الاستقلالية (MADIBA) الطموح. كما دعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إنتاج اللقاحات محليًا في نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا. في الواقع، يساعد الإنتاج المحلي في الحد من الاعتماد على الأدوية الأساسية المستوردة.

كما أن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الموثوقة يشكل حجر الزاوية في النظام الصحي الفعال. لهذا السبب، أطلق البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2024، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبنوك التنمية متعددة الأطراف، منصة الاستثمار من أجل التأثير في مجال الصحة، التي تهدف إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية. وقد تعهد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بالمساهمة بمبلغ 10 ملايين يورو في هذه المنصة، إلى جانب منظمة الصحة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية. والغرض من ذلك هو توفير أكثر من 1.5 مليار يورو لتمويل الرعاية الصحية الأولية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة.

في عام 2024 أيضًا، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم منحة بقيمة مليون يورو، بدعم من صندوق مبادرة الصمود الاقتصادي، لصالح مشروع تعزيز مرونة النظام الصحي العام في الأردن. تدعم هذه العملية التدخلات المصممة للتأهب لمواجهة الجوائح في القطاع الصحي، وتُكمل قرضًا سابقًا من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 58.98 مليون دولار خُصص لتمويل شراء لقاحات كوفيد-19. ستُستخدم المنحة المقدَّمة من صندوق مبادرة الصمود الاقتصادي للمساهمة في شراء ما بين 10 إلى 12 سيارة إسعاف، في إطار خطة الاستجابة للطوارئ التي أطلقتها وزارة الصحة الأردنية، وبالتالي دعم جهود الأردن في تحسين نظام الرعاية الصحية. وتقوم وزارة الصحة الأردنية بالتحضير لعملية الشراء هذه بدعم من البنك الأوروبي للاستثمار.

السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

تُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا من الأهداف والقيم الأساسية الراسخة للاتحاد الأوروبي. فالمجتمعات التي تتمتع بدرجة أكبر من التنوع والمساواة تنتج شركات أقوى، وتسهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل ودفع العمل المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تحفيز التماسك الاجتماعي وترسيخ السلم والازدهار بين أبنائها.

في السنوات الأخيرة، تزايد تركيز استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على النساء وكيفية دمج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عمليات البنك. ووضع البنك إجراءات مرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي تتوافق مع مؤشر سياسة المساواة بين الجنسين للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك لقياس مساهمتنا في تحقيق هذه المساواة والإبلاغ بشأنها، وهو ما يندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة. في عام 2024، قُدر أن يكون لنسبة 28% من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تأثير كبير على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا. في هذا السياق، يركز البنك على ثلاثة مجالات، هي:

الحماية: ضمان ألا يتم ترسيخ أو إغفال أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المشاريع التي نمولها. ويعمل البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا على تحديد المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مثل العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، والتخفيف من حدتها، كما يضع الإجراءات ويوفر الأدوات اللازمة لدعم حقوق الفتيات والنساء.

الأثر: دعم المشاريع بالخدمات والمنتجات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الفرص المتاحة للمرأة. فمن الضروري أن يكون لدى النساء والرجال فرص متساوية للحصول على الأصول والخدمات والفوائد والفرص التي تولدها استثماراتنا.

الاستثمار: تمويل رائدات الأعمال والشركات التي تقودها النساء والأعمال التجارية التي توفر فرص عمل ذات جودة عالية للنساء أو تلبي احتياجات النساء من خلال منتجاتها وخدماتها. يجري ذلك بالدرجة الأولى من خلال البنوك المحلية والصناديق ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.

لقد شملت استثماراتنا المراعية للنوع الاجتماعي لعام 2024 مشاريع في القطاعين العام والخاص تساعد من جهة في تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الاقتصاد الأحيائي والقطاع الرقمي وقطاعات الطاقة والتنقل والتنمية الحضرية والمياه، وتدعم من جهة أخرى رائدات الأعمال.

العمل مع الشركاء لتعزيز التمويل الموجه نحو المساواة بين الجنسين

أسهم البنك الأوروبي للاستثمار في إنشاء منظمة 2X Global ذات العضوية العالمية التي تروّج لإدماج منظور النوع الاجتماعي في اختيار الاستثمارات وتنفيذها. وكان البنك أول مؤسسة تمويل إنمائي متعددة الأطراف تنضم إلى مبادرة تحدي 2X التي أُطلقت عام 2018 لتحديد وتشجيع الاستثمارات المراعية للنوع الاجتماعي عبر مجموعة معايير موحدة. وعند الإمكان، يحصل التمويل الذي يستوفي معايير تحدي 2X (مثل مبادرة نهوض نساء أفريقيا Africa Women Rising Initiative) على مساعدة فنية وخدمات استشارية.

وفي عام 2024، أنشأ البنك أيضًا مرفقًا للمساعدة الفنية بقيمة 6.4 مليون يورو لدعم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في دول الجوار، بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA). فضلًا عن ذلك، تولى البنك رئاسة الفريق الفرعي العامل المعني بقياس نتائج العمل المناخي المراعي للنوع الاجتماعي ضمن مجموعة بنوك التنمية متعددة الأطراف، وشارك في تحالف التمويل المشترك من أجل المساواة بين الجنسين، ووقع على ميثاق التعافي الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي في أوكرانيا بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كذلك، دعم البنك إمكانية المشاركة في سلسلة من الفعاليات التي نظمها التحالف المالي للمرأة.

تمويل الشركات الصغيرة المملوكة للنساء في كينيا

قدم البنك الأوروبي للاستثمار حاليًا تمويلًا بقيمة 15 مليون يورو لبنك كينيا التجاري بهدف دعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في كينيا، وتعزيز التمويل والمنتجات المالية المتاحة لرائدات الأعمال. ومن شأن هذا الدعم أن يسهم في نمو كينيا الاقتصادي والحد من الفقر في البلاد. ويأتي هذا المشروع في إطار مبادرة فريق أوروبا "الاستثمار في الشركات الناشئة في أفريقيا". في المقابل، سوف تقدم مؤسسة غيتس مساعدة فنية لهذا المشروع، وستسعى لمعالجة العوائق التي تحد من قدرة النساء ذوات الدخل المنخفض على الحصول على التمويل، مثل الافتقار إلى الضمانات أو السجل الائتماني. ويهدف المشروع إلى خفض كلفة القروض المخصصة للنساء من خلال التقنيات الرقمية وآليات تقاسم المخاطر.

مراعاة النوع الاجتماعي في العمل المناخي والاستدامة البيئية

تُبرز خارطة طريق مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بشأن المناخ أهمية دعم الاستثمارات التي تراعي احتياجات النساء وظروفهن الخاصة. في عام 2024، ساهم 26 مشروعًا، أو ما يعادل 60% من عمليات البنك التمويلية المعنية بالمساواة بين الجنسين، في العمل المناخي والاستدامة البيئية. تعزز هذه التمويلات دور النساء القيادي في تسريع عملية التحوُّل المناخي وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. كما تضمن استثماراتنا أن تكون البنى التحتية والخدمات التي يمولها البنك، والتي تتميز بانخفاض الانبعاثات الكربونية والقدرة على التكيف مع تغيُّر المناخ، مصممة بشكل يراعي الاحتياجات المختلفة.

نقل حضري مستدام وشامل للجميع في ناغبور بالهند

يُقرض البنك الأوروبي للاستثمار شركة مترو ماهاراشترا (Maharashtra Metro Rail Corporation) مبلغًا قدره 240 مليون يورو لتوسيع شبكة المترو في مدينة ناغبور الهندية. يشمل المشروع أربع عمليات توسعة تضيف ما مجموعه 44 كيلومترًا و32 محطة، بهدف ربط المدن المحيطة وتحسين توافر وسائل النقل العام. الغرض من المشروع هو توفير خدمة نقل أكثر أمانًا وسرعة وأقل تكلفة، ما يعود بفائدة خاصة على النساء والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، من خلال تعزيز قدرتهم على الاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية.

تمكين النساء في القطاع الزراعي

في كثير من المناطق، تحصل المزارعات على نسبة ضئيلة من التمويل الزراعي، ولا يتمتعن بإمكانية الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي بقدر الرجال. نتيجة لذلك، تعاني المزارع التي تديرها النساء من مستويات إنتاجية أقل بكثير. من شأن سد هذه الفجوة، فضلًا عن معالجة تفاوت الأجور في أنظمة الأغذية الزراعية، أن يرفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 1%، وينتشل نحو 45 مليون شخص من حالة انعدام الأمن الغذائي. في عام 2024، مول البنك الأوروبي للاستثمار خمس عمليات في قطاع الاقتصاد الأحيائي ستسهم في تحسين الممارسات الزراعية وتدعم في الوقت عينه المزارعات ورائدات الأعمال. تساعد هذه الاستثمارات في توفير فرص أكثر إنصافًا في الاقتصادات الريفية، بما يضمن تمكين النساء من المشاركة في التنمية الزراعية المستدامة والاستفادة منها بالكامل.

في السنة الماضية أيضًا، وفي إطار التعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، قدم البنك الأوروبي للاستثمار الدعم اللازم لتنفيذ برنامج مساعدة فنية هدفه تحديد وإعداد مشاريع التكيف مع تغيُّر المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع التركيز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وبدأت هذه الشراكة في عام 2024 بتطوير عمليات ملموسة في كوت ديفوار وليبيريا وإثيوبيا لتحسين دخل المزارعين واستحداث فرص العمل وتعزيز تمكين المرأة.

الاستجابة للأوضاع الهشة والنزاعات

يعيش عدد متزايد من الأشخاص في سياقات هشة ومتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. في تقرير الدول الهشة لعام 2025، أدرجت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 61 بلدًا تعاني من هشاشة عالية أو شديدة. وفي حين تمثل هذه البلدان 25% من سكان العالم، إلا أنها تضم 72% من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. بيد أن قضايا الهشاشة والنزاع ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا تغيُّر المناخ والنزوح القسري والهجرة والفقر وتزايد أوجه عدم المساواة. على سبيل المثال، يأتي 100 مليون لاجئ ونازح داخليًا، أي ما يعادل 80% من إجمالي عددهم في العالم، من مناطق مصنفة على أنها عالية أو شديدة الهشاشة.

على مدى السنوات العشر الماضية، وقع البنك الأوروبي للاستثمار في العالم عمليات بقيمة 9.8 مليار يورو تستهدف بشكل مباشر 39 من أصل 61 بلدًا مدرجًا في قائمة البلدان الهشة التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترتفع هذه القيمة إلى ما يقدَّر بنحو 16.9 مليار يورو عند الأخذ في الحسبان المبالغ المتوقع تخصيصها لتلك البلدان من خلال الصناديق الإقليمية والعمليات الإقليمية الأخرى مثل برامج اللقاحات (ففي هذه الصناديق والبرامج، لا تحدَّد البلدان المستفيدة عند التوقيع، وتستند المبالغ المقررة على التوقعات الراهنة). تشكل هذه الاستثمارات 21% من إجمالي أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي.

واستنادًا إلى هذه التجربة، يعمل البنك على تعزيز التزامه بشأن تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. **في عام 2024، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم 856 مليون يورو مباشرة لصالح العمليات المنفذة في 13 بلدًا مدرجة في قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.** *سيتم تخصيص* ما يقدَّر بنحو 1.36 مليار يورو لهذه البلدان فور توزيع مخصصات البرامج والصناديق الإقليمية.

في عام 2022، وافق مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار على نهج استراتيجي جديد تجاه الأوضاع الهشة والنزاعات يهدف إلى جعل دور البنك أكثر كفاءة وفعالية في المساهمة في منع نشوب النزاعات وإحلال السلام والحد من الأوضاع الهشة وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التعافي والاستجابة للأزمات. إن الخط الأساسي الأدنى الذي يعتمده البنك الأوروبي للاستثمار هو "عدم الإضرار"، أو أقله تجنب تفاقم مسببات الهشاشة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك تماشيًا مع سياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته. يقوم تنفيذ النهج الاستراتيجي على ثلاث ركائز، بما يضمن استجابة عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في العالم للأوضاع الهشة والنزاعات ومواءمتها مع سياسات الاتحاد الأوروبي:

- **الاستجابات التشغيلية** – تحليلات أفضل، واستجابات تشغيلية، وإدارة المخاطر، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية؛
- **البيئة المؤسسية** – تحسين قدرات الموظفين، وإدارة إجراءات العمل، والرصد والتقييم، والتعلم، والتواصل؛
- **الشراكات الاستراتيجية** – تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

جرى التعاقد مع وكالتين متخصصتين لإدارة مكتب مساعدة داخلي في البنك الأوروبي للاستثمار معني بالمسائل المتعلقة بحساسية النزاعات، وذلك لدعم موظفي البنك في الأنشطة التي تتراوح بين تقييم مخاطر النزاعات والتدريب والبحث المستهدف.

قروض البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في السياقات الهشة في عام 2024[21] :	
856 مليون يورو تستهدف بشكل مباشر 13 سياقًا هشًا	**1.36 مليار يورو** بالإجمال، من ضمنها المخصصات المتوقعة من الصناديق الإقليمية للسياقات الهشة

إحداث تحوُّل في خدمات الصرف الصحي والصحة العامة في رام الله

لسنواتٍ طويلة، شكل غياب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإمدادات المياه المناسبة خطرًا على الصحة العامة والبيئة في الضفة الغربية، وتحديدًا في محيط رام الله. حاليًا، لا تتجاوز نسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف الصحي في المنطقة 20%؛ وحتى في المناطق التي يتم فيها جمع المياه العادمة، غالبًا ما تُصرَّف هذه المياه بدون معالجة في المساحات المفتوحة حيث تؤثر سلبًا على الزراعة وتلوث المياه الجوفية.

على هذه الخلفية، يجري تنفيذ مشروع جديد بتمويل مختلط بين قرض بقيمة 19 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار، ومنحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 22 مليون يورو، لدعم سلطة المياه الفلسطينية في جهودها لمعالجة هذه المشكلة، وتحسين قدرة الصمود على المستوى الصحي والبيئي والاقتصادي لحوالي 000 60 شخص. في إطار هذا المشروع، سيتم إنشاء محطة لمعالجة المياه العادمة وشبكة للصرف الصحي وفق المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي. ستعمل المحطة بالطاقة الشمسية، وسوف تتيح إعادة استخدام المياه المعالَجة لأغراض الري.

تعزيز الصمود من خلال تحسين سبل النفاذ إلى الأسواق في كمبوديا

تُظهر بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المخاطر البيئية هي من أبرز العوامل المساهمة في هشاشة كمبوديا، التي تعتبر من البلدان الأقل نموًا. فالبلاد تعتمد بشكل كبير على قطاع زراعي غير متطوِّر نسبيًا يوظف نحو ثلث القوى العاملة في البلاد، ما يزيد من ضعفها وهشاشة الأوضاع فيها.

في هذا السياق، وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يساعد برنامج ASPIRE-AT في معالجة هذه المشاكل. فهو يقدم الدعم لمنظمات المنتجين الزراعيين العاملة ضمن مجموعة معينة من سلاسل القيمة الزراعية، ويروج لممارسات زراعية مستدامة ومقاومة لتغيُّر المناخ. كما يشمل البرنامج تحديث البنية التحتية للنقل والتخزين والتصنيع الزراعي، إلى جانب خدمات الصحة النباتية والحجر الزراعي الموجهة للتصدير، بما يسهل التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وغيرها من الأسواق عالية القيمة. ومن المتوقع أن يستفيد من البرنامج نحو 125 ألف مزارع، مع تركيز خاص على تعزيز حصول النساء على الخدمات الزراعية، وتشجيع دورهن القيادي في منظمات المنتجين. ينسجم هذا المشروع مع البرنامج الإرشادي متعدد السنوات 2021-2027 لكمبوديا ومبادرة فريق أوروبا الخاصة بالمساحات الطبيعية والغابات والزراعة المستدامة في كمبوديا.

21 السياقات الهشة والهشة للغاية، كما هو محدد في الإطار متعدد الأبعاد بشأن الهشاشة الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2025). الدول الهشة في عام 2025. https://www.oecd.org/en/publications/states-of-fragility-2025_81982370-en.html. جرى إدراج أوكرانيا كدولة متضررة من النزاع.

سيساعد استثمار البنك الأوروبي للاستثمار في صندوق الأسهم الخاصة إكزاغون (Exagon) في نشر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أجرى الصندوق أول استثمار له بالشراكة مع شركة إنتوريا للطاقة (Entoria Energy)، التي تتعاون مع العديد من الشركات الأوروبية، سواء كعملاء أو شركاء في سلاسل التوريد، ما يبين طبيعة المعاملات التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

تحسين نموذج البنك لإنجاز الأنشطة

يضطلع البنك الأوروبي للاستثمار بدور طويل الأمد في الاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي، حيث يدمج موارده الخاصة مع موارد المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء. ويُستكمل التمويل بخدمات استشارية للمساعدة في إطلاق مشاريع سليمة ومستدامة. واسترشادًا بأهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، يولي البنك أهمية كبيرة لتحقيق نتائج وآثار ملموسة وقابلة للقياس.

يواصل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم تعزيز تأثيره من خلال توطيد شراكاته وتعزيز وجوده المحلي، واستحداث منتجات جديدة موجهة، وتقديم دعم إضافي لتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع. ومن خلال حواره مع الشركاء الدوليين، يساهم البنك أيضًا في تطوير السياسات ونشر أفضل الممارسات.

يتناول هذا القسم المبادئ التوجيهية التي استرشد بها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم خلال عام 2024:

- الاستثمار بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه؛
- مواصلة تلبية الاحتياجات بطريقة مسؤولة؛
- تحقيق تأثير أكبر من خلال الولايات المسندة والتمويل المختلط والدعم الاستشاري؛
- العمل مع الشركاء؛
- استخلاص الدروس من التقييمات.

العمل بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه

البنك الأوروبي للاستثمار هو بنك الاتحاد الأوروبي حتى خارج حدود أوروبا، ويعمل بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه ومصالحه.

يعكف البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على فحص وتقييم العمليات بشكل دقيق، وذلك لضمان سلامتها من الناحية المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وغالبًا ما يقدم دعمًا فنيًا لمساعدة العملاء في سد الفجوات. ويمكن أن يُعد اعتراف البنك بجودة المشروع بمثابة خاتم موافقة، ما يعزز الثقة في الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، ويُستخدم كأداة لجذب المزيد من الاستثمارات. كما يُسهم ذلك في إلهام الثقة بأن العوائد الاقتصادية والاجتماعية للمشروع ستُحدث أثرًا إيجابيًا ملموسًا على أرض الواقع يعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

تتجسَّد قيم البنك الأوروبي للاستثمار في سياساته ومعاييره، وكذلك في الأهداف الشاملة التي ينشدها. ويؤكد البنك التزامه بتخصيص أكثر من نصف استثماراته للعمل المناخي وتحقيق المساواة بين الجنسين في عملياته، وهو ما يبرز تأثيره الاقتصادي والمستدام لصالح الجميع.

يعتمد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم نهجًا قائمًا على إعطاء الأولوية للسياسات، ما يعني أن البنك يظل على توافق وثيق مع أهداف الاتحاد الأوروبي في جميع مناطق عملياته. وعلى أرض الواقع، يعمل البنك باستمرار بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية وبعثات الاتحاد الأوروبي لضمان انعكاس الاعتبارات السياسية بشكل كامل في تصميم المشاريع وتنفيذها.

توسيع نطاق تطبيق حلول الطاقة المستدامة في جميع أنحاء العالم

قدَّم البنك الأوروبي للاستثمار التزامًا ماليًا قدره 100 مليون دولار لصالح صندوق Copenhagen Growth Markets Fund II، الذي يُديره فريق ضمن شركة Copenhagen Infrastructure Partners، وهي شركة أوروبية رائدة في إدارة الأصول وتتخذ من الدنمارك مقرًا رئيسيًا لها. يستثمر الصندوق في أصول ضخمة للبنية التحتية في مجال الطاقة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، مع تركيز خاص على كبريات مشاريع إنشاءات الطاقة المتجددة، لا سيما مشاريع طاقة الرياح البرية والبحرية التي تُنفَّذ بمشاركة أوروبية. يدعم هذا التمويل أولويات شركائنا في مجال توليد الطاقة، ويساهم في تحقيق الأهداف المناخية لأوروبا، كما يعزز نقل التكنولوجيا والخبرات الأوروبية إلى مختلف أنحاء العالم. يدعم صندوق Copenhagen Growth Markets Fund II فريق أوروبا من خلال دمج رأس المال والقدرات التي يتمتع بها مدير صندوق متمرِّس ورائد عالمي في استثمارات البنية التحتية للطاقة، يمتلك جذورًا أوروبية وشبكة مكاتب حول العالم، وذلك لتوفير أصول جديدة تدعم التحوُّل في مجال الطاقة على نطاق واسع.

تلبية الاحتياجات بطريقة مسؤولة

نظرًا إلى اتساع النطاق الجغرافي واهتمام الاتحاد الأوروبي الموجَّه في مناطق مختلفة، يعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على تكييف عروضه بما يتناسب مع الاحتياجات والسياقات والأهداف المختلفة للمشاريع التي يدعمها.

العمل على أرض الواقع بالتعاون مع بعثات الاتحاد الأوروبي

تُسهم المكاتب المحلية للبنك الأوروبي للاستثمار، البالغ عددها 29 مكتبًا، في تعزيز قدرتنا على فهم احتياجات المجتمعات المحلية والاستجابة لها بشكل أفضل، كما تُمكِّننا من العمل بشكل أوثق مع شركائنا في مجال التنمية والجهات الفاعلة على المستويين المحلي والوطني لزيادة أثر المشاريع. وتساعد هذه المكاتب التمثيلية في إطلاق المشاريع على أرض الواقع، من خلال التعاون الوثيق مع فريق أوروبا وجهات فاعلة أخرى. وبفضل توسيع نطاق خدماتها ليشمل أكثر من 150 بلدًا شريكًا، تسهم هذه المكاتب في تكييف عروض البنك لتتلاءم مع السياقات المحلية. أُنشئت المكاتب المحلية بالتعاون الوثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وحيثما أمكن، يُجرى إنشاء هذه المكاتب داخل بعثات الاتحاد الأوروبي المعنية.

ابتكار المنتجات

لتحقيق أقصى مساهمة في شراكات الاتحاد الأوروبي مع البلدان غير الأعضاء، يسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى الاستفادة من نقاط قوته الفريدة عبر تقديم منتجات موجهة تتماشى مع احتياجات عملائه. وتختلف الأدوات المقدَّمة من منطقة إلى أخرى وفقًا لأولويات السياسة المعتمدة. فعلى سبيل المثال، في عام 2024، أتم البنك أول عملية مبادلة للدين لأغراض المناخ، وأول تمويل قائم على النتائج ضمن سجله. تلعب هذه الحلول دورًا حيويًا في دعم أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتحوُّل الأخضر، مع مراعاة الظروف الفريدة التي تواجهها البلدان الشريكة أيضًا.

المساهمة في تعزيز استمرارية القدرة على تحمُّل الدين

يُشكِّل ارتفاع مستوى المديونية عائقًا أمام الحصول على تمويل ميسور التكلفة، ما يحد من تطوير البنية التحتية، ويُبطئ وتيرة النمو الاقتصادي، ويزيد من التعرض للصدمات المالية. وعندما يكون ذلك مبررًا، يقدِّم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم قروضًا سيادية طويلة الأجل تحظى بضمان المفوضية الأوروبية، بهدف المساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالديون. تُشكِّل هذه التكاملية بين البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية أساسًا يتيح للبنك الاستمرار في الانخراط وتقديم الدعم المالي المتواصل لحكومات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار بشكل وثيق مع مؤسسات أخرى، مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصندوق النقد الدولي. ويُسهم الحوار المنتظم في ضمان توافق شروط الإقراض مع شروط التيسير وحدود الدين المتفق عليها دوليًا. كما يشمل التعاون مع صندوق النقد الدولي تنسيق البرمجة القطرية، حيث تدعم محافظ إقراض البنك الأوروبي للاستثمار غالبًا مبادرات صندوق النقد الدولي، مثل برامج تسهيل الصلابة والاستدامة، بطريقة منسقة.

تتميز القروض السيادية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار عادة بآجال استحقاق طويلة نسبيًا وفترات سماح ممتدة. ولتعزيز إمكانية الاستمرار في تحمُّل الدين وشروط القروض المواتية للبلدان المثقلة بالديون والأكثر هشاشة، أتاح البنك في عام 2023 إمكانية تمديد مدة القرض لتصل إلى 30 عامًا، وفترة السماح لتصل إلى عشر سنوات. وقد يكون لذلك أثر ملموس في الحد من مخاطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة لدى العديد من البلدان، ويمكن أن يتيح تنفيذ استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية.

وفي بوتان، على سبيل المثال، قدَّم البنك الأوروبي للاستثمار قرضًا بأجل استحقاق يبلغ 30 عامًا لدعم تطوير الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية. وقد كانت هذه أول عملية للبنك الأوروبي للاستثمار في البلد، وخُصصت بالكامل لدعم أولويات الاستثمار في إطار مبادرة البوابة العالمية في مجالي المناخ والطاقة. وبالمثل، قدَّم البنك قرضًا بأجل استحقاق يبلغ 30 عامًا إلى كابو فيردي، وهي دولة جزرية صغيرة نامية تواجه مخاطر متزايدة تهدد ببلوغها مرحلة المديونية الحرجة، حيث يقدَّر متوسط الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي سنويًا.

يدعم قرض البنك الأوروبي للاستثمار هذا مشروعًا لإعادة تأهيل الموانئ في أرخبيل كابو فيردي وتوسيعها، ما يضمن ربط المناطق بعضها ببعض وتيسير حركة التجارة العالمية.

عادةً ما يمزج البنك الأوروبي للاستثمار منحًا من المفوضية الأوروبية أو من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء مع القروض، بهدف تعزيز السلامة المالية للبلدان المقيدة بالديون، مثل البلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة أو المعرضة لمخاطر بلوغها. يُعد الجمع بين الموارد المالية أمرًا بالغ الأهمية لتطوير منصات واسعة النطاق لمعالجة القضايا العالمية المهمة. فعلى سبيل المثال، تعمل منصة الاستثمار المؤثر في مجال الصحة على تعزيز مرافق الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات الهشة، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف.

شروط الديون الداعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ

تكون البلدان الأقل نموًا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية من أكثر المناطق المعرَّضة للكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيُّر المناخ. ويمكن لهذه الأحداث أن تعوق قدرة هذه البلدان على سداد ديونها السيادية، ما يعني أنها تواجه عقبة إضافية تتمثل في عدم إمكانية الحصول على التمويل المطلوب للتكيُّف مع آثار المناخ. استجابةً لذلك، قام البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بتضمين شروط الديون الداعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في عقود التمويل. وتطرح هذه الشروط خيارًا أمام المقترضين السياديين في البلدان الأكثر احتياجًا يتمثل في تأجيل سداد الديون لفترة محدودة في حالات الطوارئ المحددة الناجمة عن تغيُّر المناخ، ما يسهم في التخفيف من مخاطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة باعتبارها من النتائج المباشرة للكوارث الطبيعية. في عام 2024، قدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إمكانية إدراج شروط الديون الداعمة للصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في أكثر من 70 بلدًا صنفتها الأمم المتحدة ضمن فئة "البلدان الأقل نموًا" أو "الدول الجزرية الصغيرة النامية" بموجب تفويض الإقراض السيادي المدعوم من المفوضية الأوروبية. وقد تم تطبيق أول شرط من هذا النوع في إطار عملية ضمان البوابة العالمية للطبيعة في بربادوس (انظر الصفحة 38).

أول مبادلة للدين لأغراض المناخ

إن عملية ضمان البوابة العالمية للطبيعة في بربادوس، التي تم توقيعها في عام 2024، هي ضمان مبتكر بقيمة 150 مليون دولار قدَّمه البنك الأوروبي للاستثمار في إطار مبادلة الدين لأغراض المناخ، بالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الأخضر للمناخ، والمفوضية الأوروبية. أتاحت هذه الأداة المالية المبتكرة لبربادوس استبدال ديونها القديمة والمكلفة بتمويل ميسور التكلفة، ما أسفر عن توفير قدره 125 مليون دولار سيُستخدم في تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي المُصممة لتكون قادرة على مواجهة تغيُّر المناخ.

المساعدة الفنية لبناء القدرات

يقدِّم البنك الأوروبي للاستثمار المساعدة الفنية لتحسين إعداد المشاريع وتنفيذها في البلدان الواقعة في حالة مديونية حرجة. في عام 2024، أطلق البنك برنامج مساعدة فنية بقيمة 2.5 مليون يورو بتمويل من المفوضية الأوروبية لدعم تطوير ميناء بحري متعدد الأغراض في جزيرة كيريباتي الواقعة في المحيط الهادئ. ومن المتوقع أن تغمر المياه معظم عاصمة البلاد، جنوب تاراوا، بحلول منتصف القرن. وقد حددت كيريباتي جزيرة كيريتيماتي الكبرى باعتبارها المركز المستقبلي للنمو والسكان. يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم هذا الميناء الجديد، الذي يمكن أن يكون نقطة ربط مهمة في المنطقة ويساعد في تأمين سبُل العيش للسكان الذين ستُجرى إعادة تسكينهم في هذه الدولة الجزرية الصغيرة النامية.

العملة المحلية

لا يزال وضع حلول التمويل بالعملة المحلية يشكِّل تحديًا كبيرًا في العديد من البلدان الناشئة والنامية، إذ يواجه المقترضون الذين يحصلون على دخلهم بالعملة المحلية ولا يمكنهم الاقتراض إلا بالعملة الأجنبية خيارين صعبين، إما التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي التي قد تكون مدمِّرة، وإما عدم الحصول على التمويل على الإطلاق. وقد استخدم البنك أنواعًا مختلفة من الحلول بالعملة المحلية. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام أداة إقراض مبتكرة بالعملة المحلية المصطنعة في أوكرانيا، وكازاخستان، وجورجيا، والأردن، والمغرب، وتونس من خلال صندوق صرف العملات أو TCX، وهو صندوق للتحوط من مخاطر سعر صرف العملة، أو بنك تجاري مؤهل كطرف مقابل للبنك الأوروبي للاستثمار في عملية المبادلة. وفي عام 2024، قدَّم البنك أكبر قرض له على الإطلاق بالعملة المحلية المصطنعة، بما يعادل 300 مليون دولار أمريكي بالبيزو

الكولومبي، إلى الفرع المحلي لشركة إينيل (Enel)، وهي مجموعة إيطالية رائدة تعمل في مجال الطاقة، وتم التحوط من مخاطر سعر الصرف عبر بنك Citigroup. ويُعد هذا أول منتج مصطنع بالعملة المحلية، بفائدة متغيرة، يمنحه البنك الأوروبي للاستثمار في أمريكا اللاتينية. يعمل البنك الأوروبي للاستثمار حاليًا على تقديم قروض بالهريفنيا الأوكرانية من خلال مرفق أوكرانيا.

الدعم الاستشاري

يوفر البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الدعم الفني والمالي للعملاء لمساعدتهم في تحديد مشاريعهم وتحضيرها وتنفيذها. ويشارك البنك أيضًا خبراته من خلال تقديم التدريب والإرشاد للعملاء ولمجموعة أوسع من الأطراف المعنية، وذلك لبناء القدرات والمساعدة في خلق بيئة مواتية للاستثمار. تلعب الخدمات الاستشارية دورًا محوريًا في تحقيق أثر الاستثمارات المدعومة المرجو، إذ تسهم في تحسين جودة تصاميم المشاريع واستدامتها وتجعل تنفيذها أكثر كفاءة. وتساعد أيضًا في توسيع نطاق خدمات البنك لتشمل عملاء جددًا وقطاعات ذات أهمية خاصة، مثل التكيُّف مع تغيُّر المناخ والمواد الخام الحيوية.

يدير خبراء البنك الداخليون العمليات الاستشارية ويصممونها، وذلك غالبًا بمساعدة مقدمي خدمات خارجيين ومؤسسات شريكة أخرى. تُبرز الأمثلة التالية أثر الخدمات الاستشارية التي قدمها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في عام 2024:

القطارات الخضراء تعزز الروابط مع الاتحاد الأوروبي: يقوم الخبراء الاستشاريون التابعون للبنك الأوروبي للاستثمار، بدعم من برنامج الشراكة الشرقية لتعزيز الاستثمار في مجال الربط (EPIC)، بإجراء دراسات ضمن خطة أوسع لتحديث مقاييس السكك الحديدية الأوروبية وتمديد مسارها لتصل إلى أوكرانيا ومولدوفا. ويركز برنامج EPIC على ستة بلدان في الجوار الشرقي، وهي: أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وجورجيا، مولدوفا وأوكرانيا. ويهدف البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي ودعم الاندماج في الأسواق الأوروبية.

أكاديمية التمويل الشامل التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الشمول المالي للمجموعات السكانية الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال برنامج المساعدة الفنية (TAFIR)[22] الممول من الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج تسهيلات المشاركة والاستثمار الأورومتوسطية (فيميب)، يقدِّم البنك الأوروبي للاستثمار رؤى الخبراء وقصص النجاح لمساعدة المؤسسات المالية المحلية على خدمة المجتمعات المحرومة بشكل أفضل. تتناول الوحدات التعليمية الخمس للأكاديمية مواضيع مثل الاستراتيجيات التي تركز على العملاء، والتدريب على أنشطة الأعمال، ودور الخدمات غير المالية خلال الأزمات.

تعزيز البنية التحتية للمياه لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة: مرفق تعزيز صمود البلديات (Municipal Resilience Facility) هو مبادرة ممولة من الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية، والمعروف باسم صندوق مدد (MADAD Fund)، ويديرها البنك الأوروبي للاستثمار. يقدِّم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم دعمًا لتطوير المشاريع في قطاع المياه ضمن هذه المبادرة، وذلك لمساعدة العملاء في إجراء دراسات الجدوى، واستعراض تصاميم المشاريع، وتقييم خطط الاستثمار، وضمان جودة وثائق المناقصات، ومتابعة عمليات الشراء، وتقديم تقارير عن خطط الاستثمار، والإشراف على الأعمال.

برامج جديدة للقطاعات ذات الأولوية: لتعزيز الخدمات الحالية وضمان استمرار الخدمات الاستشارية التي يقدمها البنك في تلبية مجموعة الأولويات الكاملة للاتحاد الأوروبي، تم إعداد مبادرتين رئيسيتين وإطلاقهما في عام 2024، وهما مرفق تنفيذ مشاريع البنية التحتية في إطار البوابة العالمية بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ومرفق المساعدة الفنية في مجال المواد الخام الحيوية بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي إطار الشراكة بين البنك الأوروبي للاستثمار في العالم والمفوضية الأوروبية، سيعمل المرفقان الجديدان على دعم إعداد الاستثمارات الاستراتيجية، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لضمان استفادة العملاء من تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم بأقصى قدر من السلاسة والكفاءة.

التدريب من أجل التنمية المالية والشمول المالي: تستهدف هذه الدورة عبر الإنترنت صانعي السياسات والوسطاء الماليين على حد سواء، وهي دورة يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار وصندوق النقد الدولي منذ عام 2019. وتركز هذه الدورة على الاستراتيجيات اللازمة لتطوير أنظمة مالية فعَّالة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها منشآت الأعمال الصغرى، وكيف يمكن للوسطاء الماليين تصميم منتجاتهم بشكل أفضل لتتناسب مع هذه الأنظمة. ومنذ بدء الدورة، استفاد منها أكثر من 4000 مشارك، ما يمثل أكثر من 70 بلدًا عبر خمس قارات، من بليز إلى الصومال.

22. TAFIR هو برنامج تقني يدعم مرفق التمويل متناهي الصغر في بلدان الجوار الجنوبي التابع للبنك الأوروبي للاستثمار، والأنشطة التي تدعم الشمول المالي للأشخاص الأكثر ضعفًا في الجوار الجنوبي.

العمل في شراكة

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مجموعة متنوعة من المنتجات لتتناسب مع احتياجات العملاء عبر المناطق وفي القطاعين العام والخاص. وتُعد الشراكة محورًا أساسيًا في عمل البنك، ما يجعل اتباع نهج تعاوني أمرًا بالغ الأهمية. ويسهم ذلك في توفير فرص لتبادل الخبرات والابتكار، ويؤدي إلى تحقيق تأثير أقوى وأكثر استدامة.

يُعد البنك الأوروبي للاستثمار في العالم عضوًا فاعلًا في فريق أوروبا، وقد عمل على ترسيخ شراكات مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما يشمل البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية والبنوك الإقليمية للتنمية، مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، فضلًا عن بنوك التنمية العامة المحلية، والمستثمرين من القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الخيرية.

يموّل البنك الأوروبي للاستثمار عادةً ما يصل إلى نصف التكلفة الإجمالية للمشروع، ما يُسهم في ترسيخ الشعور بالملكية المحلية للمشاريع، ويحفز جذب مستثمرين آخرين، مثل ممولي التنمية أو ممولي القطاع الخاص. وفي ضوء جهود بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز التعاون كنظام متكامل وزيادة الأثر المشترك، عمل البنك الأوروبي للاستثمار على تعميق الشراكات ورفع مستوى الكفاءة بما يعود بالفائدة على العملاء.

طرف فاعل ضمن فريق أوروبا

يُعد نهج فريق أوروبا النمط الأساسي لعمل البنك. ومن خلال التعاون وتوحيد الموارد والخبرات، يسعى البنك الأوروبي للاستثمار في العالم إلى تحقيق فاعلية أكبر وتأثير أوسع. يتألف فريق أوروبا من الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي الأعضاء – بما يشمل وكالاتها التنفيذية وبنوكها العامة للتنمية – بالإضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

تُجسد مبادرات فريق أوروبا المفهوم الرائد لهذا النهج. ويشارك البنك الأوروبي للاستثمار في العالم في نحو ثلثي مبادرات فريق أوروبا على مستوى العالم، وذلك من خلال تقديم التمويل والخبرة الفنية، إما بصفته مؤسسة رائدة، وإما من خلال دعم مبادرات الشركاء في الاتحاد الأوروبي عبر استثمارات مشتركة أو موازية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

يتولى البنك الأوروبي للاستثمار رئاسة مبادرة الاستثمار في الشركات الناشئة في أفريقيا، ويؤدي دورًا فاعلًا في المبادرة العالمية للسندات الخضراء، ويسهم في العديد من البرامج المتخصصة في قطاعات مختلفة حول العالم (مثل التحوُّل الأخضر، والرقمنة، والنمو، وغيرها). وتُعد منصة الهيدروجين الأخضر في شيلي أحد الأمثلة لمدى فعالية نهج فريق أوروبا في الجمع بين المساهمين المناسبين لإطلاق مشاريع مبتكرة (انظر الصفحة 32).

مبادرة الاعتماد المتبادل

تم إطلاق مبادرة الاعتماد المتبادل في عام 2007 من قِبل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني للتنمية (KfW) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، بهدف الحد من ازدواجية العمل وتبسيط المتطلبات المفروضة على الممولين والمستفيدين، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة والعمليات والإجراءات المرتبطة بالمشتريات. وتُسهم هذه المبادرة في رفع الكفاءة وتخفيف تكاليف المعاملات على المقترضين. منذ عام 2007، تم تمويل ما مجموعه 92 مشروعًا ضمن إطار مبادرة الاعتماد المتبادل بإجمالي تمويل بلغ 10.2 مليار يورو (يجري حاليًا تنفيذ 62 مشروعًا). وفي عام 2024، تم توقيع اتفاقيات دعم بقيمة إجمالية بلغت مليار يورو لتمويل ستة مشاريع. ينصب تركيز المبادرة على مشاريع البنية التحتية التي غالبًا ما تكون في قطاع المياه والصرف الصحي. والمنطقة التي تضم معظم المشاريع هي منطقة الجوار الجنوبي، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا.

تعاون البنك الأوروبي للاستثمار مع عدد من بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن الاعتماد المتبادل في مجال المشتريات، وقد تم مؤخرًا توسيع هذا التعاون ليشمل بنك التنمية التابع لمجلس أوروبا. ويعمل البنك الأوروبي للاستثمار في العالم مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على توسيع نطاق الاعتماد المتبادل ليشمل مجالات تتقارب فيها السياسات والمعايير، مثل الجوانب البيئية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه تبسيط الإجراءات للعملاء عند تمويل مشروع مشترك. كما تُبذل جهود حثيثة لتعزيز التعاون الوثيق مع البنك الدولي، بهدف زيادة الكفاءة والاستفادة من نقاط القوة لدى كل طرف.

يعزز البنك الأوروبي للاستثمار شراكاته مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك على المستوى الاستراتيجي ومستوى العمليات. ويساهم البنك بفعالية في المناقشات العالمية المتعلقة بإصلاح النظام المالي الدولي. وقد حددت مذكرة الرؤية المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف، التي نُشرت في نيسان/أبريل عام 2024، التزام هذه البنوك بتعزيز التعاون فيما بينها لتحقيق تأثير أكبر وعلى نطاق أوسع لأنشطتها بما يخدم مصلحة العملاء. وقد ساهمت النتائج المشتركة الواردة في هذه المذكرة في رسم معالم خارطة طريق مجموعة العشرين نحو نظام أفضل لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وأقوى وأكثر فاعلية. فعلى سبيل المثال، يتولى البنك الأوروبي للاستثمار قيادة عملية تطوير قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية، التي تنشر إحصاءات حول معدلات التعثر والاسترداد، وذلك بهدف تعبئة الاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

على المستوى العالمي، يشارك البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا في قمة التمويل المشترك (التي عُقد آخر اجتماع لها في كيب تاون في شباط/فبراير عام 2025)، وذلك بهدف تعزيز الحوار الفعَّال بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والبنوك العامة للتنمية. ويتعاون البنك أيضًا مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك لاستكمال تمويله وتوسيع نطاقه وتعزيز تأثيره. وقد أثبتت الشراكات طويلة الأمد أهميتها الكبيرة، مثل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

استخلاص الدروس من التقييمات

من خلال تقييم فاعلية أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار، تُسهم إدارة التقييمات المستقلة لدى البنك في تعزيز المساءلة واستخلاص الدروس لتحسين الدعم المستقبلي في المجالات ذات الأهمية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

دعم الشركات الصغيرة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

أجرى فريق التقييم التابع للبنك الأوروبي للاستثمار تقييمًا مستقلًا للدعم المشترك المقدَّم من البنك ووكالة التعاون الدولي الإسبانية للتنمية للشركات الصغيرة، من خلال استثمارات رأس المال في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2023. وقد شمل التقييم إدارة الشراكة، والنتائج المحققة، والمساهمة في تنمية الشركات المحلية والإقليمية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأظهر التقييم أنه، وعلى الرغم من صعوبة ظروف الاستثمار، فإن الجهود المشتركة ساهمت في توفير فرص عمل، وتعزيز الاستدامة، وبناء منظومة أقوى للأسهم الخاصة.

الاستثمار في الزراعة والاقتصاد الأحيائي لمكافحة الجوع

يُعد الاستثمار في قطاعي الزراعة والاقتصاد الأحيائي أمرًا بالغ الأهمية للتقدم نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في القضاء على الجوع. ويُعد هذا الاستثمار أيضًا أساسيًا في تعزيز العمل المناخي، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة اقتصاديًا. لقد أثرت الاضطرابات العالمية، لا سيما الغزو الروسي لأوكرانيا، بشكل كبير على الأمن الغذائي. لذلك، أعطى البنك الأوروبي للاستثمار أولوية لتحسين البنية التحتية والخدمات بهدف زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز سلاسل إمداد الغذاء، ودعم الإنتاج الغذائي المراعي لاعتبارات المناخ والقادر على الصمود.

في الفترة من عام 2014 إلى عام 2023، خصص البنك الأوروبي للاستثمار نسبة 10% من إقراضه الخارجي لقطاعي الزراعة والاقتصاد الأحيائي، مع التركيز على البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة في الاتحاد الأوروبي (بنسبة 46%)، ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (بنسبة 26%)، وبلدان البحر الأبيض المتوسط (بنسبة 15%). ومن خلال القروض المباشرة وغير المباشرة، دعم البنك مبادرات كبرى وشركات محلية، معالجًا فجوات السوق من خلال ميزات، مثل آجال استحقاق وفترات سماح أطول. وفي حين ساهمت المساعدة الفنية في تحسين تصميم المشاريع، أوصى فريق التقييم لدى البنك الأوروبي للاستثمار بتوسيع خيارات التمويل بالعملة المحلية وزيادة الدعم الفني لتلبية احتياجات القطاعات المعنية بشكل أفضل.

أظهر تقرير التقييم أن دعم البنك الأوروبي للاستثمار عاد بالنفع على الاقتصادات المحلية، لكن تحسين التنسيق مع بعثات الاتحاد الأوروبي وشركائه يمكن أن يُسهم بشكل أكبر في تعزيز تعبئة الموارد، والحوار السياسي، ودعم المشاريع.

يستخلص البنك الأوروبي للاستثمار في العالم الدروس المستفادة من التقييمات وبدأ في تنفيذ التوصيات. فعلى سبيل المثال، قد عمل على تعزيز تنسيق المشاريع مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، وتمويل سلاسل القيمة، مثل سلسلة قيمة الكاكاو في كوت ديفوار، لتلبية الاحتياجات الحيوية في قطاع الزراعة وتعزيز العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

التركيز على النتائج والأثر

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار في العالم المشاريع في جميع أنحاء العالم التي تُحدث فرقًا ملموسًا في حياة الناس. ومن خلال المساهمات المالية والفنية للبنك الأوروبي للاستثمار، فإنه يُحدث أيضًا فرقًا حقيقيًا في نجاح المشاريع. يقوم البنك بتقييم دقيق لنتائج المشاريع على مدار دورة المشروع، فضلًا عن تقييم الفوائد المالية، والأثر التحفيزي، والدعم الفني الذي يقدمه في كل عملية.

من أجل تكوين أكمل صورة ممكنة، يُجرى استخدام طرق تكميلية مختلفة لدراسة تأثيرنا، باستخدام نهج ثلاثي المستويات. يُجرى تتبع النتائج ومساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في كل مشروع طوال دورة المشروع. يُكمِّل ذلك دراسات معمقة توفر فهمًا تفصيليًا لتأثير بعض المشاريع. كما يتم استخدام نماذج الاقتصاد الكلي لتكوين نظرة ثاقبة عن التأثير الاقتصادي الأوسع لقروضنا.[23]

يقدم هذا القسم المزيد من التفاصيل بشأن مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار ونتائج المشاريع والآثار المترتبة عليها عبر الأبعاد التالية:

- كيفية قياس النتائج والأثر؛
- النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة؛
- مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة؛
- قياس البصمة الكربونية؛
- نمذجة الأثر الاقتصادي الكلي؛
- دراسة الأثر: برنامج Boost Africa؛
- دراسة الأثر: هل تجذب قروض بنوك التنمية الاستثمار الأجنبي الخاص؟
- نتائج المشاريع المنجزة.

23. انظر: البنك الأوروبي للاستثمار (2021). قياس أثر مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار: الطرق والدراسات. https://www.eib.org/en/publications/measuring-the-eib-groups-impact-methods-and-studies.

كيف يقيس البنك الأوروبي للاستثمار النتائج والأثر

يساعد التقييم الدقيق للأثر الذي يحدثه وللمساهمة التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار في العالم على التركيز في المشاريع عالية الأثر التي تتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي وأولويات البلدان الشريكة، ويساهم في تحسين وصقل دعمه المقدَّم والوفاء بالتزامه تجاه الأطراف المعنية.

يُدمج **تقييم النتائج وتتبعها** في عملية تقييم المشروع بالكامل ومتابعته لدى البنك الأوروبي للاستثمار من خلال إطار قياس الإضافية والأثر. وتعد هذه مهمة أساسية يضطلع بها البنك بصفته مؤسسة تمويل إنمائي، لكن يذهب البنك إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال إجراء دراسات متعمقة لا يمكن تطبيقها على كل مشروع بسبب تفاصيلها الدقيقة. ويلجأ البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا إلى وضع نماذج للاقتصاد الكلي لتكوين رؤية بشأن الأثر غير المباشر الواسع لعملياتنا في الوظائف والنمو عبر الاقتصادات التي ينشط فيها البنك. وهذه الأمور تشكل معًا **النهج ثلاثي المستويات** لتقييم الأثر.

تتبع النتائج خلال دورة المشروع: إطار قياس الإضافية والأثر

يُعد إطار قياس الإضافية والأثر التابع لمجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، الذي تم تطبيقه بالكامل منذ عام 2021، دمجًا لإطاري قياس النتائج والتقييم ثلاثي الركائز السابقين للبنك، وذلك لتقييم المشاريع داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، مع تمكين تقييم المشاريع ورصدها لتتناسب مع الاحتياجات الخاصة لسياقات التنمية المختلفة.

يوفر إطار قياس الإضافية والأثر إطار عمل شاملًا لتقييم كل مشروع من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار من حيث النتائج والإضافية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويتبع هذا الإطار نهجًا راسخًا من ثلاث ركائز تقوم على ثلاثة أسئلة: "لماذا" نحتاج إلى تدخل البنك الأوروبي للاستثمار، و"ما" الذي سيتم تحقيقه، و"كيف" سيصنع البنك الأوروبي للاستثمار فرقًا. وترتبط هذه الركائز الثلاث من الناحية المفاهيمية بالعناصر المختلفة لسلسلة النتائج:

الشكل 9: إطار قياس الإضافية والأثر وسلسلة النتائج

يُعد هذا الإطار أداة أساسية لضمان فعالية عملنا التنموي، لأنه يتيح اتباع نهج الإدارة من أجل إحراز النتائج (التوجيه والتصميم والتنفيذ والإبلاغ والتعلُّم). وكجزء من إجراءات العناية الواجبة، يتم تقييم القيمة المضافة لكل عملية وفقًا للركائز الثلاث. وتشكل هذه التقييمات جزءًا أساسيًا من عملية التشاور. وتُستخدم مؤشرات النتائج التي تحددت في أثناء تقييم المشروع كأساس للرصد طوال دورة المشروع.

عند تقييم أحد المشاريع، يقدر البنك الأوروبي للاستثمار النتائج المتوقعة، ويُجرى لاحقًا تتبع هذه المؤشرات لتقييم ما تم تحقيقه. إن رصد النتائج بهذه الطريقة يساعد في استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المشروع. ويتم استخلاص هذه الدروس أيضًا من التقييمات المستقلة.

يهدف إطار قياس الإضافية والأثر إلى تحقيق التوافق مع سياسة الاتحاد الأوروبي في البلدان والمناطق التي يعمل فيها البنك، ومع أهداف التنمية المستدامة. ويمتاز الإطار بالمرونة بحيث يمكن إضافة مؤشرات جديدة عند ظهور الحاجة إليها.

مواصلة العمل للتحقق من الأثر

في حين أن إطار قياس الإضافية والأثر يشكل الأساس لنهج البنك الأوروبي للاستثمار الشامل لتقييم الأثر، فإن المقيِّمين وفرق البحث يقومون أيضًا بإجراء تحقيقات أعمق وعلى مدى أبعد لتقييم الأثر.

الدراسات المتعمقة للأثر هي إحدى الطرق لعرض نتائج المشروع بتفاصيل بالغة الدقة، بما يتجاوز ما هو ممكن ضمن عملية تقييم النتائج العادية. وفي هذه الدراسات، تُستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب لدراسة أثر مشاريع أو أنواع منتجات معينة تقدمها مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار بمزيد من التعمُّق. ويرد أدناه ملخص لدراسات الأثر التالية:

- نظرة عامة على نتائج دراسات الأثر التي أُجريت على الاستثمارات ضمن برنامج تعزيز الاستثمار بالأسهم الخاصة في أفريقيا (Boost Africa)، التي تناولت الشمول المالي، وتأثيرات الخدمات الرقمية على توليد الدخل، وآثارها على شمولية أسواق العمل (الصفحة 71).
- النتائج الأولية حول الأثر التحفيزي لتدخلات بنوك التنمية متعددة الأطراف على تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وهي دراسة مشتركة جارية بالتعاون مع البنك الآسيوي للتنمية (الصفحة 74).

وضع نماذج للاقتصاد الكلي هي إحدى الطرق المستخدمة في التحقق من تأثير الإقراض في الوظائف وإجمالي الناتج المحلي عبر الاقتصادات بأكملها، وقياس حجمه المحتمل. ويساعد وضع النماذج في تحسين فهم كيفية تأثير المشاريع الفردية في نهاية المطاف على حياة الناس. تتضمن الصفحة 68 نظرة عامة على النتائج المتعلقة بالتأثير المتوقع للمشاريع على التوظيف باستخدام نموذج الأثر المشترك، ووصفًا لكيفية اختبار النموذج وتحسينه.

العمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى بشأن النتائج والأثر

عندما يتعلق الأمر بقياس النتائج والأثر، فمن الضروري أن تعمل بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى معًا بشكل وثيق، من أجل تبادل الخبرات فيما بينها وتحقيق التآزر من خلال توحيد المؤشرات ومتطلبات إعداد التقارير، وضمان تكاملها. وقد تم وضع برنامج العمل هذا من قِبل رؤساء مجموعة بنوك التنمية متعددة الأطراف وفي خارطة طريق مجموعة العشرين.[24] يشارك البنك الأوروبي للاستثمار بنشاط في هذا العمل:

- يشارك البنك في رئاسة **مجموعة العمل التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بإدارة نتائج التنمية**. ويشمل برنامج العمل المكثف تقييم أدوات التوجيه المؤسسية بهدف دراسة كيفية استخدام النتائج في توجيه الأنشطة لتعزيز الأثر، إلى جانب مراجعة كيفية استخدام المؤشرات عبر المؤسسات. ويشارك البنك الأوروبي للاستثمار في مجموعات عمل أخرى، مثل تلك المعنية بمؤشرات المناخ وتعبئة الموارد المالية، لضمان تحقيق تكامل أفضل وتبني نهج موحد.
- يشارك البنك الأوروبي للاستثمار في **المجلس التوجيهي لمبادرة HIPSO** (المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص)، ويتولى رئاسة الفريق الفرعي المعني بالإقراض الوسيط. وقد أسهمت مبادرة HIPSO بشكل فعَّال في المواءمة بين أكثر من 100 مؤشر، وتركز بشكل متزايد في تقييم الممارسات وتبادل النُّهج والحلول الجديدة، بما يشمل مشاركة النتائج المتعلقة بأنظمة تقييم الأثر المتحقق ودراسات الأثر.
- يعمل البنك الأوروبي للاستثمار، باعتباره جزءًا من **فريق العمل المعني بتعبئة الموارد المالية**، على تحسين منهجيات إعداد التقارير المشتركة والمنسقة، بما يضمن أن تكون دقيقة وصارمة وقادرة على رصد أنواع المنتجات الجديدة والناشئة بشكل أفضل. ويتطلع البنك أيضًا إلى ما هو أبعد من تعبئة الموارد المالية المباشرة للمشاريع، حيث يسعى إلى دراسة كيفية رصد المزيد من الآثار غير المباشرة.
- يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار مع **مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية** الأخرى في مجال تبادل المعرفة وتنفيذ الأنشطة المشتركة، ويعمل مع **المفوضية الأوروبية** على تحسين المؤشرات ووسائل التواصل بشأن النتائج، بالإضافة إلى تعزيز الفهم المتبادل للمنتجات والنُّهج المتبعة.
- يعمل البنك بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى على التطوير المستمر **لنموذج الأثر المشترك**، وذلك لتقدير تأثيرات المشاريع على التوظيف (انظر الصفحة 68).
- يتعاون البنك الأوروبي للاستثمار بشكل وثيق مع **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير** في مجال رصد النتائج وقياس الأثر. فعلى سبيل المثال، عُقدت في عام 2024 حلقة عمل معمَّقة لتعزيز الفهم المتبادل بين المؤسستين، وتبادل الخبرات بشأن عمليات إعداد التقارير الحالية، وتبادل الخبرات المتعلقة باستخدام نماذج قياس الأثر ومصادر البيانات الجديدة. ونتيجة لذلك، اتفقنا على العمل معًا لإجراء دراسات أثر مشتركة لعمليات في منطقة غرب البلقان، حيث غالبًا ما يشارك البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في تمويل العديد من المشاريع بشكل مشترك.

توفِّر هذه الأنشطة فرصًا قيِّمة للتعلُّم وتبادل الخبرات، ما يساعد بنوك التنمية متعددة الأطراف في مواكبة التطورات الجديدة، ودفع عجلة الابتكار، وتحسين العمليات الداخلية، مع تجنُّب ازدواجية الجهود.

24. خارطة طريق مجموعة العشرين نحو نظام أفضل لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وأقوى وأكثر فاعلية، تشرين الأول/أكتوبر عام 2024. https://www.iadb.org/document.cfm?id=EZIDB0000565-150387113-355.

النتائج المتوقعة من المشاريع الجديدة

في عام 2024، وقَّع البنك الأوروبي للاستثمار عقودًا خاصة بـ 80 مشروعًا جديدًا خارج الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. تشمل المشاريع "الجديدة" فقط تلك التي لم يتم توقيع أي عقود بشأنها في السنوات السابقة. وقد بلغ إجمالي القروض المعتمدة لهذه المشاريع الجديدة 8.2 مليار يورو (انظر الصفحة 82 للحصول على المزيد من التفاصيل حول أحجام الإقراض). يلخص هذا القسم المخرجات والنواتج الإجمالية التي نتوقعها من هذه المشاريع الجديدة.

الجدول 2: النتائج المتوقعة لمشاريع البنية التحتية الجديدة

الزراعة والغابات	
مساحة الغابات أو الموائل الأخرى المحمية (بالهكتار)	187 317
الأراضي ذات الإدارة المحسنة (بالهكتار)	122 500
المساحة الجديدة المزروعة (التشجير) (بالهكتار)	179 217
الطرق الريفية وطرق الوصول التي تم إنشاؤها أو صيانتها (بالكيلومتر)	559
الطرق الريفية الجديدة أو التي تمت صيانتها (بالكيلومتر)	3 578
سعة تخزين المنتجات الزراعية (بالطن)	983 000
المستفيدون (المزارعون، وعمال الغابات، ومنتجو الأسماك) الذين يتلقون دعمًا للاستثمارات	135 650

الخدمات الرقمية	
عدد مواقع شبكات الجيل الثالث المقامة	2 746
عدد مواقع شبكات الجيل الرابع المقامة	4 298
عدد مواقع شبكات الجيل الخامس المقامة	465
عدد المشتركين في خدمات البيانات	5 600 000
عدد المشتركين المفعَّلة لديهم خدمات شبكات الجيل الخامس	83 000
عدد الأقمار الصناعية	3

الطاقة	
التوليد	
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (بالميغاواط)	5 545
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة التقليدية (بالميغاواط)	160
الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	15 526
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة	7 106 614
النقل	
قدرة المحطات الفرعية التي تم إنشاؤها أو تطويرها (بالميغافولت أمبير)	369
عدادات الطاقة الذكية التي جرى تركيبها	370 000
خطوط الكهرباء التي تم إنشاؤها أو تحديثها لنقل الكهرباء وتوزيعها (بالكيلومتر)	1 180

التعليم والصحة	
الطلاب المسجلون في مرافق تعليمية مستفيدة من التمويل	157 647
عدد الأسِرة الإضافية في المستشفيات الجديدة	505
عدد المرضى الذين تم علاجهم	633 333
عدد السكان الذين يحصلون على خدمات صحية محسنة (بالمليون)	4.2

وسائل النقل	
وسائل النقل العام الحضري	
طول الحارات المخصصة للحافلات أو الترام أو المترو التي تم إنشاؤها أو تطويرها (بالكيلومتر)	193
المحطات أو المواقف التي تم إنشاؤها أو تطويرها	90
المركبات أو عربات السكك الحديدية التي تم شراؤها أو تجديدها	48
الرحلات الإضافية في وسائل النقل العام (بالراكب/سنة)	179 390 000
الوقت الموفَّر (بمليون ساعة/سنة)	126
السكك الحديدية	
طول مسار السكك الحديدية الذي تم بناؤه أو تطويره (بالكيلومتر)	145
المحطات أو المواقف التي تم إنشاؤها أو تطويرها	13
الرحلات الإضافية في وسائل النقل العام (بالراكب/سنة)	3 989 600
المستفيدون (بضائع الشحن) (بالطن/سنة)	500 000
الطرق	
طول حارات الطرق التي تم بناؤها أو تطويرها (بالكيلومتر)	3 529
المستفيدون (متوسط عدد المركبات اليومية)	253 272
الوقت الموفَّر (بمليون ساعة/سنة)	6.68
التكاليف التشغيلية للمركبات الموفَّرة (بمليون يورو/سنة)	70
الأرواح التي أنقذت على الطرق (أرواح أُنقذت/سنة)	50

المياه والصرف الصحي والنفايات	
إمدادات المياه	
سعة الخزانات أو مخزون المياه غير المعالجة مما تم إنشاؤه أو تجديده (بالمتر المكعب)	160 000
طول خطوط المياه الرئيسية أو أنابيب التوزيع التي تم تركيبها أو تجديدها (بالكيلومتر)	720
توصيلات إمداد المياه المنزلية التي تم تركيبها أو تجديدها	333 600
الأشخاص المستفيدون من مياه الشرب الآمنة	1 768 000
الصرف الصحي	
سعة محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تم بناؤها أو تجديدها (بالمكافئ للشخص)	99 500
طول مصارف مياه الأمطار الجديدة أو التي تم إصلاحها (بالكيلومتر)	270
طول أنابيب الصرف الصحي و/أو مياه الأمطار التي تم تركيبها أو إصلاحها (بالكيلومتر)	224
توصيلات إمداد المياه المنزلية إلى خدمات الصرف الصحي التي تم تركيبها أو تجديدها	40 000
مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير المقبولة (بالمكافئ للشخص)	54 500
الأشخاص المستفيدون من خدمات الصرف الصحي المحسنة	313 970
إدارة النفايات	
سعة مرافق إدارة النفايات الجديدة (بالطن/سنة)	20 000
المركبات الجديدة لجمع النفايات	90
كمية المواد القابلة لإعادة التدوير/النفايات البيولوجية المجمَّعة بشكل منفصل (بالطن/سنة)	100 650
كمية النفايات المتبقية المجمَّعة (بالطن/سنة)	603 900
كمية النفايات التي تم التخلص منها في مدافن نفايات صحية جديدة (بالطن/سنة)	333 500
الأشخاص المستفيدون من أنظمة جمع النفايات الجديدة	237 000

الجدول 3: نتائج التوظيف المتوقعة لمشاريع البنية التحتية الجديدة

	التوظيف المؤقت في مرحلة بناء المشروع (بالشخص/سنة)	التوظيف الدائم في مرحلة تشغيل المشروع (بمكافئ الدوام الكامل)
الزراعة والغابات	148 995	43 308
الخدمات الرقمية	3 808	212
الطاقة	92 341	3 025
الصناعة	3 820	3 900
وسائل النقل	265 091	4 090
التنمية الحضرية والإقليمية	67 960	2 000
المياه والصرف الصحي والنفايات	16 333	1 595
المجموع	**598 348**	**58 130**

الجدول 4: النتائج المتوقعة للمشاريع الجديدة لتنمية القطاع الخاص

خطوط الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط: 22 عملية، بقيمة 879 مليون يورو			
	الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	الشركات ذات رأس المال المتوسط	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	1 061	155	1 217
مجموع القروض (#)	13 975	119	14 094
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	76	1 303	86
متوسط مدة القرض (بالسنوات)	5.09	6.30	5.24
الوظائف المستدامة في الشركات المستفيدة	646 491	59 200	705 691

خطوط الائتمان للتمويل متناهي الصغر: عملية واحدة، بقيمة 15 مليون يورو	
مجموع القروض (بمليون يورو)	100
مجموع القروض (#)	15 451
متوسط حجم القرض (باليورو)	6 472
نسبة النساء من المستفيدين النهائيين	80.0
الوظائف المستدامة في الشركات المستفيدة	92 704
الوظائف المستدامة التي تشغلها النساء	41 717
الوظائف المستدامة التي يشغلها الشباب	41 717

صناديق الأسهم: 11 عملية، بقيمة 478 مليون يورو	
إجمالي حجم الصندوق (بالمليون يورو)	6 971
متوسط نسبة الرافعة المالية	14.6
عدد الشركات المستثمر فيها	147
متوسط الاستثمار (بالمليون يورو)	38.3
الوظائف المستدامة في الشركات المستثمر فيها	80 917
صافي الوظائف التي تم توفيرها في الشركات المستثمر فيها	38 295

مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار حزم الدعم التي تشمل شروط تمويل ذات مزايا والمشورة الفنية والمساعدة في جذب التمويل من مصادر أخرى. ويشكل ذلك ما يُطلق عليه "مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار"، وهو ما يفوق بدرجة كبيرة التمويل الذي يمكن لمروجي المشاريع الحصول عليه في الأسواق المحلية.

الركيزة

الثالثة لإطار قياس الإضافية والأثر تقيّم كيفية قيام البنك الأوروبي للاستثمار بتسهيل مشروع ما أو تعزيزه من خلال توفير الدعم المالي أو غير المالي الذي يكمل ما هو متاح من مصادر السوق.[25] تأتي مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار استجابة لإخفاقات السوق التي تم تحديدها، ومن دون تلك المساهمة لا يمكن للمشروع المعني أن يستمر، أو سيكون محدودًا في حجمه ونطاقه.

فيما يلي أنواع **المساهمة المالية** التي يتم تقييمها:

- **الاستفادة المالية** – تقييم القيمة المالية المضافة، أو حيث لا يكون ذلك ممكنًا، الفوائد من حيث تخفيف متطلبات رأس المال.
- **تمديد آجال استحقاق القرض** – فترة سداد القرض التي يتيحها البنك الأوروبي للاستثمار بما يتجاوز ما هو متاح في السوق.
- **شروط تمويل مخصصة** – فوائد إضافية يوفرها هيكل التمويل لدى البنك الأوروبي للاستثمار، إلى جانب الميزة السعرية والاستحقاق الأطول أجلًا.

يشمل **تقييم المساهمة غير المالية** ما يلي:

- **أثر جذب الاستثمارات** – ما تؤديه مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار من دور تحفيزي في حشد الممولين الآخرين، سواء من خلال اجتذاب ممولي القطاع الخاص أو من خلال شروط مشاركته مع الشركاء في القطاع العام.
- **المشورة المالية والهيكلة المالية** – الحد الذي يُعد فيه المنتج مبتكرًا من حيث المشورة والهيكلة المالية في سوق محددة و/أو للطرف المقابل.
- **المساهمة الفنية والمشورة الفنية** – المساهمة الفنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار تشمل المشاركة بالخدمات الاستشارية في مرحلة الإعداد، والمشاركة بالمساعدة الفنية الخارجية التي يمولها و/أو يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، ومساهمة خبراء البنك الأوروبي للاستثمار في تحسين المشروع في أثناء إعداده أو تنفيذه.
- **الارتقاء بالمعايير** – مدى مساهمة المشاريع خارج الاتحاد الأوروبي في نشر معايير الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل المشتريات والمعايير الفنية أو البيئية والمعايير الاجتماعية والإدارية.
- **التمويل المبتكر** – مؤشر إضافي يُستخدم عند الاقتضاء لتحديد كيفية اعتبار التمويل مبتكرًا بطرق أخرى غير المشورة والهيكلة المالية.

25. يتماشى هذا أيضًا مع إطار العمل الموحد لبنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن الإضافية في عمليات القطاع الخاص. https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/456886/mdb-additionality-private-sector.pdf

الجدول 5: الركيزة الثالثة لإطار قياس الإضافية والأثر: مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – ملخص لأنواع مختلفة من الأدوات لـ 73 مشروعًا جديدًا تم تقييمها بموجب إطار قياس الإضافية والأثر

				قروض البنية التحتية	خطوط الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	صناديق الأسهم
	عدد المشاريع			41	24	12
	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار – التقييم الإجمالي		التقييم المتوسط	3.0	3.0	3.3
المساهمة المالية	**المساهمة المالية – الإجمالي**		**التقييم المتوسط**	**3.6**	**3.5**	**2.6**
	آجال استحقاق أطول		التقييم المتوسط	3.6	3.6	2.4
	المطابقة مع العمر الاقتصادي		المتوسط (%)	94	111	92
	شروط مخصصة		التقييم المتوسط	3.6	3.7	3.0
	تمديد أجل الاستحقاق		المتوسط (%)	138	135	17
المساهمة غير المالية	**المساهمة غير المالية – الإجمالي**		**التقييم المتوسط**	**2.9**	**2.8**	**3.6**
	التمويل المبتكر (إضافي)		التقييم المتوسط	1.6	2.3	2.3
	جذب الاستثمارات		التقييم المتوسط	2.7	2.3	3.4
	الإعانة المالية		المتوسط (%)	19	5	0
	المشورة المالية والهيكلة المالية		التقييم المتوسط	2.0	2.2	3.0
	المساهمة الفنية والمشورة الفنية		التقييم المتوسط	2.9	2.7	1.9
	الارتقاء بالمعايير		التقييم المتوسط	3.0	2.3	3.5

ملاحظة: تقييمات مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الفردية: **4 = ممتاز، 3 = جيد جدًا، 2 = جيد، 1 = ضعيف.** متوسطات بسيطة عبر المشاريع.

تيسير التمويل هو إحدى الطرق لقياس مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في العالم من الناحية المالية. وتُعد التدفقات المالية مثل القروض ميسرة عندما تُوفَّر بشروط أفضل بكثير مما تتيحه السوق، بحيث يمكن اعتبارها متضمنة لعنصر المنحة. لقد حددت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سقوفًا للشروط الميسرة يجب الوفاء بها حتى تُعد التدفقات المالية مساعدات إنمائية رسمية. وتختلف هذه السقوف في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط المنخفض وذات الدخل المتوسط المرتفع. وقد تم تحديد سقوف أعلى بكثير بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك بالنظر إلى حاجتها الكبرى إلى المنح أو القروض المُيسَّرة للغاية.[26]

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار تقارير سنوية عن تيسيرات تمويلاته (المدفوعات)، عن طريق المفوضية الأوروبية، إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدم تقارير عن المدفوعات، حيث لا يكون سعر الفائدة النهائي (ومن ثم تيسير القروض) محددًا إلا عند الصرف. ومن المقرر أن تنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أرقام عام 2024

26. انظر: https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm

في الربع الأخير من عام 2025. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام بيانات المدفوعات لعام 2023 للحصول على فكرة عن درجة التيسير الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار في العالم. في عام 2023، بلغت نسبة 59% من المدفوعات (للقطاعين العام والخاص) المقدمة إلى البلدان المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية المدرجة في قوائم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سقوف التيسير المطلوبة لاعتبارها مساعدات إنمائية رسمية.

الجدول 6: حصة مدفوعات البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2023 للبلدان المدرجة في قوائم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تعتبر مساعدات إنمائية رسمية (بمليار يورو)

	المبالغ المنصرفة التي تُعد مساعدات إنمائية رسمية	التدفقات والمبالغ الرسمية الأخرى المصروفة	المبلغ المعادل لمنحة المساعدة الإنمائية الرسمية	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من إجمالي المدفوعات
للقطاع العام	**2.57**	**1.14**	**1.18**	**69%**
القروض	2.55	1.14	0.99	
الأسهم	0.02	-	0.19	
للقطاع الخاص	**0.62**	**1.07**	**-**	**36%**
القروض	0.40	1.07	-	
الأسهم	0.22	-	-	
المجموع	**3.19**	**2.21**	**1.18**	**59%**

ملاحظة: وفقًا لقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الإبلاغ عن المساعدات في عامي 2022 و2023. تختلف المنهجية الرسمية المستخدمة في أدوات القطاع الخاص عن نظيرتها المستخدمة في أدوات القطاع العام، إذ لا تزال مدفوعات أدوات القطاع الخاص في عام 2023 تُدرج ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية على أساس التدفق النقدي، وليس على أساس ما يعادل المنح، شريطة أن تلبي سقوف التيسير بنسبة 25% على الأقل. وفي عام 2023، اقتصر حساب مبالغ معادلة المنح على القروض ضمن القطاع العام بسبب غياب المنهجية للقطاع الخاص.

قياس البصمة الكربونية

يُقصد بقياس البصمة الكربونية في البنك الأوروبي للاستثمار تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشاريع والإبلاغ عنها (وليس مشاريع العمل المناخي فقط) عندما يتم تجاوز أي من العتبتين الآتيتين أو كلتيهما:

- الانبعاثات المطلقة (الانبعاثات الفعلية للمشروع) تتجاوز 20000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.
- الانبعاثات النسبية (الزيادات أو الانخفاضات المقدرة مقارنة بالبديل المتوقع) تتجاوز 20000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

تشير الانبعاثات المطلقة إلى الانبعاثات المباشرة للمشروع نفسه (انبعاثات النطاق 1) بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن توليد إمدادات الطاقة التي يستخدمها المشروع (انبعاثات النطاق 2). ولا تدخل انبعاثات النطاق 3 (الانبعاثات غير المباشرة الأخرى) في بيانات المشروع عادة، باستثناء الوصلات المتعلقة بالبنية التحتية المادية مثل الطرق والسكك الحديدية وخطوط المترو. وأما الانبعاثات النسبية، فتقدَّر من خلال مقارنة الانبعاثات المطلقة مع تلك الناتجة عن الوضع الراهن.

وبالرغم من أن الانبعاثات النسبية مهمة لمقارنة التقنيات والمشاريع، فإن الانبعاثات المطلقة لكل مشروع تقع في صميم نهج البصمة البيئية للبنك الأوروبي للاستثمار، لأنها هي التي ستؤثر في نهاية المطاف في التأثير المناخي للبنك الأوروبي للاستثمار. يتم تقييم بيانات الغازات الدفيئة على مستوى المشروع الفردي في أثناء تقييم المشروع والإبلاغ عنها في أوراق البيانات البيئية والاجتماعية للبنك. ولأغراض إعداد التقارير السنوية الكلية، تُحسب انبعاثات المشاريع بالتناسب مع حجم تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لكل مشروع في ذلك العام، ومن ثم تجنب تكرار الحساب مع تقارير المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

في عام 2024، شمل القياس 18 مشروعًا خارج الاتحاد الأوروبي (بما يشمل العقود الموقعة والمخصصات الكبيرة المعتمدة خلال العام)، وهو ما يمثل 2.7 مليار يورو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار. وتشير تقديرات القياس إلى أن انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن تمويل هذه المشاريع الاستثمارية تبلغ نحو 280000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا. ويقدَّر ما تم توفيره من تمويل هذه المشاريع الاستثمارية بنحو 2180000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

نُشرت النسخة الأحدث من منهجيات البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2023[27]

27. البنك الأوروبي للاستثمار (2023). منهجيات البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار: المنهجيات الخاصة بتقييم انبعاثات الغازات الدفيئة للمشاريع وتغيراتها.

نمذجة الأثر الاقتصادي الكلي

تُعد النمذجة الاقتصادية أداة رئيسية لتكملة المخرجات والنواتج التي نقيسها لكل مشروع. ومن شأن ذلك أن يُعطي مؤشرًا على التأثيرات الأوسع نطاقًا وغير المباشرة للاستثمارات المدعومة. على سبيل المثال، سيكون لمشروع للطاقة المتجددة تأثيرات مباشرة واضحة مثل كمية الكهرباء المُولدة أو الأشخاص العاملين في مرحلة إنشائه. ومع ذلك، ستكون له أيضًا تأثيرات غير مباشرة لا يمكن قياسها بشكل مباشر على مستوى المشروع.

ويشمل ذلك:

- التأثيرات غير المباشرة في فرص التوظيف على طول سلسلة التوريد (تأثيرات عكسية غير مباشرة)، مثل زيادة الطلب على منتجات مثل الخرسانة وحديد الصلب للبناء، فضلًا عن الإمدادات اللازمة للتشغيل. ويساهم توفير هذا الطلب في دعم فرص التوظيف الإضافية.
- تحفيز المزيد من الطلب وفرص التوظيف من خلال زيادة الدخل (تأثيرات جانبية غير مباشرة). وتوفر الوظائف الإضافية المستحدثة بشكل مباشر وغير مباشر، سواء خلال مرحلة الإنشاء أو التشغيل، دخلًا أكبر للعمال، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق، ويُحدث تأثيرًا إضافيًا غير مباشر على الطلب وفرص العمل.
- التأثيرات المستقبلية غير المباشرة على الإنتاجية والقدرة التنافسية. قد يؤدي تقليل الازدحام وأوقات السفر إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية أخرى.

تشمل التأثيرات غير المباشرة أيضًا انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة المرتبطة بسلاسل التوريد الخاصة ببناء المشروع وتشغيله. ونظرًا إلى أن هذه التأثيرات غير المباشرة قد تُحدث فرقًا كبيرًا في كل من توفير فرص العمل وانبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بالمشروع، فإننا نعزز قياس الآثار المباشرة بتقديرات مستندة إلى نماذج.

بالنسبة إلى العمليات خارج الاتحاد الأوروبي، يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار حاليًا نموذج الأثر المشترك الذي جرى استحداثه بتعاون عدد من مؤسسات التمويل الإنمائي.[28] ويستخدم البنك الأوروبي للاستثمار نموذج الأثر المشترك منذ عدة سنوات، وقد أحرز تقدمًا كبيرًا في تطبيق هذا النموذج وتحسين دقته وموثوقيته.

استخدام نماذج الأثر لقياس تأثير الاستثمارات المدعومة على التوظيف في عام 2024

لقد استخدمنا نموذج الأثر المشترك للتحقق من الأثر غير المباشر المحتمل على التوظيف للاستثمارات المدعومة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2024 بقيمة 30 مليار يورو. ويُقدِّر هذا النموذج أن هذه الاستثمارات ستدعم نحو 160000 وظيفة "غير مباشرة خلفية" ضمن سلاسل التوريد في مرحلة التشغيل، ونحو 50000 وظيفة ضمن سلاسل التوريد خلال مرحلة الإنشاء. ويُقدِّر النموذج أن ما يقرب من 180000 وظيفة إضافية يُحتمل أن يتم توفيرها (باعتبارها "تأثيرات جانبية غير مباشرة")، نتيجة للدخل الإضافي المتولد من تشغيل المشروع وسلاسل التوريد المرتبطة به، بالإضافة إلى نحو 47000 وظيفة ناتجة عن الدخل المتولد من مرحلة الإنشاء وسلسلة التوريد المرتبطة بها. ولا يمكن حتى الآن تقدير التأثيرات المستقبلية غير المباشرة، مثل تلك التي تحدث من خلال إنتاج الكهرباء وغير هذا من الميزات التي تعمل على تعزيز الإنتاجية، باستخدام نموذج الأثر المشترك، ولكننا نأمل أن يصبح ذلك ممكنًا في المستقبل. على الرغم من بذل جهود كبيرة لضمان أن تكون هذه النتائج قوية قدر الإمكان، فمن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام هي أرقام استرشادية وتعتمد على إعداد النموذج والمنهجية الحالية المتبعة.

28. نموذج الأثر المشترك هو نموذج وضعته شركة الاستشارات الهولندية ستيوارد ريدكوين، وبروباركو الفرنسية، ومجموعة CDC في المملكة المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، وشركة الاستثمار البلجيكية للبلدان النامية، ومؤسسة FinDev Canada، والمؤسسة الهولندية Financierings-Maatschappij voor Ontwikkelingslanden (FMO).

الجدول 7: الآثار غير المباشرة على التوظيف بقيمة 30 مليار يورو للاستثمارات المدعومة من خلال قروض البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2024: نتائج نموذج الأثر المشترك

	بناء المشروع	تشغيل المشروع
الآثار العكسية غير المباشرة على العمالة على طول سلسلة التوريد	160 000	50 000
إحداث المزيد من الآثار غير المباشرة على الطلب والعمالة من خلال زيادة الدخل	180 000	47 000

التعلُّم من أجل تحسين نهج البنك الأوروبي للاستثمار في مجال النمذجة

في البنك الأوروبي للاستثمار، نسعى باستمرار إلى تقييم موثوقية أعمال النمذجة وتحسينها. وقد يشكّل ذلك تحديًا نظرًا إلى صعوبة اختبار النموذج بشكل مباشر مقابل البيانات الفعلية. وتُعد مقارنة النتائج مع نتائج أخرى تم الحصول عليها باستخدام النماذج نفسها أو نماذج مشابهة أحد النُهج المتبعة. أجرى البنك الأوروبي للاستثمار عملية مقارنة مرجعية مع عشر مؤسسات أخرى في عامي 2022 و2023، وقد استفدنا جميعًا بشكل كبير من تبادل الملاحظات ومناقشة النُّهج المتبعة.

يوجد نهج آخر يتمثل في مقارنة النتائج المستخلصة بمساعدة نماذج البنك مع المقاييس أو التقديرات التفصيلية الخاصة بنتائج مشاريع محددة. ولسوء الحظ، فإن مثل هذه التقييمات غير متوفرة بسهولة عندما يتعلق الأمر بالآثار على التوظيف، لكن في ضوء الاستخدام المتزايد لمنهجيات احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة، ارتفعت فرص الحصول على تقديرات الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع. ونظرًا إلى أن نموذج الأثر المشترك يقدِّر في الوقت نفسه كلًا من انبعاثات الغازات الدفيئة والتوظيف، فيمكن الاستدلال على مدى موثوقية تقديرات التوظيف من خلال دقة نتائج النموذج للانبعاثات المباشرة (النطاق 1) وغير المباشرة (النطاقان 2 و3). وقد تم تطبيق النموذج على أكثر من 600 عملية ضمن حافظة عمليات البنك الأوروبي للاستثمار، التي كانت تتوفر لها تقديرات الخبراء للانبعاثات، وذلك لمقارنة تقديرات النموذج مع تقديرات الخبراء.

أشارت النتائج إلى أن النموذج، كما كان يُستخدم في ذلك الوقت، كان يُقدِّر انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل مبالغ فيه بدرجة كبيرة، ومن ثم كان يُبالغ أيضًا في تقدير عدد الوظائف. يُظهر الشكل 10 مقارنة بين كثافة انبعاثات المشاريع كما قدرها الخبراء على أساس كل مشروع على حدة، وبين نتائج نموذج الأثر المشترك كما كان يستخدمه البنك الأوروبي للاستثمار (النقاط الزرقاء). ويشير الخط بزاوية 45 درجة إلى الموضع الذي ستكون فيه هذه النقاط إذا وُجد تطابق تام مع تقديرات الخبراء. وتشير القيم الواقعة فوق هذا الخط إلى أن نتائج النموذج تُبالغ في التقديرات مقارنة بتقديرات الخبراء، في حين تشير القيم الواقعة أسفل الخط إلى أن النموذج يُقلل من التقديرات.

من خلال فحص الفروقات حسب القطاعات والنطاقات والمسارات، تم استخلاص العديد من الدروس حول الجوانب التي يُجيد فيها النموذج أداءه وتلك التي يمكن تحسينها. ونتيجة لذلك، قمنا بتعديل طريقة استخدامنا للنموذج. وتُظهر نتائج النسخة المُعدَّلة من النموذج (النقاط الخضراء) تقاربًا أكبر بكثير بين تقديرات الخبراء للانبعاثات وتقديرات النموذج. وقد تم استخدام هذه النسخة الجديدة من النموذج في النتائج المذكورة أعلاه.

لقد كانت هذه التجربة مفيدة للغاية في تعلُّم كيفية استخدام النموذج بشكل أفضل، وتحديد أوجه القصور والحلول الممكنة لمعالجتها. وسيستمر العمل على جعل مثل هذه النُّهج المستندة إلى النماذج أكثر قوة وموثوقية قدر الإمكان.

الشكل 10: تقديرات الخبراء لانبعاثات المشاريع مقابل نتائج نموذج الأثر المشترك كما استخدمه البنك الأوروبي للاستثمار (أطنان من ثاني أكسيد الكربون/مليون يورو)

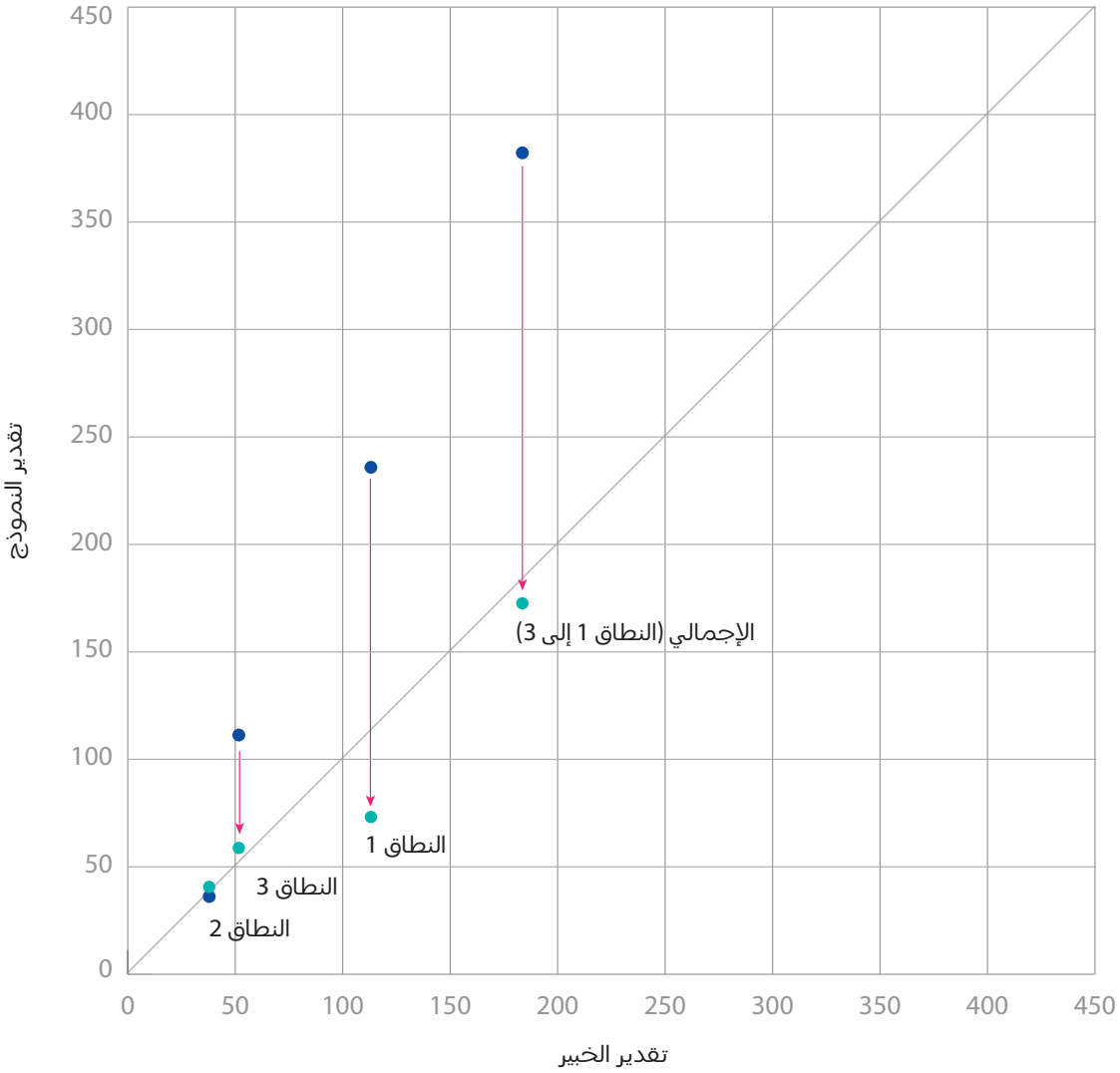

دراسة الأثر: برنامج BOOST AFRICA

في حين شهدت أفريقيا نموًا ملحوظًا في مجال الأسهم الخاصة في السنوات الأخيرة، فإن مستويات الاستثمار ما زالت متواضعة. ففي عام 2023، بلغت القيمة الإجمالية للصفقات 6.4 مليار دولار فقط، وهو ما يمثل 0.2% فقط من إجمالي الناتج المحلي للقارة، مقارنةً بـ 455 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي (1.6% من إجمالي الناتج المحلي).

يُعد برنامج تعزيز الاستثمار بالأسهم الخاصة في أفريقيا (Boost Africa) شراكة استراتيجية تهدف إلى دعم الشركات الناشئة المبتكرة في جميع أنحاء القارة من خلال حزمة شاملة تجمع بين التمويل المُوجَّه لرأس المال المُخاطر والخبرة العملياتية. يهدف البرنامج إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص للنمو في الأسواق الناشئة وذلك من خلال معالجة الفجوات الاستثمارية الرئيسية. ويُولي البرنامج أولوية خاصة للشباب والنساء، بهدف توفير فرص عمل مستدامة والحد من العقبات الاقتصادية.

حتى الآن، التزم البنك الأوروبي للاستثمار بتقديم 107 ملايين يورو إلى ستة صناديق تابعة لبرنامج Boost Africa، التي استثمرت بدورها في 73 شركة. وبالإضافة إلى ذلك، موَّل البنك وأدار برامج للمساعدة الفنية لصالح 52 من هذه الشركات، بما يضمن حصول الشركات الناشئة على دعم شامل يتجاوز الاستثمار المالي. ومن أجل تقييم مدى فعالية هذا النهج، كلف البنك الأوروبي للاستثمار بإجراء سلسلة من دراسات الأثر. ويستعرض هذا القسم مجموعة مختارة من النتائج.

شركة POA INTERNET: تعزيز الشمول الرقمي في كينيا

تأسست شركة Poa في عام 2015 كمزود لخدمات الإنترنت في كينيا، وقد كانت رائدة في تبني نهج يهدف إلى معالجة الفجوات في البنية التحتية الحيوية داخل الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات. وتخصصت شركة Poa في توفير خدمات إنترنت ميسورة التكلفة للفئات السكانية المحرومة عادة من الوصول الرقمي، مع تركيز خاص على المناطق شبه الحضرية وشبه الريفية. ومن خلال تقديم خيارات أقل تكلفة بكثير مقارنة بشركات الاتصالات الكبرى، أصبحت شركة Poa عاملًا أساسيًا في تمكين المشاركة الاقتصادية في المجال الرقمي.

كشفت دراسة أجرتها شركة Altai Consulting في تموز/يوليه 2024 عن نتائج ذات أثر تحويلي للمهنيين ورواد الأعمال في كينيا. وأظهرت نتائج استطلاع شمل 800 مستخدم أن 85% من المشاركين يستخدمون الخدمة لأغراض مهنية، فيما أفاد 68% منهم بزيادة دخلهم أو مدخراتهم. والجدير بالذكر أن 62% من عملاء شركة Poa حصلوا على خدمة الإنترنت المنزلي عبر شبكة Wi-Fi للمرة الأولى من خلال الشركة، وترتفع هذه النسبة إلى 70% بين الأسر ذات الدخل المنخفض.

بالإضافة إلى مساهمة الشركة في تمكين المستخدمين المهنيين من تحقيق دخل، أفاد العديد منهم بتحقيق فوائد إضافية، حيث صرح ما يصل إلى 86% بأن المنصة تساعدهم في العمل بكفاءة أكبر، في حين أشار 83% إلى أنها ساعدتهم في اكتساب مهارات جديدة، وأكد 82% أنها أسهمت في توسيع شبكتهم المهنية. وتؤكد هذه المؤشرات الدور الذي تؤديه شركة Poa، ليس كمزود لخدمة الإنترنت فحسب، بل كمحرك للتطوير المهني والتمكين الاقتصادي.

يتصدى نهج الشركة لتحدٍّ جوهري يواجه الأسواق الرقمية في أفريقيا يتمثل في "فجوة استخدام" الإنترنت. ومن خلال توفير خدمة Wi-Fi منزلية غير محدودة وبتكلفة ميسورة، تُمكّن شركة Poa المستخدمين، الذين اعتادوا على استخدام خدمات الإنترنت الأساسية عبر الهاتف، من الاستفادة من التطبيقات الرقمية المتقدمة، بما يشمل العمل عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية. ويتوقع أكثر من 80% من المستخدمين المهنيين الاستمرار في استخدام خدمات شركة Poa لأغراض العمل، ما يعكس ثقة المستخدمين القوية في الشركة والأثر المتوقع أن تحدثه على المدى الطويل.

الشكل 11: الاستخدامات المهنية لخدمات الإنترنت المقدمة من شركة Poa (النسبة المئوية للمستجيبين)

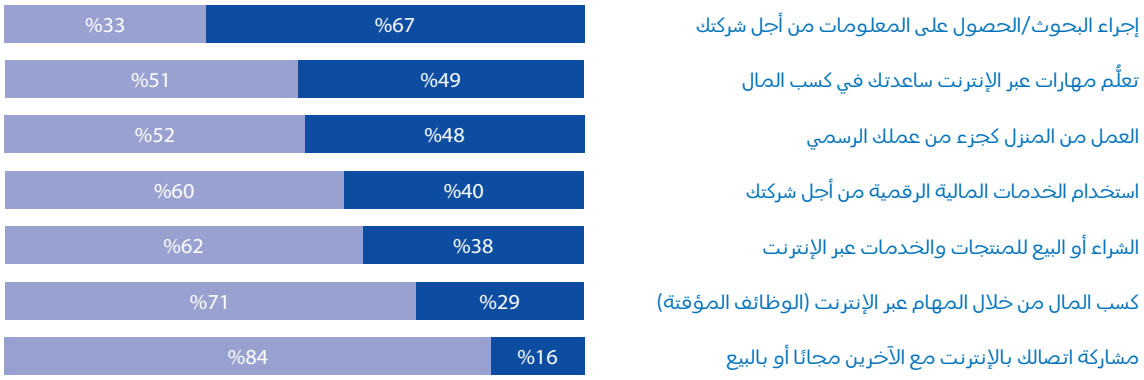

منصة DJAMO: تغيير الشمول المالي في كوت ديفوار

تُستبعد قطاعات كبيرة من السكان، لا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوو الدخل المنخفض أو المستويات التعليمية المتدنية، من الخدمات المصرفية التقليدية في كوت ديفوار. أصبحت منصة Djamo المصرفية الرقمية، منذ تأسيسها في عام 2019، أداة حيوية لمعالجة هذه الفجوة، حيث تقدم خدمات مالية في متناول أولئك الذين عادة ما يتم تهميشهم.

كانت الأموال المقدمة من برنامج Boost Africa عاملًا أساسيًا في نمو منصة Djamo، وساهمت في نهاية المطاف في تحقيق فوائد لعملائها وللمجتمع بشكل أوسع. تتبع نظرية التغيير مسارًا واضحًا: إذ يؤدي الاستثمار الأولي إلى تحسينات على مستوى العمليات، وتوسيع نطاق السوق، وتحقيق فوائد مباشرة للعملاء، ويُسفر في نهاية المطاف عن تحقيق أثر اقتصادي أوسع. وفي حالة منصة Djamo، أتاح ضخ رأس المال إجراء تحسينات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية وعمليات التوظيف، ما أسهم بشكل مباشر في توسيع نطاق الوصول إلى السوق.

كشفت دراسة لتقييم الأثر أجرتها شركة Altai Consulting، استنادًا إلى استطلاع شمل 800 مستخدم نشط في أيار/مايو 2024، عن نتائج لافتة، حيث أفاد 70% من المستخدمين بأن منصة Djamo نجحت في معالجة التحديات التي كانوا يواجهونها سابقًا في الحصول على الخدمات المالية، في حين أعرب 80% من المستخدمين الشباب عن ثقتهم في قدرة المنصة على التعامل مع تحدياتهم المالية. وأشار 59% من المستخدمين الذين لا يحملون مؤهلات تعليمية عليا إلى اعتمادهم الكامل على منصة Djamo في جميع معاملاتهم المالية.

يتسم أداء المنصة بالقوة بشكل خاص في أوساط الفئات التي كانت تعاني عادة من الاستبعاد. وعلى الرغم من أن قاعدة المستخدمين تعكس التفاوت القائم بين الجنسين (70% من الذكور)، فإن المستخدمات من النساء أظهرن التزامًا أعمق وأكثر انتظامًا، وكان من الأرجح عدم تمكنهن من فتح حساب مصرفي من قبل.

يقول المستخدمون إن المنصة تساعدهم في ادخار الأموال وتحسين تخطيطهم المالي، وجعلتهم أقل عرضة للصدمات الاقتصادية. وتُتيح البنية التحتية الرقمية لمنصة Djamo تنفيذ المعاملات بتكلفة أقل من البنوك التقليدية، ما يمكّنها من تقديم خدمات بأسعار ميسورة للمستخدمين ذوي الدخل المنخفض. وبالإضافة إلى المزايا المباشرة التي تقدمها منصة Djamo لمستخدميها، تُظهر الدراسة أيضًا أنها ساهمت في تعزيز المنافسة في السوق، ما دفع المؤسسات المالية التقليدية إلى تحسين عروضها الرقمية وإيلاء مزيد من الاهتمام لقطاعات السوق التي تعاني من نقص في الخدمات. وقد أسهم التصميم السهل للمنصة والمحتوى التعليمي المتضمن فيها في تعزيز الثقافة المالية لدى المستخدمين، في حين تُسهم بيانات المعاملات التي تولدها المنصة في استخدام أنظمة تصنيف ائتماني أكثر تطورًا، ما قد يوسع بدوره إمكانية الحصول على الخدمات المالية في المستقبل. وقد ساعد نجاح منصة Djamo على إحداث تغييرات تنظيمية من شأنها أن تعود بالفائدة على قطاع التكنولوجيا المالية الأوسع نطاقًا في كوت ديفوار وخارجها.

أثر الشركات الناشئة على سوق العمل

تعرض دراسة أجرتها شركة Masae Analytics، استنادًا إلى عينة تضم 138000 إعلان وظيفة شاغرة فريدة في كل من كينيا ونيجيريا، تحليلًا حول الأثر الذي يحدثه برنامج Boost Africa على فرص التوظيف. كشفت الدراسة، التي أُجريت في الفترة من آذار/مارس 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2025، عن اتجاهات بارزة في تطورات سوق العمل وممارسات التوظيف لدى الشركات الناشئة.

تتبنى الشركات الناشئة الممولة من خلال برنامج Boost Africa نهجًا مميزًا في التوظيف، حيث تستهدف نطاقًا أوسع من مستويات المهارات والخلفيات التعليمية مقارنةً بالشركات الأخرى. وعلى الرغم من أنها غالبًا ما تتطلب مهارات تقنية محددة، مثل مهارات البرمجة، فإنها تميل أيضًا إلى استهداف المرشحين ذوي الخبرة المحدودة.

وجدير بالذكر أن 73% من إعلانات الوظائف الشاغرة لدى الشركات المدعومة من برنامج Boost Africa روجت صراحةً لممارسات توظيف شاملة، مقارنةً بنسبة 39% فقط بين الشركات غير الشريكة. وظلت فرص العمل مركزة في المراكز الحضرية الكبرى مثل لاغوس ونيروبي وأبوجا، ما يعكس الأهمية المستمرة للأنظمة الحضرية الكبرى في دفع عجلة الابتكار.

التطلع إلى المستقبل

يواصل برنامج Boost Africa إظهار الإمكانات التحويلية للاستثمار الاستراتيجي، فمن خلال دعم شركات مبتكرة مثل Poa Internet وDjamo، يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في توفير فرص للمشاركة الاقتصادية ودفع عجلة التحول الرقمي عبر الأسواق الأفريقية.

يمثل كل استثمار فرصةً لإطلاق الإمكانات الاقتصادية، ودعم ريادة الأعمال، ومعالجة الفجوات الحيوية في الأسواق الناشئة.

دراسة الأثر: هل تجذب قروض بنوك التنمية الاستثمار الأجنبي الخاص؟

في ظل تزايد احتياجات الاستثمار، يزداد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تؤديه بنوك التنمية متعددة الأطراف في سد فجوات التمويل، ليس فقط من خلال التمويل المباشر، بل أيضًا عبر تحفيز تدفقات مالية خاصة إضافية لتلبية احتياجات التنمية. وتتزايد الأدلة على مثل هذا الأثر التحفيزي، فعلى سبيل المثال، توصلت عدة دراسات إلى أن قروض بنوك التنمية متعددة الأطراف تزيد من حجم الصفقات في القطاع الخاص، وتؤدي إلى زيادة التدفقات المصرفية إلى البلدان النامية، حيث يرتفع الائتمان المقدم للبنوك بمقدار يصل إلى سبعة أضعاف.[29] وبالمثل، تشير دراسة سابقة للبنك الأوروبي للاستثمار إلى أن مشاركته تؤدي إلى تعبئة أحجام أكبر من القروض المشتركة من الدائنين الخاصين، وتمديد آجال استحقاق القروض.[30] يلخص هذا القسم نتائج دراسة قادمة يجريها البنك الأوروبي للاستثمار بالتعاون مع البنك الآسيوي للتنمية. وباستخدام بيانات عن أنشطة الإقراض في البنك الأوروبي للاستثمار، تفحص الدراسة تأثير مشاركة بنوك التنمية متعددة الأطراف في بلد معين على استثمارات الصناديق الخاصة في ذلك البلد.

يوجد العديد من الطرق التي يمكن من خلالها لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تقدِّم ما هو أكثر من مجرد التمويل، وأن تُسهم في تعزيز جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص. ويشمل ذلك تقديم المشورة في السياسات، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات، ما يُساهم بفعالية في الحد من المخاطر المُتصورة المرتبطة بالدولة. وتحظى بنوك التنمية متعددة الأطراف بتقدير خاص لما تتمتع به من خبرة، وحضور محلي، ونفوذ سياسي، لا سيما في الاقتصادات التي تُعد أقل جذبًا للاستثمار. وتشكل مشاركتها إشارة مهمة على تحسُّن الفرص الاستثمارية، ما يجذب الاستثمار الأجنبي الخاص. ويُعد هذا الدور التحفيزي أساسيًا في تعبئة التمويل الخاص لسد فجوات التمويل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف، ومعالجة التحديات الهيكلية مثل تغيُّر المناخ، وتعزيز النمو والازدهار، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل وفترات ما بعد النزاع.

في هذا السياق، يمكن أن يكون التعاون مع المؤسسات المالية مثل البنوك المحلية فعالًا للغاية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. فهذه المؤسسات غالبًا ما تكون جزءًا من شبكات واسعة من المستثمرين الدوليين، الذين يعدلون محافظهم الاستثمارية استنادًا إلى تقييمهم للمخاطر المتصورة. وبالنسبة إلى هؤلاء المستثمرين، يمكن أن يشكِّل إعلان تقديم بنوك التنمية متعددة الأطراف قروضًا للقطاع المالي في بلد ما إشارة قوية حول فرص الاستثمار المتاحة فيه أمام صناديق الاستثمار الخاصة. علاوة على ذلك، فإن التعاون مع المؤسسات المالية المحلية يُمكِّن بنوك التنمية متعددة الأطراف من الاستفادة من المعرفة المحلية لضمان تخصيص الأموال بشكل فعَّال.

في هذه الدراسة، نستخدم بيانات تتعلق بتوقيت توقيع البنك الأوروبي للاستثمار وإعلانه لأول مرة عن قرض لمؤسسة مالية مقترِضة في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. ونُدمج هذه البيانات مع بيانات تفصيلية عن ممتلكات صناديق الاستثمار الخاصة الدولية وكيفية توزيعها عبر هذه البلدان – وهي بيانات تم الحصول عليها من شركة Emerging Portfolio Fund Research، وهي شركة تجارية متخصصة في تقديم البيانات. ونظرًا إلى تتبع التغيرات على أساس شهري، تُعد بيانات صناديق الاستثمار هذه مناسبة تمامًا لدراسة كيفية تفاعل المستثمرين من القطاع الخاص مع إعلان تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار في بلد ما. وتشمل العينة 11350 صندوق استثمار خاصًا في الفترة من كانون الثاني/يناير 2000 إلى أيلول/سبتمبر 2023. وخلال هذه الفترة، وقَّع البنك الأوروبي للاستثمار عقودًا مع مؤسسات مالية محلية لأول مرة في 36 بلدًا خارج الاتحاد الأوروبي، من بينها أربعة من أقل البلدان نموًا، وتسعة من البلدان النامية غير الساحلية، وأربعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

بالنسبة إلى هذه البلدان الـ 36 (المجموعة المعالجة)، نقوم بتقدير كيفية قيام صناديق الاستثمار الخاصة بتعديل محافظها الاستثمارية تجاه كل بلد خلال الأشهر التي تلت إعلان أول تدخل للبنك الأوروبي للاستثمار فيها. لتحديد مدى تأثير البنك الأوروبي للاستثمار (الأثر) في هذا التغيير، نقارن تخصيص الاستثمارات في هذه البلدان بتخصيص استثمارات الصناديق في أسواق ناشئة واقتصادات نامية أخرى لم تتلقَّ بعد دعمًا مماثلًا من البنك الأوروبي للاستثمار (المجموعة الضابطة). ونُفيد بمتوسط الأثر عبر جميع الصناديق، مع مراعاة حجم الصندوق والعوائد.

29. بروكولييني سي، ولوتي جي، ومافيولي أيه، وبريسيبيرو أيه إف، وستوتشي آر (2020). تأثيرات بنوك التنمية متعددة الأطراف في عمليات تعبئة الموارد. المجلة الاقتصادية للبنك الدولي، المجلد 35، العدد 2، الصفحات من 521 إلى 543.
30. غاتي إم، وجوريا، دي، وبريسيبيرو إيه إف (2023). تأثير عمليات البنك الأوروبي للاستثمار على إقراض القطاع الخاص خارج الاتحاد الأوروبي. EIB Working Papers 03/2023.

الشكل 12: أثر توقيع أول قرض من البنك الأوروبي للاستثمار لمؤسسة مالية في بلد مستفيد على مخصصات ذلك البلد في محافظ صناديق الاستثمار الخاصة

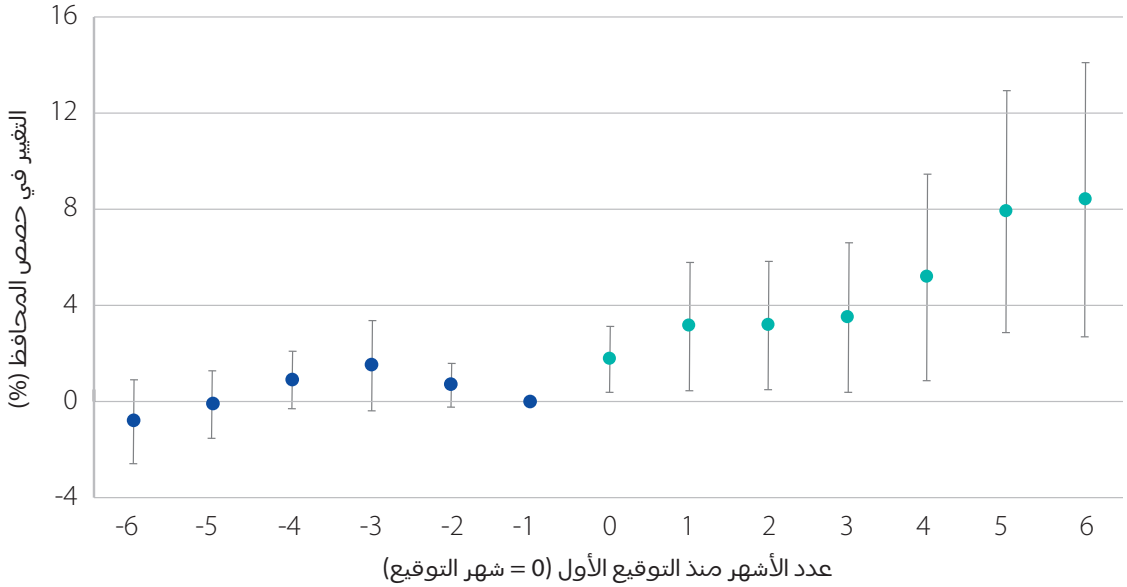

ملاحظة: يوضح الرسم البياني أثر أول اتفاقات البنك الأوروبي للاستثمار مع مؤسسة مالية على تخصيصات محافظ صناديق الاستثمار الدولية للبلد الذي جرت فيه تلك الاتفاقات، مقارنة بالبلدان التي لم تتلقَّ مثل هذا الدعم بعد. تم تحديد سنة توقيع القرض عند "0"، كما تم توحيد المقياس عند الفترة "-1". تُظهر أشرطة الخطأ فترات ثقة بنسبة 95%، مع أخطاء معيارية مجمعة على مستوى البلد. المصدر: EPFR وحسابات المؤلف.

يوضح الشكل 12، في كل نقطة زمنية قبل توقيع أول قرض للبنك الأوروبي للاستثمار وبعده، النسبة المئوية للزيادة في حصة محافظ صناديق الاستثمار المخصصة للبلدان التي نُفذت فيها المشاريع (المجموعة المعالجة)، مقارنة بالبلدان التي لم يبرم فيها البنك أي اتفاق مع مؤسسات مالية (المجموعة الضابطة). في حين لم نجد أي تأثير على تخصيصات صناديق الاستثمار للبلدان المُعالجة قبل الإعلان عن توقيع القروض الأولى، يبدو أن الأثر التحفيزي للبنك الأوروبي للاستثمار يزداد بمرور الوقت بعد توقيع القرض الأول، ما يدفع الصناديق إلى زيادة تخصيصاتها من المحافظ الاستثمارية لتلك البلدان مقارنة بالبلدان الأخرى. بلغ متوسط التخصيص لكل بلد مُعالج بين صناديق الاستثمار الخاصة التي شملتها الدراسة 3.9% خلال الأشهر الستة السابقة لتوقيع قرض البنك الأوروبي للاستثمار، وارتفع هذا المتوسط إلى 5.1% خلال الأشهر الستة التالية – أي بزيادة تقارب الثلث. ويعني هذا تدفقات إضافية من الصناديق الخاصة بقيمة 20.42 مليون دولار لكل بلد (أو نحو 23 مليون يورو) خلال تلك الفترة التي تمتد لستة أشهر في المتوسط. ويمثل هذا زيادة كبيرة مقارنة بمتوسط حجم القرض الموقع من البنك الأوروبي للاستثمار في العينة المُعالجة الذي يبلغ 30 مليون يورو.

تشير النتائج إلى أن قروض بنوك التنمية متعددة الأطراف تجذب استثمارات أجنبية إضافية، ما يمنح مشاركتها الأولية تأثيرًا كبيرًا. إن إجراءات العناية الواجبة المتعمقة التي تنفذها بنوك التنمية متعددة الأطراف، مثل البنك الأوروبي للاستثمار، والتي قد تشمل أيضًا إجراء استعراض تفصيلي لسلامة القطاع المالي في البلد تُعد أحد الأسباب المحتملة لهذا الأثر التحفيزي الكبير. في الواقع، يبدو الأثر قويًا، لا سيما في حالة القروض المقدَّمة إلى القطاع المالي في البلد المستفيد. وبشكل عام، تؤكد النتائج الدور التحفيزي الذي تضطلع به بنوك التنمية متعددة الأطراف في تعبئة التمويل الإنمائي.

نتائج المشاريع المنجزة

عند الانتهاء من مشروع ما، فإننا نقوم بإعادة تقييمه من أجل التحقق من دقة التقييم الذي أُجري في مرحلة التقييم واستخلاص الدروس إذا ما احتجنا إليها في تقييمات المشاريع وتصاميمها في المستقبل. وتُجرى عملية إعادة التقييم الكاملة هذه للمشاريع التي تم تقييمها في الأصل من عام 2012 فصاعدًا.[31] ويلخص هذا القسم المؤشرات الرئيسية للمخرجات والنواتج للمشاريع التي اكتملت في عام 2024.

خطوط ائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط

في عام 2024، اكتمل 22 خطًا من خطو ط الائتمان الموجهة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط، وهي خطوط تم تقييمها في الأصل بموجب إطارَي قياس النتائج وقياس الإضافية والأثر في السنوات السابقة.[32] ويزيد هذا عن ضعف عدد العمليات المنجزة في العام السابق، حيث تم إنجاز 11 عملية فقط. وتم إنجاز أكثر من نصف هذه العمليات في أفريقيا، حيث كانت 11 عملية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعمليتان في مصر. شملت العمليات الأخرى سبع عمليات في بلدان مرشحة للانضمام ومنطقة غرب البلقان (صربيا وكوسوفو[33] ومقدونيا الشمالية)، وعملية واحدة في الجوار الشرقي (جورجيا)، وعمليتين في مناطق أخرى من العالم (أوزبكستان وكاليدونيا الجديدة).

تم توقيع 17 من أصل 22 خط ائتمان في عامي 2020 و2021 (فقد تم توقيع تسعة خطوط في عام 2020 وثمانية خطوط في عام 2021) كجزء من استجابة البنك الأوروبي للاستثمار الطارئة لجائحة كوفيد-19، وقد تم تخصيصها وصرفها بسرعة. يُفسّر هذا الارتفاع في دعم الأزمات المقدَّم للشركات السبب وراء تضاعف عدد العمليات المنجزة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وتم تمديد خط ائتمان بزيادة قدرها 25 مليون يورو كجزء من الاستجابة.

بدعم من خطوط الائتمان هذه، صرفت البنوك الشريكة أكثر من 1.611 مليار يورو من خلال 54077 قرضًا (الجدول 8). من بين هذه القروض، منح 53847 قرضًا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين منح 230 قرضًا إلى الشركات ذات رأس المال المتوسط. ساهمت هذه القروض في الحفاظ على 415559 وظيفة في الشركات المستفيدة النهائية. وبلغ متوسط مدة القروض المقدمة للمستفيدين النهائيين (المرجحة حسب حجم القرض) 3.7 سنة.

الجدول 8: النتائج المحققة لـ 22 خطًا ائتمانيًا مكتملًا

النتائج المحققة	جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات متناهية الصغر	الشركات صغيرة الحجم	الشركات متوسطة الحجم	الشركات ذات رأس المال المتوسط	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	1 344	622	425	297	267	1 611
مجموع القروض #	53 847	46 466	6 815	566	230	54 077
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	25	14	62	515	1 161	30
متوسط حجم الاستثمار (بألف يورو)	56	34	135	870	2 684	67
متوسط مدة القرض (بالسنوات)	3.7	3.3	4.4	3.7	3.6	3.7
الوظائف المستدامة	225 812	72 793	99 135	53 884	189 747	415 559

قد يكون من الصعب الحصول على تقدير مسبق لنتائج خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط، لأنها تعتمد على مدى نجاح الوسطاء الماليين في العثور على عملاء في بيئة غير متوقعة أو متغيرة. إذا لم

31. أُطلق إطار قياس النتائج التابع للبنك الأوروبي للاستثمار، وهو الإطار السابق لإطار قياس الإضافية والأثر، في عام 2012.
32. لا تشمل هذه العمليات الـ 22 عمليتين تم الإبلاغ عن استكمالهما في تقرير عام 2024/2023، ولكنهما حصلتا على تمديدات استثنائية لفترات التخصيص في عام 2024. وبسبب هذه التمديدات، تم صرف مبلغ إضافي قدره 16.4 مليون يورو عن طريق 49 قرضًا فرعيًا، ما ساهم في دعم 3348 وظيفة.
33. لا تُخِل هذه التسمية بالمواقف المُعرب عنها بشأن وضع كوسوفو، ويتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 لسنة 1999 ورأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

يتمكن الوسطاء الماليون من تخصيص كامل مبلغ خط الائتمان المقدَّم من البنك الأوروبي للاستثمار، فإنه يتم إلغاء المبلغ غير المُستغل في نهاية المطاف. من بين خطوط الائتمان التي أُغلِقت في عام 2024، تأثرت سبعة خطوط بهذه الطريقة، وهو ما قد يعكس تأثير الجائحة على أنشطة بعض البنوك.

ولهذا السبب، بلغ إجمالي المبلغ المصروف 1.611 مليار يورو (بما يشمل خط الائتمان الذي تم تمديده بمقدار 25 مليون يورو)، عوضًا عن المبلغ المتوقع البالغ 1.747 مليار يورو.

كما يتضح من مقارنة الجدول 8 بالجدول 9، وُجدت فروقات كبيرة بين النتائج المحققة وتلك المتوقعة. ومرة أخرى، تؤدي الجائحة دورًا رئيسيًا في تفسير هذا الواقع. فعلى سبيل المثال، في إحدى العمليات التي تم توقيعها قبل الجائحة، تم تعديل عقد التمويل للسماح للبنك الوسيط بالتحول من تمويل الاستثمارات في رأس المال الثابت (مثل المعدات الجديدة)، التي قامت العديد من الشركات بتعليقها، إلى إصدار قروض رأس مال عامل صغيرة لمساعدة الشركات الصغيرة جدًا ورواد الأعمال متناهية الصغر خلال الأزمة. وقد استفاد حوالي 38000 من رواد الأعمال متناهية الصغر من هذه العملية بهذه الطريقة.

بشكل عام، انطوت خطوط الائتمان التي تم توقيعها خلال الجائحة على مرونة أكبر للوسطاء الماليين، ما مكَّنهم من مساعدة عملائهم بسرعة في ظل حالة الطوارئ، مع صرف الأموال بسرعة من البنك الأوروبي للاستثمار. وبناء على ذلك، أصبحت التقديرات المسبقة للنتائج، التي غالبًا ما تستند إلى حافظة القروض الحالية للوسطاء وأنشطتهم الإقراضية، أقل موثوقية كمؤشر على التخصيصات الفعلية. ففي ثلاث حالات، استفاد الوسطاء الماليون من هذه المرونة المتاحة لإصدار عدد كبير من القروض الصغيرة جدًا. وقد سمحت هذه العمليات بالحفاظ على عدد من الوظائف أكبر بكثير مما كان متوقعًا في مرحلة التقييم.

على النقيض من ذلك، استجاب أربعة وسطاء ماليين آخرين تم تمويلهم خلال الجائحة للظروف الاقتصادية من خلال إصدار عدد أقل بكثير من القروض ولكن بمبالغ أكبر، ما أدى إلى دعم عدد أقل من الوظائف مقارنة بما كان متوقعًا. وتوجد حالة واحدة بارزة، وهي: لقد صُمم القرض باعتباره قرضًا هرميًا يُمنح عبر بنك مركزي لإعادة إقراضه للبنوك المحلية التي كان من المتوقع أن تصدر عددًا كبيرًا جدًا من القروض الصغيرة للمشاريع متناهية الصغر في المناطق الريفية، ولكن في ظل الجائحة والمرونة المسموح بها، تم استخدام التمويل في مشاريع استثمارية تتطلب رأس مال أكبر بكثير (مثل شراء آلات زراعية أو معدات لتصنيع الأغذية)، وذلك من قِبل ما يزيد قليلًا على 100 شركة صغيرة (بمتوسط حجم يبلغ 12 موظفًا). وساهم العدد الكبير من القروض المتوقعة للمستفيدين النهائيين في هذه العملية بشكل كبير في الإجمالي الوارد في الجدول 9. أما باقي العمليات التي تم توقيعها خلال الجائحة فقد حققت نتائج أقرب إلى التوقعات وأكثر اتساقًا مع ما هو معتاد بالنسبة إلى خطوط الائتمان في الظروف العادية.

بشكل عام، كان عدد الوظائف التي تم الحفاظ عليها أعلى بكثير من المتوقع، وذلك بفضل خطوط الائتمان الـ 22 التي تم استكمالها في عام 2024. ويُعزى هذا التأثير بشكل رئيسي إلى الوسطاء الماليين الذين استفادوا من المرونة الاستثنائية الممنوحة خلال الجائحة لإصدار قروض أصغر لعدد كبير من الشركات الصغيرة. وبلغ متوسط عدد الموظفين في الشركات المستفيدة ثمانية موظفين، أي أن حجم هذه الشركات كان أصغر من المتوقع. وليس من المستغرب، بالنظر إلى صغر حجم القروض وبيئة الاقتصاد الكلي الأكثر خطورة، أن يكون المتوسط المرجح لأجل القروض الممنوحة للمستفيدين النهائيين أقل من المتوقع.

الجدول 9: النتائج المتوقعة لـ 22 خطًا ائتمانيًا مكتملًا

النتائج المتوقعة	جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات ذات رأس المال المتوسط	جميعها
مجموع القروض (بمليون يورو)	1 364	383	1 747
مجموع القروض #	166 738	165	166 903
متوسط حجم القرض (بألف يورو)	8.2	2 322	10
متوسط حجم الاستثمار (بألف يورو)	50	5 702	56
متوسط مدة القرض (بالسنوات)	4.8	7.2	5.3
الوظائف المستدامة	178 608	64 980	243 588

تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية: النتائج المحققة

من بين مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تم تتبعها باستخدام إطار قياس النتائج (منذ عام 2012)، وصلت 17 منها إلى مرحلة الاكتمال في عام 2024. وتشمل هذه المشاريع ستة مشاريع في مجال توليد الكهرباء وكفاءة الطاقة، ومشروعًا واحدًا في مجال الغابات، ومشروعًا واحدًا في القطاع الصناعي، وأربعة مشاريع في قطاع الصحة، وثلاثة مشاريع في قطاع النقل، ومشروعين في قطاع المياه.

الجدول 10: نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2024

	المتوقعة	المحققة (للمشاريع المتاح بشأنها بيانات للنتائج المتوقعة)	المحققة (جميعها)
الطاقة (ستة مشاريع)			
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (بالميغاواط)	131	131	442
الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	470	372.5	1 506
الأسر التي يمكن تزويدها بالكهرباء المولدة من المشروع	145 000	145 000	7 145 000
خطوط/كابلات الكهرباء التي تم مدها أو تطويرها	730	1 356	1 356
محطات الكهرباء الفرعية التي تم إنشاؤها أو تطويرها			164
قدرة المحطات الفرعية التي تم إنشاؤها أو تطويرها	80	134.95	134.95
التوصيلات الجديدة لشبكات الكهرباء	42 800	15 500	15 500
الطاقة - الكفاءة السنوية المحققة (بالغيغاواط ساعة/سنة)	13	9.4	1 783

	المتوقعة	المحققة (جميعها)
الغابات (مشروع واحد)		
المساحات ذات الإدارة المحسنة (بالهكتار)		49 067
المساحات الجديدة من الغابات المزروعة (بالهكتار)		84 797
الأراضي الخاضعة لإدارة جديدة أو محسَّنة (بالهكتار)		133 864
الصحة (أربعة مشاريع)		
المرافق الصحية الجديدة أو المجددة	15	15
المرافق الصحية الجديدة أو المجددة (بالمساحة الأرضية، بالمليون متر مربع)	1.66	1.78
عدد الأسِرة في المرافق الصحية الجديدة أو المجددة	5 341	5 452
أخصائيو الرعاية الصحية العاملون في المرافق الصحية الجديدة أو المجددة	5 500	16 000
عدد السكان المشمولين بالخدمات الصحية المحسَّنة (بالمليون)	7.7	18.6
عدد السكان الذين تلقوا التطعيمات (بالمليون)	280	264
الصناعة (مشروع واحد)		
المبيعات المحتملة الناتجة عن المشروع (بالمليون يورو/السنة)	45.4	44
البنية التحتية للنقل (ثلاثة مشاريع)		
طول الطريق الذي تم بناؤه أو تطويره (بطول الحارة بالكيلومتر)	81.66	80.66
المستفيدون (الطرق، متوسط حركة المرور اليومية السنوية)	5 965	7 565
الوقت الموفَّر (الطرق، بمليون ساعة/سنة)	0.9	0.88
التكاليف التشغيلية للمركبات الموفَّرة (الطرق، بالمليون يورو/سنة)	1.58	1.58
حجم حركة البضائع المتعامل معها في المحطة (البنية التحتية للميناء، بالطن/سنة)	16.81	13.5

	المتوقعة	المحققة
		(جميعها)
المياه والصرف الصحي (مشروعان)		
سعة الخزانات التي تم بناؤها أو تجديدها (بالمتر المكعب)	95 000	70 000
سعة محطات معالجة المياه التي تم بناؤها أو تجديدها (بالمتر المكعب/يوم)	450 000	450 000
طول خطوط المياه الرئيسية أو أنابيب التوزيع التي تم مدها أو تطويرها (بالكيلومتر)	3 658	3 688
توصيلات إمداد المياه المنزلية التي تم تركيبها أو تجديدها	17 700	7 370
السكان المستفيدون من مياه الشرب الآمنة		410 000

حقق مشروع الغابات الوحيد الذي تم استكماله في عام 2024 نتائج ملحوظة، حيث تم تحسين إدارة 49067 هكتارًا من الأراضي، وزُرعت غابات جديدة على مساحة شاسعة بلغت 84797 هكتارًا. ونظرًا إلى كونه قرضًا إطاريًا، فقد تم تقييم النتائج عند استكمال المشروع فقط.

قدَّم أحد المشاريع الصناعية دعمًا لمشروع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر خاص بشركة تصنيع تابعة للاتحاد الأوروبي في أحد بلدان شمال أفريقيا، ما ساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وهذه المنطقة. وعند استكمال المشروع، أشير إلى دعمه المباشر لنحو 500 وظيفة، رغم أن إجمالي عدد الوظائف في الموقع أكبر من ذلك بكثير. وقد قُدرت المبيعات الناتجة عن خط الإنتاج الجديد بنحو 44 مليون يورو، محققًا بذلك للتوقعات منه.

شملت مشاريع قطاع الصحة التي تم استكمالها في عام 2024 قرضين مباشرين لبناء مجمعات جديدة للمستشفيات، بسعة إجمالية تبلغ 5452 سريرًا، واستثمارًا غير مباشر عبر صندوق ائتماني في المرافق الصحية في جميع أنحاء أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن هذه المشاريع قد ساهمت مجتمعة في تحسين الخدمات الصحية لنحو 18.6 مليون شخص.

كان أول دعم يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار لإتاحة إمكانية الحصول العادل على لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء أفريقيا مشروعًا صحيًا آخر. وقد كان التمويل الذي قدمه البنك مهمًا للغاية في تمكين التحالف العالمي للقاحات والتحصين من إبرام عقود سريعة مع منتجي لقاحات كوفيد-19 وتسليمها بأسرع وقت ممكن، دون الحاجة إلى انتظار الدعم التقليدي من الجهات المانحة. وبهذه الطريقة، ساهم المشروع في توفير اللقاحات لنحو 264 مليون شخص.

في قطاع النقل، ساهم مشروعان للطرق في توفير 80.66 كيلومتر من الطرق الجديدة أو المطورة. وقد استفاد من هذه الطرق في المتوسط 7565 مركبة يوميًا، ما أدى إلى توفير 880000 ساعة سنويًا، وتوفير تكاليف تشغيلية للمركبات بقيمة 1.58 مليون يورو سنويًا. وقد كان أحد هذين المشروعين يتعلق بالطرق الرئيسية في منطقة غرب البلقان، في حين كان الآخر يتعلق بإنشاء 27 جسرًا في بابوا غينيا الجديدة، ما ساعد في تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية والنائية في هذا البلد وتعزيز إمكاناتها الاقتصادية. ولكن لسوء الحظ، لم يتمكن القائم على تنفيذ المشروع الأخير من تقييم العديد من آثار المشروع بعد استكماله (مثل عدد المركبات اليومية أو عدد الوفيات السنوية على الطرق)، وتم الاحتفاظ بالتقديرات الأصلية نظرًا إلى نجاح تنفيذ مشاريع البنية التحتية المخطط لها. أما مشروع النقل المتبقي على القائمة، فقد ركَّز على مرافق الموانئ، ما مكَّن من مناولة 13.5 مليون طن من البضائع سنويًا.

وبالنسبة لقطاع المياه، استهدف كلا المشروعين المنجزين فيه البلدان الأقل نموًا في أفريقيا. وإجماليًا، تم تركيب محطات لمعالجة المياه بلغت طاقتها الإنتاجية 450000 متر مكعب يوميًا، بالإضافة إلى مد 3688 كيلومترًا من خطوط المياه الرئيسية وأنابيب التوزيع. وبسبب مشاكل في التنفيذ، ما زالت التحسينات المخطط لها في أحد المشروعين قيد التنفيذ ضمن مشروع لاحق. وعند استكمال العناصر الممولة من قِبل البنك الأوروبي للاستثمار، لم يكن من الممكن تقييم النتائج الكاملة للمشروع. ومع ذلك، وفر المشروع الآخر مياه شرب آمنة لنحو 410000 شخص. وبسبب تأخر بدء المشروع، تم بالفعل تركيب بعض التوصيلات المنزلية المقررة ولكن ضمن مشروع آخر. ولذلك، وافق البنك على تعديل نطاق المشروع في هذا الجانب.

فيما يتعلق بالتوظيف، فقد ولّدت المشاريع الـ 17 المنجزة في عام 2024 ما يعادل 292000 سنة عمل خلال مرحلة الإنشاء، وتدعم 83000 وظيفة دائمة خلال مرحلة التشغيل (الجدول 11). وقد ساهم مشروع الغابات بشكل كبير في توفير فرص عمل مؤقتة، في حين تدعم المرافق الصحية – لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا – نسبة كبيرة من الوظائف الدائمة.

بشكل عام، أثبتت النتائج المتوقعة، المقدرة في أثناء التقييم، أنها دقيقة بشكل معقول. وقد تم الاتفاق على تغييرات في نطاق بعض المشاريع في بعض الحالات، ما قد يعزى أحيانًا إلى التحديات المواجهة في أثناء التنفيذ. ونتجت بعض الفروقات عن تباين الظروف، مثل حجم حركة المرور أو الطلب على نقل البضائع. وتظل مسألة توفر بيانات عالية الجودة من الجهات المنفذة للمشاريع تشكّل تحديًا في بعض الحالات، لا سيما عندما تكون لدى تلك الجهات قدرة فنية محدودة على الرصد. وعلى الرغم من هذه المعوقات القائمة، تُظهر نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2024 أثرًا كبيرًا، بدءًا من توليد الطاقة النظيفة والتشجير، ومرورًا بتحسين الخدمات الصحية والتطعيمات في الوقت المناسب، ووصولًا إلى تعزيز شبكات النقل وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على مياه الشرب.

الجدول 11: نتائج مشاريع البنية التحتية المنجزة في عام 2024 – التوظيف

	المتوقعة	المحققة	المحققة
		(للمشاريع المتاح بشأنها بيانات للنتائج المتوقعة)	(جميعها)
التوظيف في أثناء الإنشاء (بالشخص-السنة)	41 224	46 956	292 151
التوظيف في أثناء الإنشاء (بمكافئ الدوام الكامل)	1 149	1 194	83 031

تعزيز التعلُّم المؤسسي من المشاريع المنجزة

لا يقتصر تقييم البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع بعد إنجازها على مجرد إعادة تقييم للمؤشرات، إذ يعمل أخصائيو القطاع في البنك على إعداد تقرير الإنجاز الذي يجمع الدروس المستفادة من عملية الرصد طوال دورة المشروع، إلى جانب المعلومات النهائية المقدمة من الجهة المنفذة للمشروع. ويستخدم أخصائيو البنك هذا الإجراء لتسجيل التحديات التي واجهتهم، والدروس المستفادة، والإجراءات المتخذة لكل مشروع، بالإضافة إلى أي توصيات مستقبلية. ويمكن أن تكون هذه الدروس متعلقة بالجهة المنفذة وقدراتها، أو بالقطاع أو المنطقة التي ينفذ فيها المشروع، أو بتقديم المساعدة الفنية، أو بالإجراءات الداخلية للبنك الأوروبي للاستثمار.

على سبيل المثال، يتضمن تقرير الإنجاز لأحد مشاريع قطاع الطرق الملاحظات التالية:

- شهد البلد اضطرابات سياسية كبيرة بعد توقيع المشروع، ما أدى إلى التأخر في التنفيذ. وللمساعدة في تسريع عملية التنفيذ، أجرى البنك الأوروبي للاستثمار تقييمًا لقدرات القطاع ككل، وخلص إلى ضرورة تقديم مساعدة فنية – ليس فقط للجهة المنفذة للمشروع كما كان مخططًا له في البداية، بل أيضًا لجهات فاعلة أخرى، مثل المؤسسات المسؤولة عن حيازة الأراضي لصالح المشروع. ويوصي تقرير الإنجاز بأن تراعي العمليات المستقبلية في قطاع الطرق في هذا البلد الاحتياجات المؤسسية الأوسع الواردة في مرحلة التقييم.
- لقد أسهم المشروع بعد اكتماله في تحسين سلامة الطرق بشكل كبير، لكنه لم يستوفِ أفضل المعايير في هذا القطاع. وقد أظهر تحليل أسباب الحوادث، كما ورد في تقارير الجهة المنفذة، أن هذا البلد بحاجة إلى التركيز على جوانب أخرى من نظام سلامة الطرق، تتجاوز مجرد تصميم البنية التحتية المادية.

يُعد توثيق الدروس المستفادة من المشاريع الفردية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى البنك. ومن أجل الكشف عن الأنماط والاتجاهات عبر مجموعة واسعة من المشاريع لتعزيز التعلُّم المؤسسي على مستوى أعلى، بدأ البنك الأوروبي للاستثمار بتجربة استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لاستخلاص الأنماط من تقارير إنجاز المشاريع التي تعود إلى عدة سنوات وتصنيفها وتحديدها. ومن خلال تطبيق تحليلات نصية متقدمة على هذه التقارير، نهدف إلى الكشف عن اتجاهات، وارتباطات، وأفكار ذات مغزى حول التحديات والحلول عبر المناطق الجغرافية والقطاعات وأنواع المشاريع المختلفة. وعلى الرغم من أنه لا يزال من المبكر استخلاص دروس ووضع توصيات، نظرًا إلى أننا ما زلنا نختبر مدى القوة والفعالية للأداة، فمن الإيجابي ملاحظة اتجاه جديد نحو تحليلات أعمق للتحديات والحلول، استنادًا إلى هذه المصادر المهمة للمعلومات حول الأداء السابق.

أحجام الإقراض

أحجام الإقراض الواردة في هذا التقرير تتعلق بجميع العقود الموقَّعة في عام 2024 لمشاريع خارج الاتحاد الأوروبي ما لم يُذكر خلاف ذلك. وهي تشمل العقود الموقَّعة للمشاريع الجديدة التي وُقع أول عقد تمويلي لها في عام 2024. وتشمل أيضًا عددًا أقل من عقود المتابعة الموقَّعة في إطار مشاريع أقدم ورد ذكرها في التقارير السابقة نظرًا إلى أن عقود التمويل السابقة لهذه المشاريع تم توقيعها في سنوات سابقة. يتماشى ذلك مع التقارير الموحدة التي يصدرها البنك الأوروبي للاستثمار بشأن حجم الإقراض. ويوضح الجدول الآتي تفصيلًا لحجم الإقراض لعام 2024 لكل من المشاريع الجديدة والمشاريع القديمة.

الجدول 12: أحجام الإقراض الكلي في عام 2024 (بمليون يورو)

	المشاريع الجديدة (الموقَّعة لأول مرة في عام 2024)			المشاريع القديمة (الموقَّعة لأول مرة قبل عام 2024)	العدد الكلي للعقود الموقَّعة
	التكلفة الكلية للمشروع	التمويل المعتمد	العقود الموقَّعة في عام 2024		
البلدان المشمولة بالعضوية الموسعة	2 730	1 237	920	388	1 309
المناطق المجاورة	6 290	2 514	1 938	139	2 077
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا، وأمريكا اللاتينية	16 924	4 460	4 369	178	4 547
الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال المتوسط	5 220	1 244	1 219	238	1 456
الابتكار ورأس المال الرقمي والبشري	2 188	1 057	737	32	768
المدن والمناطق المستدامة	8 599	2 758	2 345	294	2 639
الطاقة والموارد الطبيعية المستدامة	9 937	3 152	2 927	142	3 069
التماسك الاقتصادي والاجتماعي*	1 758	864	717	130	847
العمل المناخي والاستدامة البيئية*	15 119	4 750	4 292	370	4 662
المجموع	**25 944**	**8 211**	**7 226**	**705**	**7 932**

* الأهداف المتقاطعة – الأهداف التي تتداخل مع أهداف أخرى ولا يتم تضمينها في المجموع.
ملاحظة: تندرج بلدان منطقة البحر الكاريبي وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ ضمن فئة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأمريكا اللاتينية.

يُستخدم نطاق مختلف قليلًا لإعداد تقارير نتائج المشروع في هذا القسم التفصيلي المتعلق بأثر المشروع. ولتجنب تكرار الحساب، فإننا نعرض نتائج المشاريع الجديدة فقط (التي وُقع أول عقد تمويل لها في عام 2024) – نتائج عقود المتابعة، التي تم عرض نتائجها المتوقعة مسبقًا. وفي القسم الخاص بالنتائج المتوقعة للإقراض الجديد، نكتفي أيضًا بعرض أحجام الإقراض حسب القطاع ونوع الأداة للمشاريع الجديدة. وفي هذه الحالة، نفيد بالتزام البنك الأوروبي للاستثمار الكامل (الإقراض المعتمد). يشمل ذلك كلًا من مبالغ العقود الموقَّعة في عام 2024 وأي رصيد معتمد محتمل سيتم توقيعه بموجب عقود مستقبلية.

تقرير
الأثر العالمي
للبنك الأوروبي للاستثمار
2025/2024

البنك الأوروبي للاستثمار

pdf: ISBN 978-92-861-5937-4
© European Investment Bank, 06/2025 AR
2025-0051